Vol. 8. No.1, May, 2019 ISSN: 2090-5890

دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة " الواقع والمأمول": " دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق"

د/ محمد عبد الله محمد عبد الله

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخـــص :

هدفت الدراسة الحالية التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وقد اشتملت ن مقدمة الدراسة ومشكلتها وتساؤلاتها وأهدافها وأهميتها ومنهجها وأداتها وحدودها وخطوات السير فيها، كما اشتملت علي ثلاثة محاور، تناولت في محورها الأول: الإطار النظري للدراسة وتضمن نشأة وتطور اقتصاد المعرفة، ومفهومه وأبرز المفاهيم المرتبطة الدور المنوط بالتعليم الجامعي في تلبية متطلباته، وخبرات بعض الجامعات الأجنبية المتميزة في مجال تلبية متطلباته، ودور عناصر المنظومة الجامعية بجامعة الزقازيق في تلبية متطلباته وفق الخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م. وتناولت في محورها الثاني: راءات الدراسة الميدانية من حيث هدفها وأداتها وعينتها وأسلوب المعالجة الإحصائية لها وتضمن أيضًا تحليلاً وتفسيرًا لنتائج الدراسة الميدانية. بينما تناولت في محورها الثالث ما توصلت إليه الدراسة – بشقيها النظري والميداني- من نتائج، والتصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع المصري.

الكلمات المفتاحية: *التعليم الجامعي، اقتصاد المعرفة، الاقتصاد القائم علي المعرفة، مجتمع المعرفة، مجتمع المعلومات، متطلبات اقتصاد المعرفة.*

Abstract:

The study aimed at identifying the role of University Education in meeting the requirements of the knowledge economy. The study included the general framework of the study. It includes the introduction, the problem, the objectives, the importance, the methodology and the steps of the study. It also included three axes, the first of which dealt with the theoretical framework of the study, The knowledge economy and related concepts, the characteristics of the knowledge economy, the main pillars of the knowledge economy, the role of university education in meeting the requirements of the knowledge economy, the experience of some foreign universities in meeting the requirements of the knowledge economy, Zagazig and its role in meeting the requirements of the knowledge economy in accordance with the strategic plan for the University 2013-2022, and dealt in the second axis field framework for the study and includes the objective of the field study and tools, and the sample of the study and method of statistical processing and analysis of the results of the field study, while addressed in the third axis, In order to activate the role of university education in meeting the requirements of the knowledge economy. The study concluded by recommending activating the role of university education in meeting the requirements of the knowledge economy in light of the challenges facing the Egyptian society

Keywords: University Education, knowledge economy, knowledge based economy, knowledge society, information society, the requirements of the knowledge economy.

مقدمة:

ظلت الاقتصادات الكلاسيكية أسيرة النظر إلى رباعية عوامل الإنتاج المتمثلة في الموارد الطبيعية، وقوة العمل اليدوي، ورأس المال، والإدارة. ورغم ما أحدثته هذه الاقتصادات من تحولات وتغيرات في منظومة الحياة اقتصاديًا واجتماعيًا ومعيشيًا، فإنها لم تواكب التطورات التي لحقت بكافة المتغيرات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة لمختلف دول العالم.

ومع ستينيات القرن العشرين، تقلص دور الموارد الطبيعية، وتنامى دور مكونات المعرفة كعامل جديد ورئيس للإنتاج. وتمثل اليابان – على سبيل المثال- المفتقدة تمامًا لأية ثروات طبيعية، بثقلها الاقتصادي والتكنولوجي، أكثر النماذج مصداقية على هذه التطورات الكيفية التي أحدث تناميًا مطردًا ووعيًا بأهمية المعرفة ودورها الفعال والمتجدد في مدخلات النواتج الصناعية والخدمية والاقتصادية وعملياتها ونواتجها.

إن التحولات التاريخية – التي أخذت مكانها في عالم اليوم – من الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على رباعية عوامل الإنتاج التقليدية إلى اقتصاد الموارد

البشرية الذي يعتمد على المعارف والمهارات والقدرات والخبرات، ليست حادثة أو واقعة يمكن احتواؤها أو تحديد أبعادها، وإنما هي عملية بالغة التنامي، مطرة التسارع، تعبر عن نفسها في مختلف العوامل والمظاهر والمدخلات والعمليات والنواتج.

وقد ظهر الكثير من المفاهيم التي تعنون هذه التحولات، وتضع لها مسميات تعكس مضامينها، فكان على رأس هذه المفاهيم مفهوم اقتصاد المعرفة الذي انسحب ليحل محل مفهوم الاقتصاد التقليدي. واقتصاد المعرفة – أو ما يطلق عليه الاقتصاد الجديد- تكون فيه المعرفة وآلياتها هي المكون الرئيسي لكافة الأنشطة الاقتصادية تغييرًا وتحولاً وإنتاجًا وتوزيعًا. وهذا الاقتصاد الجديد يعتمد على المعرفة في زيادة الثروة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، وتحسين جودة ونوعية الحياة.

وتأكيدًا على أهمية اقتصاد المعرفة سالفة الذكر، وكذلك الاتجاه القوي والمتزايد من دول العالم المختلفة نحو بنائه، يشير تقرير التنمية الصناعية للعام ٢٠١٨م إلى أنه حدث تحول في هيكل الصناعة وبنيتها، وقد ظهر ذلك جليًا في عملية التحول من الصناعة التقليدية نحو صناعة منتجات تكنولوجية أكثر تعقيدًا، حيث إنخفضت حصة الصناعة القائمة على الموارد في التصنيع العالمي من نسبة (٣٠،٨٪) في العام ٢٠٠٥م لتصل إلى نسبة (٢٩٪) في العام ٢٠١٥م، في حين ارتفعت حصة المنتجات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والفائقة من نسبة (٤٢،٢٪) في العام ٢٠٠٥م لتصل إلى نسبة (٤٤،٧٪) في العام ٢٠١٥م. وهذا يعني أن قطاع الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والفائقة كان هو القطاع الاقتصادي المهيمن في الاقتصادات الصناعية في الفترة من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٥م.

إن سعي الدول المختلفة لبناء اقتصاد المعرفة، يستند إلى قيامها بتوفير عدة ركائز يبنى عليها اقتصاد المعرفة، وأبرز هذه الركائز هي (ركيزة التعليم والقدرات البشرية). وقد ظهرت منهجيات عدة لقياس وتقييم وضع اقتصاد المعرفة بالدول المختلفة، وتعددت وتنوعت هذه المنهجيات. ورغم تعددها، إلا أنها أجمعت على أن للتعليم دور هام في بناء اقتصاد المعرفة، ويعد أحد الركائز الرئيسة التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة في الدول المختلفة، فعلى سبيل المثال، بالرجوع إلى منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة واقتصاد المعرفة التي وضعت ضمن (برنامج المعرفة من أجل التنمية)، تضمنت هذه المنهجية في مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) أربعة ركائز أساسية هي: النظام الاقتصادي والمؤسسي، والتعليم والقدرات البشرية، والبنية التحتية للمعلومات، ونظام الابتكار. وهذا إن دل فإنما يدل على الدور الفعال الذي يلعبه التعليم في بناء اقتصاد المعرفة. ويتأكد هذا الدور بالنسبة للتعليم الجامعي، حيث تضمن مؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠١٧م سبعة مؤشرات قطاعية، وجاء مؤشر التعليم العالي كأحد هذه المؤشرات السبعة، كما جاء مؤشر البحث والتطوير والابتكار-حيث تُعد وظيفة البحث العلمي أحد وظائف التعليم الجامعي- كمؤشر آخر ضمن المؤشرات القطاعية السبعة.

وينبع دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من وظائفه الأساسية التي يقوم بها والمتمثلة في وظيفة التدريس ووظيفة البحث العلمي ووظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، كما أن هذا الدور يتحقق من خلال قيام مؤسساته المختلفة بتنفيذ النشاطات المعرفية التي تسهم في التنمية المعرفية للطلاب، وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي: إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها.

والمحلل لواقع دور التعليم الجامعي المصري في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة يلحظ تدني هذا الدور، حيث أشارت نتائج دراسة أحمد محمد محمد (يناير ٢٠١٢م) إلى ضعف سعي الجامعات لوضوح

المنهجية الاستراتيجية المتعلقة باقتصاد المعرفة، وتدني عملية توجيه وتقييم أنشطة الجامعات لضمان تحقيق استراتيجيات اقتصاد المعرفة وانخفاض سعيها لتحقيق هذه الأهداف، وقلة حرص الجامعات على تدعيم وحماية الابتكارات والاختراعات الجديدة، وانخفاض اهتمام الجامعات بتخصيص ميزانية كافية لتمويل ودعم مشاريع البحث العلمي والتطوير.

وجاءت نتائج دراسة سويلم جودة سعيد (أكتوبر٢٠١٧م) مؤكدة ما سبق، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن منظومة التعليم في مصر – وبخاصة منظومة التعليم الجامعي- تتسم بعدم الكفاءة والفاعلية، وأن ثمة ضرورة لبناء منظومة متكاملة وفاعلة للتعليم كمطلب أساسي في دعم وبناء منظومة اكتساب المعرفة، وخلصت أيضًا إلى انخفاض نتائج البحث العلمي والتطوير وتردي إنتاجيتهما.

وجاءت نتائج دراسة محمد أحمد حسين (يناير٢٠١٨م) مؤكدة ما خلصت إليه الدراسة السابقة من نتائج، حيث أشارت هذه الدراسة إلى محدودية قدرة مصر على التحول إلى اقتصاد المعرفة، وإلى امتلاك مصر قاعدة ضخمة من التعليم الجامعي وهي قاعدة شاملة ومتنوعة، وبها نخبة ضخمة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وعلى الرغم من هذه القاعدة الضخمة من التعليم الجامعي، وهذه الأعداد الكبيرة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات، فإن قدرة مصر على تفعيل دور جامعاتها والاستفادة منها الاستفادة المرجوة ما تزال محدودة للغاية. فالتعليم الجامعي ما يزال – في مجمله حتى اليوم- تعليمًا تقليديًا في فلسفته وسياساته وأهدافه وطرق تدريسه، يعاني من نقص موارده المالية، ولا تتلاءم بنيته التحتية مع متطلبات عصر المعرفة.

وفي إطار تحليل واقع دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في مصر، جاء بمؤشر المعرفة العالمي للعام ٢٠١٧م ما يؤكد على ما خلصت إليه نتائج الدراسات السابق الإشارة إليها من تدني هذا الواقع، فقد احتلت مصر المرتبة (٥٤) عالميًا من إجمالي (١٣١) دولة في المؤشر القطاعي الخاص بالتعليم العالي، وهو أحد المؤشرات السبعة التي يتضمنهم هذا المؤشر، وقد تضمن هذا المؤشر محورين، أولهما: محور مدخلات التعليم العالي واحتلت فيه مصر المرتبة (٢٢)، وثانيهما: محور مخرجات التعليم العالي وجودته واحتلت فيه المرتبة (٧٤).

بناءً على ما سبق، تأتي الدراسة الحالية للتعرف على واقع قيام التعليم الجامعي- ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة؛ من أجل وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور في ضوء ما هو مأمول.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقًا مما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في أن مصر – مثلها مثل دول العالم قاطبة- تسعى إلى الارتقاء بوضعها المعرفي؛ من أجل اللحاق بركب الدول ذات الاقتصادات المتقدمة، التي قطعت شوطًا كبيرًا في بناء اقتصاد المعرفة، إلا أن أبرز ما يُعيق سعي مصر لتحقيق هذا الهدف هو تدني جودة التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، باعتبار أن التعليم يمثل ركيزة من الركائز الرئيسة التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة. وهذا يُمثل أزمة، ولابد من إيجاد حل لها. والدراسة الحالية هي استجابة مباشرة لذلك، حيث تسعى للمساهمة في إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي- ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في مصر في ضوء الواقع والمأمول.

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف يمكن تفعيل دور التعليم الجامعي- ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في مصر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة؟
٢. ما دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة؟
٣. ما أبرز خبرات الجامعات الأجنبية في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة؟
٤. ما موقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة؟
٥. ما واقع التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ؟ ما معوقات تحقيق هذا الدور؟
٦. ما التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي- ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة؟

أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تفعيل دور التعليم الجامعي- ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في مصر، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة.
٢. تحليل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
٣. تحليل خبرات بعض الجامعات الأجنبية في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
٤. الكشف عن موقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
٥. الوقوف على واقع دور التعليم الجامعي - ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور.
٦. وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي- ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١. أنها تتناول أحد الموضوعات المهمة على الساحة العالمية والمحلية، وهو موضوع اقتصاد المعرفة؛ وذلك لكونه يُعد العامل الرئيس في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة الشاملة.
٢. أنها تُمثل استجابة للاتجاهات العالمية المعاصرة ونتائج وتوصيات المؤتمرات والندوات التي تؤكد على أهمية الاتجاه نحو بناء اقتصاد المعرفة، وأهمية الاعتماد على التعليم بعامة والتعليم الجامعي بخاصة كركيزة أساسية من ركائز بناء اقتصاد المعرفة.
٣. أنها تأتي متزامنة مع الاهتمام الحالي في مصر بضرورة الاتجاه نحو بناء اقتصاد المعرفة، وقد ظهر هذا الاتجاه فيما تضمنته استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م من التأكيد على ضرورة زيادة نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الإجمالي لمصر.
٤. أنها تركز على خبرات بعض الجامعات الأجنبية التي نجحت في قطع شوط كبير في مجال تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث يُفيد هذا التركيز في وضع التصور المقترح الخاص بالدراسة الحالية.
٥. أنها تضع تصورًا مقترحًا لتفعيل دور التعليم الجامعي - ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وهذا التصور المقترح

قد يُفيد المسئولين وصانعي القرار بجامعة الزقازيق وغيرها من الجامعات المصرية في الوقوف على آليات تفعيل هذا الدور والقيام به على أكمل وجه.

منهج الدراسة وأداتها:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي؛ وذلك لملاءمته موضوع الدراسة، حيث تستخدمه الدراسة الحالية في تحليل الدور المنوط بالتعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وفي تحليل خبرات بعض الجامعات الأجنبية في تلبية متطلبات هذا النوع الجديد من الاقتصاد، وفي الكشف عن موقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، كما تستعين الدراسة الحالية بأداة الاستبانة من أجل الوقوف على واقع قيام التعليم الجامعي - ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومعوقات تحقيق هذا الدور، بما يُسهم في نهاية الأمر في وضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية في عرضها لخبرات الجامعات الأجنبية في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة على الجامعات التالية: جامعة كاليفورنيا بسان دييغو وجامعة غوتينغن وجامعة توهوكو؛ لأسباب سيتم ذكرها لاحقًا. كما تقتصر عند عرضها لواقع دور التعليم الجامعي المصري في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة على تحليل واقع هذا الدور في جامعة الزقازيق، من خلال الكشف عن موقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومن خلال تحليل هذا الواقع بالاستعانة باستبانة يتم تطبيقها على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والاداب والتجارة والعلوم والهندسة بالجامعة.

خطوات السير في الدراسة:

تعالج الدراسة الحالية موضوعها وفقًا للخطوات التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري للدراسة: حيث تعرض الدراسة الحالية فيه نشأة وتطور اقتصاد المعرفة كعلم وكمفهوم، ومفهوم اقتصاد المعرفة، وخصائصه، ومتطلباته، كما تعرض الدور المنوط بالتعليم الجامعي في تلبية متطلبات بنائه، وتعرض أيضًا خبرات بعض الجامعات الأجنبية في تلبية متطلباته، وموقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلباته.
- المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة: حيث تستعين الدراسة الحالية فيه باستبانة، يتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس من كليات مختلفة بجامعة الزقازيق؛ للتعرف على واقع قيام جامعة الزقازيق بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومعوقات قيامها بهذا الدور
- **المحور الثالث:** نتائج الدراسة والتصور المقترح.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

يتناول هذا المحور الإطار النظري للدراسة الحالية، حيث يعرض نشأة وتطور اقتصاد المعرفة كعلم وكمفهوم، ومفهوم اقتصاد المعرفة، وخصائص اقتصاد المعرفة، ومتطلباته، ودور التعليم الجامعي في تلبية متطلباته، وخبرات بعض الجامعات الأجنبية في تلبية متطلباته، وموقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلباته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نشأة وتطور اقتصاد المعرفة :

تري العديد من الأدبيات والدراسات التي تناولت اقتصاد المعرفة أن أول ظهور لمفهوم اقتصاد المعرفة كان في عام ١٩٦٩م، حيث ذكره بيتر دراكر Peter Drucker في كتابه عصر الانقطاع

(The Age of Discontinuity)، ويري بيتر دراكر أن مفهوم اقتصاد المعرفة يرجع إلى كل من فرتيز ماشلب Fritz Machlup (١٩٠٢-١٩٨٣م) وهو خبير اقتصادي ، وإلى فريدريك تايلور Frederick Taylor (١٨٥٦-١٩١٥م) الذي صاغ مفاهيم (الإدارة العلمية) .

أما عن نشأة اقتصاد المعرفة كنمط اقتصادي جديد ، نجد أن الاقتصاد العالمي قد مر بمراحل تطور كثيرة حتى وصل إلى المرحلة الراهنة (وهي مرحلة اقتصاد المعرفة)، ويمكن إجمال مراحل التطور تلك في ثلاث مراحل رئيسة هي:

المرحلة الأولي: مرحلة الاقتصاد الزراعي Agricultural Economy:

ارتبط الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة بنشاط الزراعة، التي أدت إلى ظهور الثورة الزراعية، وبدأت هذه الثورة أول ما بدأت على ضفاف الأنهار الكبرى في المنطقة القريبة من المنطقة الاستوائية – نهر النيل ودجلة والفرات والإندوس والجانح والنهر الأصفر- حيث التربة الخصبة والمتجددة، وبذلك تشكلت لدى تلك المجتمعات ظروف تلاءمت بوجه خاص مع وصف المجتمع الزراعي، ودامت هذه الثورة على مدى آلاف السنين قبل الميلاد.

وليس معنى أن الزراعة هي أساس الاقتصاد العالمي في هذه الفترة، أنه لا توجد أنشطة أخرى، ولكن تعني أنها النشاط الأكثر انتشارًا، والأكثر هيمنة على كافة الأنشطة الأخرى داخل المجتمع، ونظرًا لارتباط الزراعة بالأرض، فقد أصبحت السيطرة على الأرض تعني السيطرة على أهم مورد اقتصادي، وهذا أدى إلى ظهور الحركات الاستعمارية التي هدفت إلى السيطرة على الدول وعلى مقدراتها الاقتصادية. ويتسم الاقتصاد الزراعي بأنه اقتصاد نُدرة، أي أنه يتناقص مع الاستهلاك، إلى جانب تأثر الاقتصاد الزراعي بالعوامل الطبيعية التي تؤثر عليه كثيرًا من حيث الوفرة.

واستمر هذا الوضع حتى قيام الثورة الصناعية في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر، والتي أحدثت تغيرات جذرية في حياة الإنسان شملت هذه التغيرات الجذرية وسائل العمل والنقل والمعيشة في أوروبا والعالم بصفة عامة، حيث أصبح الإنسان يعتمد في إنتاجه الصناعي والزراعي على الآلات بدل الاعتماد على العمل اليدوي، وكانت هذه الآلات تعمل بقوى جديدة عرفها وسخرها الإنسان كالبخار والكهرباء.

المرحلة الثانية: مرحلة الاقتصاد الصناعي Industrial Economy:

ارتبط الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة بالنشاط الاقتصادي وبالثورة الصناعية، والثورة الصناعية لم تكن حادثاً مفاجئاً ولا انقلابًا سريعًا، بل تطور تطورًا بطيئًا استمر لعشرات السنين حتى اكتمل نموه، فقد ابتدأت هذه الثورة منذ الثلث الأخير من القرن الثامن عشر وأخذت تتقدم بشكل ملحوظ في الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٠-١٨٧٠م وتأثيرها في العالم لم يبدأ إلا بعد عام ١٨٧٠م.

وتُجمع الكثير من الدراسات التاريخية أن عملية الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي كان نتاجًا طبيعيًا لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول: تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة، ومحدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش، والتمايز الشديد للمناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة، وتعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يحس بها من قبل.

واقتضى التحول إلى الاقتصاد الصناعي تطويرًا جذريًا لأنظمة التعليم، لتصبح قادرة على إعداد الأيدي العاملة الماهرة اللازمة للعمل في المصانع والمؤسسات الصناعية على اختلافها، واقتضى كذلك تطويرًا للسوق العالمي ليصبح قادرًا على تصريف هذه

الإنتاجية الصناعية الغزيرة، وقد أسهم ذلك -بصورة مباشرة- في نمو الحركة الاستعمارية العالمية، وفرضت معظم الدول الغربية المتطورة في مجال الصناعة سيطرتها على كثير من دول الجنوب، وهي الدول المتخلفة صناعيًا- في ذلك الوقت- للحصول على المواد الخام اللازمة لمصانعها من ناحية، وفتح أسواق لتصريف إنتاجها الصناعي من ناحية أخرى. ويُنظر إلى الاقتصاد الصناعي – رغم وفرته- على أنه هو الآخر اقتصاد ندرة، بمعنى أن الإنتاجية تتناقص مع الاستهلاك، وقد يصبح عرضة للنفاذ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الصناعي معرضًا – في كثير من الأحيان- لاهتزازات كثيرة، وتتعرض العوائد التي يُحققها للمجتمع لتفاوتات كبيرة من عام لآخر.

المرحلة الثالثة: مرحلة اقتصاد المعرفة Knowledge Economy:

ارتبط الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة بالثورة المعرفية التي ظهرت بوادرها بعد الحرب العالمية الثانية، وظهر خلالها الاقتصاد الجديد أو ما يُطلق عليه اقتصاد المعرفة، الذي يُعد نمطًا جديدًا من الاقتصاد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بهد الثورة الصناعية، إذ تحولت فيه المعلومات والمعارف إلى أهم سلعة في المجتمع، وأصبح تنظيم المعلومات وتصنيعها من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد الذي يهدف إلى تحقيق الرفاهية للأفراد وتحسين أداء المنظمات والمجتمع. وهناك عاملين أساسيين في تطور اقتصاد المعرفة في هذه المرحلة هما: الأول: الاستخدام الموسع لتكنولوجيا المعلومات والمنافسة الزائدة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي، والثاني: اختلاف أنماط المستهلكين وأذواقهم وتطور ثقافتهم، مما أدى إلى ظهور سلع جديدة وخاصة في مجالي التكنولوجيا والخدمات. ويلاحظ على اقتصاد المعرفة أنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فهو على عكس أغلب الموارد الأخرى التي تنضب نتيجة الاستهلاك، حيث إن المعرفة تزداد بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.

من العرض السابق لنشأة وتطور اقتصاد المعرفة كمفهوم وكنمط اقتصادي ، يتضح أن اقتصاد المعرفة يمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور مفهوم المعرفة في الاقتصاد، وهو وليد الثورة المعرفية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تحولت فيها المعلومات والمعارف إلى أهم سلعة في المجتمع، وأصبحت أهم العناصر الأساسية لبناء هذا الاقتصاد، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية المنشودة، ويتضح أيضًا أن النظم التعليمية لم تكن بمعزل عن تأثيرات الثورة المعرفية وعصر اقتصاد المعرفة، بل كان ميدان التعليم من أكثر الميادين تأثرًا باقتصاد المعرفة كنمط اقتصادي وكمفهوم؛ حيث إن المؤسسات التعليمية المختلفة هي مكان إنتاج المعرفة ونموها وتحليلها ونشرها وتوظيفها.

ثانيًا: مفهوم اقتصاد المعرفة:

تتطلب دراسة وتحليل مفهوم اقتصاد المعرفة عرض أبرز التعريفات الاصطلاحية التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة من أجل وضع تعريف إجرائي له، وعرض أبرز المفاهيم المرتبطة بمفهوم اقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

١- أبرز التعريفات الاصطلاحية التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة:

إن مفهوم اقتصاد المعرفة من المفاهيم حديث نسبيًا، وقد استخدمت مصطلحات وتسميات كثيرة لتدل عليه مثل: الاقتصاد الجديد، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الرقمي، واقتصاد الانترنت، والاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الشبكي، رغم وجود اختلافات فيما بينهم، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف شامل وجامع لهذا الاقتصاد، لم تلق إجماعًا بين أوساط

المفكرين والباحثين، لكن هناك عدة جهود لا حصر لها تتفاوت في تعريفها لهذا الاقتصاد، من أمثلتها ما يلي:

- تعريف البنك الدولي (The World Bank, 2007) لاقتصاد المعرفة بأنه: الاقتصاد الذي يرتبط بعمليات إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها، وهو أحد الأصول المعرفية الهامة، وهو أكثر أهمية من رأس المال والقوى العاملة؛ حيث إن زيادة حجم المعرفة ودرجة نموها تؤدي بالضرورة إلى بلوغ الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مستويات عالية جدًا من الإنجاز والنجاح.
- تعريف عماد عبد اللطيف محمود (٢٠١٧م) لاقتصاد المعرفة في مجال التعليم الجامعي بأنه: "إنتاج وإدارة المعرفة وتوظيفها في تحسين نوعية العملية التعليمية وتحقيق الارتقاء بالنظام التربوي ومخرجاته بهدف تمكين الطلاب من الاستخدام الأمثل للعقل البشري بكفاءة وتوظيف طرق البحث العلمي وأنماط التفكير المختلفة وتكنولوجيا المعلومات لإحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النهضة المنشودة في المجتمع".
- تعريف م. ن. أ. ساديكو، وآخرون (M. N. O. Sadiku, et al, 2017) اقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يعني بإنتاج السلع والخدمات القائمة على الأنشطة كثيفة المعرفة، تلك الأنشطة التي تُسهم في تسريع وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي.
- تعريف هويدا محمود الإتربي (٢٠١٧م) لاقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب والبحث؛ لإنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في خدمة المجتمع وتحقيق ميزة تنافسية للجامعة.
- تعريف البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (European Bank for Reconstruction and Development, March 2018) لاقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يقوم على الدينامية التكنولوجية، بمعنى الاعتماد على التكنولوجيا المتجددة في مختلف القطاعات، بما فيها القطاعات التي لا ترتبط بصورة رئيسية بالابتكارات المتطورة، مثل الأعمال التجارية والزراعية أو الصناعات الثقيلة.
- تعريف زهافورونكوفا ج. ف. وميلنيك ل. ي. (Zhavoronkova G. V., & Melnyk L. Y., June 2018) لاقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يقوم على إحداث تغيير في الإطار المؤسسي لأداء النظام الاقتصادي، وذلك من خلال تغيير قواعد ومعايير السلوك الاقتصادي للأفراد وأولوياتهم وقيمهم واتجاهاتهم بخصوص العمليات المعرفية – والمتمثلة في إنتاج المعرفة ونقلها وتوظيفها- بما يضمن تنامي المعرفة وتجددها واستدامتها في المجتمع، لتصبح عامل رئيس في الإنتاج.
- تعريف محمود عبده حسن وداود عبد الملك يحي (٢٠١٨م) لاقتصاد المعرفة بأنه: الاقتصاد القائم على إنتاج المعرفة واستثمارها من خلال إصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير والابتكار في الجامعات وتطويرها، في بيئة تقنية معلوماتية توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعم وتشجع اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها في ظل نظام تعليمي محوكم.

من التعريفات السابقة يمكن تحديد ملامح مفهوم اقتصاد المعرفة في النقاط التالية:

- في اقتصاد المعرفة، تلعب المعرفة – من خلال العمليات والأنشطة المعرفية والمتمثلة في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها- دورًا بارزًا في تحقيق تغيرات إيجابية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بما يُسهم في النهاية في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في المجتمع.

- يعني اقتصاد المعرفة بإنتاج السلع والخدمات القائمة على الأنشطة كثيفة المعرفة.
- يعتمد اقتصاد المعرفة على إحداث تغيير في الإطار المؤسسي لأداء النظام الاقتصادي.
- يرتبط اقتصاد المعرفة ارتباطًا وثيقًا برأس المال الفكري، حيث إن هذا الاقتصاد يقوم على الاستثمار في رأس المال الفكري، من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب والبحث.
- اقتصاد المعرفة هو اقتصاد تقوم فيه المعرفة والابتكار بدور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يقوم اقتصاد المعرفة على الديناميكية التكنولوجية، أي أنه يعتمد على التكنولوجيا المتجددة في مختلف القطاعات دون استثناء.
- يرتبط اقتصاد المعرفة بتطوير وتحسين نوعية العملية التعليمية وتحسين جودة مخرجاتها.

من خلال التعريفات والملامح السابقة يمكن صياغة التعريف الإجرائي التالي، حيث تعرف الدراسة الحالية اقتصاد المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يهدف إلى الاستثمار في رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها؛ للارتقاء بحياته وتحقيق التنمية المنشودة لمجتمعه، ويتم من خلال توفير التعليم الجامعي المتميز الذي تلبي عناصر منظومته متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، والذي يوفر بيئة مشجعه على الابتكار وداعمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعرف الدراسة الحالية متطلبات اقتصاد المعرفة بأنها: مجموعة الشروط والآليات التي يجب أن يلبيها التعليم الجامعي عبر عناصر منظومته المختلفة، وتمنحه القدرة على أداء وظائفه المتنوعة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، بما يُسهم في النهاية في بناء اقتصاد المعرفة الكفيل بتحقيق التقدم المنشودة والتنمية المستدامة الشاملة في المجتمع المصري.

٢- المفاهيم المرتبطة بمفهوم اقتصاد المعرفة:

يرتبط مفهوم اقتصاد المعرفة بمجموعة من المفاهيم المتقاربة وذات الصلة، وتتنوع وتتعدد هذه المفاهيم، ورغم هذا التنوع وهذا التعدد إلا أن العامل الرئيس الذي يشترك فيه مفهوم اقتصاد المعرفة مع المفاهيم المرتبطة به هو جوهر هذه المفاهيم والذي يؤكد على الدور المتنامي للمعلومات والمعرفة في تنمية *المجتمع* وتطوره في مختلف المجالات. ومن أبرز المفاهيم المرتبطة باقتصاد المعرفة ما يلي:

٢-١- مجتمع المعرفة Knowledge Society:

يُعرف مجتمع المعرفة بأنه: ذلك المجتمع الذي ينتج المعرفة وينشرها ويستثمرها؛ من أجل رفاهية أفراده، والنهوض بمستوى المعيشة ونوعية الحياة. وتتحدد علاقة مفهوم اقتصاد المعرفة بمفهوم مجتمع المعرفة في أنه إذا كان مجتمع المعرفة هو المجتمع القائم على إيجاد المعرفة ونشرها واستثمارها من أجل تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة، فإن اقتصاد المعرفة هو عصب هذا المجتمع، فاقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة، سلعة وخدمة، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو يعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدام الابتكار وحيث رأس المال البشري هو أكثر الأصول قيمة فيه. ومن أجل هذا تسعى الأمم والمجتمعات التي تستهدف التطور والتقدم إلى الاعتماد على اقتصاد المعرفة.

٢-٢- الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based Economy:

يُعرف الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يُساهم في توليد المعرفة والاستثمار فيها مساهمة كبيرة في إحداث النمو الاقتصادي وخلق الثروة، حيث يقوم هذا الاقتصاد على رأس المال البشري؛ وذلك بسبب قدرة الإنسان على الابتكار والإبداع والتجديد والاستثمار في الأفكار الجديدة، واستخدام التكنولوجيا،

والتعلم، وأداء مهارات جديدة في جميع القطاعات الاقتصادية. وتتحدد علاقة مفهوم اقتصاد المعرفة بمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة في أن الكثير من العلماء والباحثين يستخدمون هذين المفهومين كمفهومين مترادفين، في حين أن البعض يؤكد على ضرورة التمييز بينهما. وأصحاب الرأي الأخير يرون أن اقتصاد المعرفة يرتكز على إنتاج المعرفة وإدارتها في إطار محددات اقتصادية معينة، وهو يختلف عن الاقتصاد القائم على المعرفة الذي يرمز إلى الاقتصاد الذي يستخدم تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارة المعرفة، أي أنه في اقتصاد المعرفة تكون المعرفة منتجًا، أما في الاقتصاد القائم على المعرفة فهي أداة. ويرى أصحاب الرأي الأخير أيضًا أن اقتصاد المعرفة هو جزء من الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يتم تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)هي الوسيلة والأداة الرئيسة لتحقيق ذلك.

٢-٣- مجتمع المعلومات Information Society:

يُعرف مجتمع المعلومات بأنه: ذلك المجتمع الذي يستند بالأساس إلى المعلومات ودورها المميز في تنمية المجتمع وتطوره، والذي يزداد – هذا الدور- بشكل كبير مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغلغلها في مختلف المجالات الحياتية. وتتحدد علاقة مفهوم اقتصاد المعرفة بمفهوم مجتمع المعلومات في أن مجتمع المعلومات يشكل بيئة ملائمة يمكن أن يبنى فيها اقتصاد المعرفة ويتطور، وذلك في حال توافر الظروف الملائمة لتحول المعلومات إلى معارف واستخدامها في إنتاج معارف جديدة، ويُطلق على هذه العملية (تنفيذ الابتكار)، وهذه العملية لا تحدث في النظام الاقتصادي وحسب، إنما تحدث على نطاق أوسع، فهي تحدث في مختلف أنظمة المجتمع، أي في النظام المجتمعي بأكمله وما يتضمنه من أنظمة فرعية، حيث يتطور حينئذ مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة الذي يُعد البوتقة الذي يبني فيها اقتصاد المعرفة.

من العرض السابق للمفاهيم المرتبطة بمفهوم اقتصاد المعرفة، يتضح أن العلاقة بينها وبين اقتصاد المعرفة هي علاقة الكل بالأجزاء المكونة له، فمجتمع المعلومات يُعد بمثابة الكل والذي إذا تحولت فيه المعلومات إلى معارف ينبثق عنه مجتمع المعرفة الذي يمثل البوتقة التي يُبنى داخلها اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد القائم على المعرفة وذلك في حالة الاتفاق على ترادف هذين المفهومين، أما في حالة الاختلاف بينهما وعدم ترادفهما، فيكون الاقتصاد القائم على المعرفة هو بمثابة الجزء لمجتمع المعرفة وبمثابة الكل لاقتصاد المعرفة.

ثالثًا: خصائص اقتصاد المعرفة:

في الاقتصاد يعتبر التغير في العامل الأساسي للإنتاج هو المحدد الأكثر تأثيرًا و تحكمًا في تطوره، ففي الاقتصاد الزراعي تعتبر الأرض هي عامل الإنتاج الرئيس، وفي الاقتصاد الصناعي نجد أن رأس المال هو عامل الإنتاج الرئيس، في حين أن المعرفة هي عامل الإنتاج الرئيس في اقتصاد المعرفة، لذا فإن اقتصاد المعرفة يختلف عن أنماط الاقتصاد السابقة، مما يجعله يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل أبرزها فيما يلي:

* يتسم اقتصاد المعرفة بكونه اقتصاد وفرة أكثر منه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد الأخرى التي تنفد من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
* يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي؛ لأن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة، وبما أنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساس، فإن هذا يعني أن اقتصاد المعرفة أصبح اقتصادًا عالميًا يهيمن على الاقتصادات الوطنية.

* في اقتصاد المعرفة، لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر على عكس عناصر الإنتاج الأخرى.
* في اقتصاد المعرفة، يسمح استخدام التقنيات الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تُلغى فيها حدود المكان والزمان، مثل التجارة الالكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها: تخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في المعاملات.
* في اقتصاد المعرفة، يكون الاعتماد على العمل المعرفي أكثر من العمل البدني.
* في اقتصاد المعرفة، يزداد عنصر القيمة مقارنة بتكلفة المواد المعرفية المنتجة التي تختلف عن السلع المادية التقليدية، وخير مثال على ذلك زيادة قيمة التجارة الخارجية للولايات المتحدة بمقدار ٢٠ ضعفًا رغم عدم حصول زيادة ملموسة في كتلة السلع.
* في اقتصاد المعرفة، تكمن القيمة في السلع غير الملموسة Intangibles ، فعلى سبيل المثال فإن قيمة الموجودات المالية لمجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية والبريطانية تزيد خمسة أضعاف أو أكثر على حساباتها المالية التي تضم الموجودات المادية بعيدًا عن المنتجات والسلع المعرفية التي تمتاز بأثمان باهظة.
* في اقتصاد المعرفة، يحدث توسع كبير في أنشطة صناعات المعلومات وتسليع المعرفة، مثل صناعة البرمجيات التطبيقية والخدمات المعرفية المباشرة والنظم الخبيرة.
* في اقتصاد المعرفة، تزداد أهمية منظومة الابتكار وقدرة الانتشار المعرفي بشكل ملموس في كل من منظومتي الإنتاج والاقتصاد.
* في اقتصاد المعرفة، يزداد الدور الفاعل الذي تلعبه عملية التعلم لكل من الأفراد والمنظمات.
* في اقتصاد المعرفة، تلعب عمليات البحث والتطوير كمحرك رئيس للتغيير والتنمية.
* في اقتصاد المعرفة، ينتقل النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمة المعرفية.
* في اقتصاد المعرفة، أسعار الخدمات والمنتجات كثيفة المعرفة يمكن أن تكون أقل سعرًا من الخدمات والمنتجات المماثلة منخفضة المعرفة.
* في اقتصاد المعرفة، يتم التركيز بصورة كبيرة على احتياجات المستهلكين.

من العرض السابق لخصائص اقتصاد المعرفة، يتضح وجود اختلاف جوهري بين اقتصاد المعرفة وبين الأنماط التقليدية للاقتصاد كالاقتصاد الزراعي أو الاقتصاد الصناعي. وهذا الاختلاف الجوهري، والذي برز بصورة واضحة عند الحديث عن خصائص اقتصاد المعرفة، يجعله أقدر الأنماط الاقتصادية على تحقيق التنمية المستدامة، المتصفة بالشمول والإنسانية والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبيئية داخل المجتمع؛ لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ودون التعدي على الموارد الطبيعية والإضرار بها. أما الأنماط التقليدية للاقتصاد، فهي تركز بصورة رئيسية على التنمية الاقتصادية وحدها – رغم المساوئ الكثيرة لها والتي يأتي على رأسها إهمالها الجانب الإنساني والاجتماعي والثقافي والبيئي- دون مراعاة الأنواع الأخرى من التنمية.

رابعًا:متطلبات اقتصاد المعرفة:

قبل التطرق إلى متطلبات اقتصاد المعرفة، تجدر الإشارة إلى أن الهيئات والمؤسسات التي اهتمت بتصميم منهجيات لقياس مدى تقدم دول العالم المختلفة في بناء اقتصاد المعرفة قد وضعت ركائز رئيسية يبنى عليها هذا

الاقتصاد الجديد، واعتبرت هذه الركائز بمثابة متطلبات له، إلا أنها أطلقت عليها مسمى ركائز، أما العلماء والباحثون في مجال اقتصاد المعرفة فبعضهم يرفض الخلط بين مسمى ركائز اقتصاد المعرفة وبين مسمى متطلباته، إلا أن معظمهم يعتبر أن كلاً من ركائز اقتصاد المعرفة ومتطلبات اقتصاد المعرفة هما بمثابة عبارتين مترادفتين، حيث إنهما يشيران إلى معنى واحد ومضمون واحد.

والدراسة الحالية تتبنى الرأي الأخير الذي يؤكد على أنهما مترادفان. وعليه، عندما تتطرق الدراسة الحالية إلى ركائز اقتصاد المعرفة فإنها تعتبرها بمثابة متطلبات له، وتورد الدراسة الحالية كلمة ركائز في مواضع عدة؛ إلتزامًا من الباحث بما يُورد بالتقارير والمؤشرات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بهذا الاقتصاد حيث يطلقون عليها ركائز وليست متطلبات.

وعند الحديث عن متطلبات أو ركائز اقتصاد المعرفة، يتضح تعدد المنهجيات التي اهتمت بوضع هذه المتطلبات أو الركائز، وهذا التعدد يعود إلى تعدد الهيئات والمؤسسات التي اهتمت بتصميم منهجيات لقياس مدى التقدم في بناء هذا النوع الجديد من الاقتصاد. وعليه تتناول الدراسة الركائز الرئيسة لاقتصاد المعرفة وفق أبرز هذه المنهجيات، وذلك على النحو التالي:

١- وفق منهجية البنك الدولي (The World Bank):

أطلق معهد البنك الدولي (June 2007) مشروعًا بعنوان "المعرفة من أجل التنمية" " The Knowledge for Development" والمعروف اختصارًا باسم (K4D)، وكان الهدف من هذا المشروع هو زيادة الوعي بين صانعي السياسات الوطنية حول تأثير النمو القوي للمعرفة على الاقتصادات المختلفة، وكذلك تشجيع الاقتصاديين على الجمع ما بين المعرفة العالمية والمحلية؛ من أجل إبراز المزايا النسبية لذلك وتحقيق أفضل النتائج.

ووفق هذه المنهجية، يحدد البنك الدولي أربع ركائز (Four Pillars) رئيسية يُبنى عليها اقتصاد المعرفة، تُفضي هذه الركائز إلى المعرفة التي تُعد بمثابة محركًا فعالاً لإحداث النمو الاقتصادي. وتتمثل هذه الركائز الأربعة فيما يلي:

- **النظام الاقتصادي والمؤسسي Economic and Institutional System:** يرتكز اقتصاد المعرفة على نظام اقتصادي ومؤسسي مزود بحوافز اقتصادية، تُسهم في الاستخدام الكفء للمعرفة الحالية والمعرفة الجديدة، وفي ازدهار العمل الحر.
- **التعليم والتدريب Education and Training:** يرتكز اقتصاد المعرفة على نظام تعليمي وتدريبي متميزين، فوجود مواطنين متعلمين وذوي مهارات، مطلوبٌ من أجل إبداع المعرفة وحُسن استخدامها وتشاركها.
- **البنية الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات Infrastructure for Communications and Information Technology:** إن وجود بنية أساسية متطورة وديناميكية من شبكات الاتصالات وتقنيات المعلومات مطلوبٌ؛ من أجل تسهيل فعالية الاتصالات ونشر المعلومات ومعالجتها.
- **الابتكار Innovation:** فوجود نظام ابتكار كفء من الجامعات ومراكز الأبحاث والمراكز الاستشارية والشركات ومؤسسات أخرى يُعد ضروريًا؛ من أجل الاستفادة من تنامي المخزون العالمي للمعرفة، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وخلق تقنية جديدة.

٢- وفق منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) المعروفة اختصارًا باسم (OECD) باقتصاد المعرفة وكيفية بنائه في الدول المختلفة. وكان أول اهتمام منها بخصوص هذا الاقتصاد الجديد في مايو ١٩٩٩م حين سعت المنظمة إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء حدوث فروق واضحة في مستوى النمو الاقتصادي في دول المنظمة، وتحديد العوامل والسياسات والمؤسسات التي يمكن أن تعزز آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولهذا الغرض أجرت المنظمة دراسة خلال عامي ١٩٩٩م و٢٠٠٠م، وخلصت هذه الدراسة إلى وضع تقرير نهائي بعنوان "الاقتصاد الجديد: ما وراء الدعاية" أو " The New Economy: Beyond the Hype" ، تضمن منهجية لقياس اقتصاد المعرفة.

وتُحدد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – وفقًا لهذا التقرير- خمس ركائز أساسية يُبنى عليها اقتصاد المعرفة، تتمثل فيما يلي :

- تعزيز الأسس الاقتصادية والاجتماعية Strengthen economic and social fundamentals، وذلك من خلال ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتشجيع الانفتاح، وتحسين أداء الأسواق والمؤسسات.
- تسهيل نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Facilitate the diffusion of ICT، وذلك من خلال تشجيع وزيادة المنافسة في مجال الاتصالات والتكنولوجيا، وتحسين المهارات، وبناء الثقة، وإعطاء أولوية لإنشاء الحكومة الالكترونية.
- تشجيع الابتكار Foster innovation، وذلك من خلال إعطاء أولوية أكبر للبحوث الأساسية، وتحسين فعالية التمويل العام للبحث والتطوير، وتعزيز تدفق المعرفة بين العلم والصناعة.
- الاستثمار في رأس المال البشري Invest in human capital، وذلك من خلال تعزيز التعليم والتدريب، وجعل مهنة التدريس أكثر جاذبية، وتحسين الروابط والعلاقات بين التعليم وسوق العمل، وتكييف مؤسسات سوق العمل مع الطبيعة المتغيرة للعمل.
- حفز إنشاء الشركات Stimulate firm creation، وذلك من خلال تنويع مصادر التمويل، والتخلي عن الأنظمة الإدارية المرهقة للاستثمار، وغرس المواقف الإيجابية نحو ريادة الأعمال.

٣- وفق منهجية منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادئ (APEC):

أطلق منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادئ (Asia-Pacific Economic Cooperation) المعروف اختصارًا باسم (APEC) مشروعًا بعنوان "نحو اقتصادات قائمة على المعرفة بدول أسيا والمحيط الهادئ" " Towards "Knowledge-based Economics in APEC والمعروف اختصارًا باسم (KBE)، وكان الهدف من هذا المشروع هو توفير أداة تحليلية لتعزيز فاعلية استخدام المعرفة، وإنتاج ونشر المعرفة بين اقتصادات منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادئ.

ويُحدد منتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادئ – وفقًا لهذا المشروع- أربع ركائز أساسية يبنى عليها اقتصاد المعرفة، تتمثل فيما يلي :

- **بيئة الأعمال Business Environment:** تُعد بيئة الأعمال المواتية للمعرفة أمرًا ضروريًا لتعزيز اقتصاد المعرفة، حيث يلعب رواد الأعمال دورًا رئيسيًا في ذلك، من خلال تعزيز مبادرات القطاع الخاص. ولكي يتحقق ذلك لابد من: توافر نظام

تجاري واستثماري مفتوح، وتعزيز التجارة الالكترونية، والاهتمام بالتنسيق بين الحكومات المختلفة.

- **نظام الابتكار Innovation System:** يُعد نظام الابتكار عنصرًا مهمًا في تحقيق القدرة التنافسية الكفيلة بتعزيز قدرة الدولة على بناء اقتصاد المعرفة. ويعتمد نظام الابتكار على التفاعل ما بين قاعدة المعرفة وقطاع الأعمال. ومن أجل تعزيز نظام الابتكار من الضروري تحقيق التعاون الفعال عند إجراء الأبحاث الأساسية، وتبادل أفضل الممارسات بين الباحثين.
- **تنمية الموارد البشرية Human Resource Development:** تزداد الحاجة -بصورة مضطردة- إلى عمال الفكر ذوي المعرفة المهنية والعقول المبدعة عند سعي الدولة نحو بناء اقتصاد المعرفة. ومن ثم ينبغي على دول الإبيك الاستثمار في الموارد البشرية وتعزيز الإجراءات التعاونية لها في مجال تنمية الموارد البشرية بشكل كبير.
- **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT Infrastructure:** وهي تُعد الركيزة الرئيسة الرابعة من ركائز بناء اقتصاد المعرفة، ولكي تُسهم هذه الركيزة في بناء اقتصاد المعرفة في الدول الأعضاء في منظمة الإبيك، لابد من التخلص من الفجوة المعرفية بين هذه الدول، وذلك من اتخاذ تدابير محددة، مثل: تعزيز الموارد البشرية لخدمة وتحسين خدمات الاتصالات وبناء الشبكات ذات الصلة، أو إنشاء آلية تعاونية تابعة لدول الإبيك تُسهم في إنشاء قواعد للبيانات وتُعزز من فرص استخدامها داخل هذه الدول.

من العرض السابق لمتطلبات أو ركائز اقتصاد المعرفة، يتضح أن المتطلب أو الركيزة المحورية التي يدور في فلكها الركائز الأخرى، والتي تتبناها المنهجيات الثلاثة السابقة وغيرها، هي ركيزة الاستثمار في رأس المال البشري، فهذه الركيزة يتم توفيرها من خلال التعليم والتدريب للموارد البشرية الموجودة بالدولة، وذلك في ظل توافر بيئة مشجعة على الابتكار والإبداع، وفي ظل توافر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ليس هذا وحسب، بل يدعم ذلك توفير إطار مؤسسي ملائم، ونظام اقتصادي محفز، وبيئة تمويلية داعمة. أي أنه يمكن القول أن العنصر البشري - بما يمتلك من عقل قادر على اكتساب المعارف المختلفة - هو السبيل لبناء اقتصاد المعرفة، وأن الركائز الأخرى إما أن تكون بانية لهذا العنصر البشري ونامية له، وإما أن تكون مهيئة للبيئة التي تسمح له بالنمو والإبداع والابتكار.

خامسًا: دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

لا تقتصر أدوار التعليم الجامعي في أي مجتمع على مجرد تلقين الطلاب المعلومات والمعارف، فمنذ بداية نشأة الجامعات كانت هذه الجامعات بمثابة مراكز علمية وثقافية وأخلاقية للمجتمع، وبات أحد أبرز أدوارها اليوم هو تحفيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، حيث إن هناك ارتباطاً قوياً بين الفهم الجديد لمفهوم المعرفة ووظيفة الجامعة، فالمعرفة تُمثل موردًا استراتيجيًا للجامعات، وتمثل كذلك المورد الرئيسي المستخدم في جميع عملياتها التنظيمية، ولها تأثير كبير على المنتجات والخدمات النهائية التي تقدمها الجامعة للمستفيدين من هذه المنتجات والخدمات، وأخيرًا للمجتمع ككل. وتشترك مختلف عناصر المنظومة الجامعية في دعم الجامعات للقيام بدورها الجديد وليد عصر المعرفة، والذي يُسهم بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

وعليه، تعرض الدراسة الحالية عناصر المنظومة الجامعية ودورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

١- أهداف الجامعة:

تُعد الأهداف الجامعية أولي مدخلات العملية التعليمية الجامعية، وهي تلعب دوراً مهماً في نجاح هذه العملية، إذ أنها بمثابة التغيرات التي يُتوقع أن تُحدثها المناهج الجامعية في سلوكيات وتصرفات الطلاب.

وتشير الأهداف الجامعية إلي الغايات النهائية والنتائج المطلوب تحقيقها لترجمة مؤسسة التعليم الجامعي ورسالتها إلي واقع عملي.

تقوم الأهداف الجامعية بدور حيوي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال قيامها بالآتي:

- تجسيد قيم المجتمع وتطلعاته المستقبلية.
- توفير المرافق الثقافية والرياضية التي تساعد في نشر المعارف والمهارات المختلفة.
- نقل مجموعة من القيم المجتمعية المشتركة والحفاظ عليها، بما في ذلك التسامح وحرية التعبير عن الرأي والمشاركة المدنية.
- تلبية احتياجات التعلم وتطلعات الأفراد من خلال تطوير قدراتهم الفكرية واستعداداتهم طوال مسيرة حياتهم.
- تلبية الاحتياجات الإنمائية للمجتمع، وتزويد سوق العمل بالكفاءات والخبرات رفيعة المستوي والمتجددة باستمرار اللازمة لنمو وازدهار المجتمع الحديث الذي يعتمد بالأساس علي المعرفة وتحركه.
- المساهمة في التنشئة الاجتماعية للمواطنين، ليكونوا مواطنين حريصين مستنيرين يتحملون مسئولياتهم في بناء المجتمع.
- المساهمة في إنتاج المعرفة وتقاسمها وتقييمها في مختلف مجالات الفهم الإنساني، وذلك من خلال التعليم والتعلم والبحث العلمي.

ولكي تقوم الأهداف الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ينبغي أن تتضمن الأهداف الجامعية تحديدًا للقيم والاتجاهات التنظيمية التي تمكن مؤسسات التعليم الجامعي من تحقيق معايير الجودة في ظل الموارد المتاحة لها، وينبغي أن تكون الأهداف الجامعية واضحة ومحددة ودقيقة، بحيث تُمكن الإدارة الجامعية العليا من وضع استراتيجيات كفيلة بتحقيق رسالة المؤسسة وبخاصة ما يتعلق بالجانب المعرفي، كما ينبغي أن تتسم الأهداف الجامعية بالمرونة، حيث لا يمكن اعتبار الأهداف حقائق ثابتة، بل يمكن اعتبارها مرامي أساسية تسعي المؤسسة إلي تحقيقها ويمكن تعديلها أو تغييرها، إذا تطلب الأمر ذلك وخاصة عند تغير الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة.

مما سبق، يتضح أن الأهداف الجامعية تقوم بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولنجاحها في القيام بهذا الدور ينبغي أن توضع هذه الأهداف بصورة واضحة، وأن تكون قابلة للتحقيق والقياس، وأن تكون طموحة وشمولية ومتوازنة، وينبغي أن تهتم هذه الأهداف بالتنمية المعرفية للطلاب.

٢- الإدارة الجامعية:

تشكل الإدارة الجامعية حجر الأساس الذي ينطلق منه الإصلاح التعليمي، ويسند إليه التغيير والتطوير وجودة العمل الجامعي بكل تفاصيله، وهي الجهة التي تتحمل مسؤولية مواجهة التحديات القائمة، وتعمل علي حل إشكالياتها والتعامل معها بكفاءة وفعالية؛ بما يقود العمل الجامعي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته إلي تحقيق القدر المطلوب من الجودة في هذه العمليات، والوصول إلي تحقيق الأهداف العامة التي رسمتها الجامعة ، والتي

يأتي علي رأسها الأهداف المعرفية الكفيلة ببناء اقتصاد المعرفة وتنمية مجالاته الاستثمارية.

وتُشير الإدارة الجامعية إلى مجموعة العمليات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الموظفون وأعضاء هيئة التدريس والطلاب بطريقة المشاركة والتعاون والفهم المتبادل فيما بينهم في جو ديمقراطي يحفز الهمم ويبعث الرغبة في العمل المثمر، بما يكفل تحسين العملية التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي وتحقيق أهدافها المرسومة لها.

تقوم الإدارة الجامعية بدور بارز في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال قيامها بالآتي:

- توفير مجموعة من الأنشطة والممارسات الهادفة التي تسهم في تحديد المعرفة وإيجادها وتطويرها وتوزيعها واستخدامها وحفظها وتيسير استرجاعها.
- خلق ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها.
- تأسيس بيئة تنظيمية بين الأفراد وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة للمشاركة وتقاسم المعرفة.
- وضع نظام للتحفيز مرتبط بالممارسات والنشاطات المعرفية لتشجيع جميع أفراد المجتمع الجامعي علي المشاركة في تنفيذها وأدائها بصورة متميزة.
- إنشاء قاعدة معلومات يتم فيها حفظ كل ما يتم جمعه من معلومات عن جوانب الأداء المختلفة بالجامعة.
- إنشاء قاعدة بيانات مختصة بالدراسات والأبحاث العلمية الجارية والمنتهية وتوفير سبل اطلاع أفراد المجتمع الجامعي عليها.

ولكي تقوم الإدارة الجامعية بدورها في تلبية اقتصاد المعرفة ينبغي أن يهتم القائمون علي هذه الإدارة بمختلف مستوياتهم بتعزيز مبدأ المرونة في إنتاج المعرفة، وتفعيل أسس الحوار بين أفراد المجتمع الجامعي، واحترام الاختلاف بينهم، وفهم التنوع الذي يميزهم، وتشجيعهم علي الإبداع، وتدعيم الرؤى المستقبلية، كما ينبغي علي القائمين علي الإدارة الجامعية التأكيد علي الثقافة التكنولوجية، والتأكيد علي ثقافة الشراكة بين الجامعة والمجتمع، وتدعيم ثقافة التعلم الذاتي، والتركيز علي ثقافة مهارة التفكير، والتأكيد علي ثقافة التنمية المهنية، والتأكيد علي ثقافة التدريب، والتأكيد علي ثقافة العمل الجماعي، كما ينبغي أيضاً علي القائمين علي الإدارة الجامعية استيعاب ثقافة المعايير علي اعتبار أنها تساعد الإنسان علي التكيف مع التحديات المعاصرة وبخاصة المعرفية، ومن هذه المعايير ما يلي: التعامل مع المجهول بدلاً من الإلمام بالمعلوم، والانتقال من أحادية المصدر للحصول علي العلم إلي تعدد مصادر المعلومات، والانفتاح علي كل الثقافات والمدارس العلمية المختلفة دون تعصب أو تخوف مع محاولة الاستفادة منها وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مجالات الحياة المعاشة.

مما سبق، يتضح أن الإدارة الجامعية تقوم بدور هام في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولنجاحها في القيام بهذا الدور ينبغي توافر الوعي القوي والإيمان العميق من قبل المسئولين بأهمية الدور الذي تلعبه الإدارة في القيام بهذا الأمر، كما ينبغي توافر الإمكانات والسبل التي تمكنهم من القيام بهذا الدور على أكمل وجه.

٣- المناخ الجامعي:

إذا كان التعليم الجامعي هو أحد الركائز التي يعتمد عليها المجتمع، وهو الأساس في تقدمه وتطوره، فإن المناخ الجامعي ليس مكاناً يتم فيه تعلم المهارات الأكاديمية فحسب، وإنما هو مجتمع صغير يتفاعل فيه الأعضاء، فيؤثر بعضهم في بعض، فالعلاقات الاجتماعية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من جهة، وبين الطلاب أنفسهم من جهة أخري تؤثر تأثيراً كبيراً في الجو الاجتماعي الجامعي، وهذا بدوره يؤثر في نواتج التعلم. والمناخ الجامعي يختلف بمفهومه الأوسع

مـن جامعـة لأخـرى، ويميـز أعـضاء هيئـة التـدريس والطـلاب والجهـاز الإداري بـين نوعيـة المنـاخ الجـامعي الفعال من خلال إحساسهم بالانتماء لهذه الجامعة أو تلك، وبالتـالي فـإن لكل جامعـة مناخهـا الخـاص، والـذي يجعل منها مؤسسة لها طابعها الفريد ويميزها عن غيرها من المؤسسات.

والمنـاخ الجـامعي يعنـي مجموعـة الظـروف والعوامـل الاجتماعيـة والبيئيـة التـي تحـيط بعمليـة الـتعلم وتتعلـق بكـل الأفـراد الموجـودين فـي الموقـف التعليمـي داخل الجامعة، والتي تؤثر بالإيجاب أو السلب في قضايا مهمـة مثـل: الرضـا الـوظيفي للعـاملين، والتحـصيل الأكـاديمي للطـلاب، وفاعليـة الأداء التنظيمـي. والمنـاخ الجـامعي يعنـي أيـضا التفاعـل بـين الأفـراد داخـل الحـرم الجامعي، والعمليات، والثقافة المؤسسية، والطريقة التي يُنظر بها إلي الجامعة.

يعد المناخ الجامعي الصحي الفعال الداعم الجيد من أهم وسائل التعليم الجامعي الرئيسة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال قيامه بمجموعة من الأدوار المهمة، والتي يأتي علي رأسها ما يلي:

- إكـساب العـاملين بالجامعـة القـدرة علـي اسـتعمال المعرفة في تيسير أمورهم وأمور المجتمع الجامعي وفي اتخاذ القرارات السليمة.
- إكساب العاملين بالجامعة القدرة علي إنتاج المعرفة ونـشرها بـشكل علمـي سليم، مـن خـلال اسـتخدامهم للوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة.
- المساهمة في إشباع طموح الطلاب، وتنمية قدراتهم الذاتية في التعليم والتفكير.
- المـساهمة فـي إنمـاء شخـصيات الطـلاب بـشكل سوي.
- مقابلة احتياجات الطلاب ومتطلباتهم، مما يؤدي إلـي تحقيـق تـوافقهم الجـامعي والشخـصي والاجتمـاعي، ومن ثم تحقيق تفوقهم الدراسي والاجتماعي.

ولكـي يقوم المنـاخ الجـامعي بدوره فـي تلبيـة متطلبـات اقتصاد المعرفة ينبغي:

- تـوفير المنـاخ الجـامعي المناسـب لأعـضاء هيئـة التدريس، وإزالـة الخلافات فيما بينهم، وحثهم علي تكـوين علاقـات طيبـة فيمـا بيـنهم، وإجـراء متابعـة مستمرة وتقييم مستمر لدرجة رضاهم عن أحوال العمل.
- تـوفير المنـاخ الجـامعي المناسب للطـلاب مـن حيث القاعات الدراسية وتجهيزاتها، وكفاءة أعضاء هيئة التـدريس، وتيـسير إجـراءات القبـول والتـسجيل بالجامعـة، وتحفيـز الطـلاب علـي المـشاركة فـي الأنشطة الطلابية بالجامعة.
- الاهتمـام بـالرحلات والأنـشطة الخارجيـة لتوطيـد العلاقـة بـين أعـضاء هيئـة التـدريس والطـلاب والإداريين.
- وضع خطة إستراتيجية توضح كيفية تطوير المناخ الجامعي، بما يحقق أهداف الجامعة.
- إتاحة الفرصة لكل طالب لكي يبدي برأيه واقتراحاته عند مناقشة موضـوع مـا، وتـشجيع الطـلاب علـي البحـث والاطـلاع وعلـي إيجـاد الأفكـار الجديـدة، وتنمية التفكير النقدي عندهم.
- تـوفير ورش عمـل للقيـادات الجامعيـة، وبخاصـة رؤسـاء الأقسام العلميـة، تركـز علـي قضية المنـاخ الإداري داخـل الجامعـة ومـدي تـأثيره علـي أعـضاء هيئة التدريس.
- إجـراء تقييمـات للمنـاخ الجـامعي، تتـسم هـذه التقييمات بالانتظام والاستمرارية، ومعالجتها لقضايا محددة.

ممـا سبق، يتضح أن المنـاخ الجـامعي يقوم بـدور هـام فـي تلبيـة متطلبـات اقتـصاد المعرفـة، ولنجاحـه فـي القيـام بهـذا الـدور ينبغـي أن يـسود هـذا المنـاخ الثقـة

والاحترام المتبادل والعلاقات الاجتماعية السوية، وهذا لن يتحقق إلا من خال إيمان جميع أفراد المجتمع الجامعي بأهمية تعزيز العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بينهم، وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق ذلك.

٤- عضو هيئة التدريس:

يعد عضو هيئة التدريس محور العملية التعليمية بالجامعة، فهو المسئول المباشر عن إعداد المنهج الجامعي، الذي يدرسه، واختيار طرق وأساليب تدريسه، واختيار أساليب تقويمه. وقد ترتب عن هذا الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في العملية التعليمية، أن أصبح الكثير من المشكلات التعليمية الجامعية ترجع إلي ضعف الممارسات التربوية عامة، والتدريسية خاصة لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وعضو هيئة التدريس هو معلم متعدد الوظائف، ومتنوع الأدوار، ومتشعب الأداءات بين التدريس، والبحث العلمي، وخدمة القسم والكلية والجامعة، وخدمة المجتمع وتنمية البيئة، ورسم السياسات وتطويرها، كما انه أساس استيفاء التعليم الجامعي معايير جودته؛ فلا يمكن أن تتحقق الجودة، وتتصف بالشمول دون أن تتضمن جودة عضو هيئة التدريس، وامتلاكه القدرات اللازمة لجودة المؤسسة الجامعية وخريجيها.

ويقوم عضو هيئة التدريس بدور مهم في تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، حيث يُعد حجر الزاوية في هذا الاقتصاد الجديد، نظراً لكونه منتجاً للمعرفة، وبإمكانه الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في عمليات إجراء البحوث والتطوير في شتي المجالات، كما أنه يعد مصدر الابتكارات والاختراعات وتحقيق التميز للمؤسسة الجامعية. وعلى ذلك، يمكنه المساهمة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال قيامه بالتالي :

- إتقان محتويات ومهارات تخصصه المختلفة، والتعامل مع المادة العلمية بأساليب مختلفة وفقاً لطبيعة الموقف والطلاب، ويربط بين المجالات المختلفة في مجال تخصصه والتخصصات الأخرى.
- التخطيط لمواقف التعليم المختلفة، وتصميم خطة تعليمية في ضوء احتياجات الطلاب، ووضع خطط طويلة الأجل لعمليات التعليم والتعلم المختلفة، ووضع خطط قصيرة الأجل لأنشطة التعليم والتعلم.
- إعداد وتنفيذ أبحاثاً علمية مبتكرة في مجال تخصصه، وتحليل ونقد مصادر البحث المختلفة، والاشتراك في المؤتمرات والندوات في مجال تخصصه، والالتزام بآداب المهنة وأخلاقيات البحث العلمي، وإدارة أو العمل في فريق بحثي، ونشر الأبحاث في الدوريات المتخصصة علي المستويين المحلي والدولي.
- تقديم أفكاراً علمية لتطوير البيئة المحلية والمجتمع، والمشاركة في برامج وأنشطة تنمية المجتمع المحلي.
- امتلاك مهارات التقييم الذاتي، وتطوير معارفه ومهاراته التخصصية والتربوية.

ولكي يقوم عضو هيئة التدريس بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ينبغي تطوير أدائه من خلال تحسين المناخ التنظيمي للعمل بتوفير بيئة عمل مناسبة له، وتفويضه صلاحيات كافية تمكنه من تطبيق معارفه، وإشراكه في رسم السياسات وصنع القرارات التي تتعلق بعمله، وتسهيل تطويره المهني، مما يرفع مستوى أدائه. ويمكن الجامعة الاحتفاظ بالكفاءات والخبرات داخلها، وتبني نظام للحوافز المادية والمعنوية يكافئ الجهود المعرفية ويشجع علي الإبداع وإنتاج المعرفة، والعمل علي تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس المعرفية، وتطبيق معرفتهم المنتجة بما يضمن الارتقاء بمستوي أدائهم والإسهام في تحقيق أهداف الجامعة، وتطوير القوانين والأنظمة واللوائح المعتمدة في الجامعة، والتي

تسهم في تطوير الأداء الجامعي لعضو هيئة التدريس، ومن ثم تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

مما سبق، يتضح أن عضو هيئة التدريس يقوم بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولنجاحه في القيام بهذا الدور ينبغي أن يمتلك وعي تام بأهمية التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة، كما ينبغي الاهتمام بعملية إعداده وتأهيله وتدريبه، بما يتماشى مع متطلبات عصر المعرفة.

٥- المناهج الجامعية:

يُنظر إلي المناهج الجامعية بشكل متزايد علي أنها الأساس الذي تبني عليه الإصلاحات التعليمية التي تهدف إلي تحقيق نتائج تعليمية عالية الجودة، والمناهج الجامعية ليست- بالطبع- غاية في حد ذاتها، بل تسعي إلي تحقيق نتائج تعليمية مفيدة للطلاب، وتحقيق مجموعة من المطالب المجتمعية والسياسات الحكومية، وحل المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الرئيسة المتعلقة بأهداف وأغراض ومحتوي وعمليات التعليم.

والمنهج الجامعي يمثل مجموعة واعية ومنتظمة من المعارف والمهارات والقيم التي يتم اختيارها وتحديدها؛ من أجل تشكيل طريقة تنظم عمليات التعليم والتعلم والتقييم، وذلك من خلال معالجة أسئلة مثل: ماذا، ولماذا، ومتى، وكيف يجب أن يتعلم الطلاب؟ وبصورة أعم، يُفهم المنهاج الجامعي علي انه اتفاق سياسي واجتماعي يعكس رؤية مشتركة للمجتمع مع مراعاة الاحتياجات والتوقعات المحلية والوطنية والعالمية. بعبارة أخري، يجسد المنهج الجامعي أهدافاً ومقاصداً تعليمية للمجتمع.

تقوم المناهج الجامعية بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال قيامها بإكساب الطلاب مهارات التفكير النقدي والتفكير الإبداعي، ويتم ذلك من خلال دمج (تكامل) ثلاثة مجالات تعليمية رئيسية- التي تتألف منها المناهج الجامعية- هي: المعرفة والمهارات والقيم. والمجال التعليمي الأول (المعرفة) وهي تشير إلي معرفة المحتوي أو المعرفة الصريحة/ التقريرية، بما في ذلك علي سبيل المثال المعرفة النظرية والمعرفة التجريبية. والمجال التعليمي الثاني (المهارات) وهي تشير إلي المعرفة الإجرائية وتشمل علي سبيل المثال المهارات المعرفية وغير المعرفية. والمجال التعليمي الثالث (القيم) وهي تشير إلي المعرفة الإستباقية وتشمل علي سبيل المثال: الاتجاهات، والتقاليد الأخلاقية، والدافع، والإرادة والالتزام، كما تقوم بدور هام في هذا المجال من خلال قيامها بتعزيز التعلم الفعال، ويكون ذلك بتحول المناهج الجامعية إلي مناهج عالية الجودة تسهم في تطوير كفاءة الطلاب في مجالات عدة أبرزها: تبادل الآراء، والتعاون، والتفكير الناقد، وحل المشكلات، والإبداع، وإدارة وتقدير التنوع، وتعلم كيفية التعلم.

ولكي تقوم المناهج الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ينبغي:

- أن تنمي المناهج الجامعية العادات الفكرية والسلوكية المتصلة بالحوار لدى الطلاب.
- أن تحث المناهج الجامعية الطلاب على التأمل في المعرفة التي تمكنوا من الوصول إليها ومناقشتها أو إبداء الرأي فيها والسعي نحو تكوين علاقات جديدة فيما بينها، وتنظيمها بسبل مختلفة.
- أن تنمي المناهج الجامعية الاهتمامات المستقبلية لدى الطلاب، وذلك بأساليب مختلفة، من الخيال العلمي إلى كتابة تقارير عن التغييرات في مجالات معينة في مدى زمني معين، إلى إثارة تساؤلات عن احتمالات المستقبل في مجالات معينة... وهكذا، وحتى الاطلاع على بعض الدراسات المستقبلية ونقدها، بل والمساهمة في إجراء دراسات مستقبلية بسيطة.

- تطوير المناهج الجامعية، وأن يوضع في الحسبان أن عمليات التطوير تتأثر بالاحتياجات المحلية، وكذلك بالظروف والاتجاهات العامة الدولية، ومن ثم فمن الأهمية بمكان وجود منظور دولي شامل بشأن القضايا والاتجاهات والمداخل التي تتضمنها المناهج الجامعية.
- تحويل المناهج الجامعية إلي مناهج جودة، حيث يكون الهدف الرئيس من مناهج الجودة هو- بطريقة عادلة وشاملة- تمكين الطلاب من اكتساب وتطوير المعرفة والمهارات والقيم، والقدرات والكفاءات المرتبطة بها، ليعيشوا حياة مثمرة ومجدية.

مما سبق، يتضح أن المناهج الجامعية تقوم بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولنجاحها في القيام بهذا الدور ينبغي أن يُراعي عند وضع هذه المناهج مبادئ اقتصاد المعرفة، وينبغي الاتجاه نحو تطويرها بحيث تلبي الحاجة إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة، وأن تستند عملية التطوير إلى مبدأ التشاركية أي يتم إشراك جميع الأفراد المعنيين بالعملية التعليمية بالجامعة في تطوير هذه المناهج، سواء أكانوا من داخل المنظومة الجامعية أم خارجها.

٦- طرق التدريس وأساليبه:

تعد طرق التدريس وأساليبه عنصرًا مهماً من عناصر العملية التعليمية، حيث إن اختيار عضو هيئة التدريس لطرق وأساليب التدريس المناسبة يسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف التعليمية، ومن ثم نجاح العملية التعليمية. وأهمية طرق وأساليب التدريس لا تقف عند تزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات، وإنما تؤثر ايجابياً في طريقة تفكيرهم وسلوكياتهم ووجدانهم.

وطريق التدريس هي الإجراءات التي يتبعها عضو هيئة التدريس لمساعدة طلابه علي تحقيق أهداف محددة، وقد تكون تلك الإجراءات مناقشات أو توجيه أسئلة أو تخطيط لمشروع أو إثارة لمشكلة تدعو الطلاب إلي التساؤل، أو محاولة لاكتشاف أو فرض فروض، أو غير ذلك من الإجراءات. وتعد طريقة التدريس حلقة الوصل بين الطالب والمنهج، ويتوقف عليها نجاح وإخراج المقرر أو المنهج إلي حيز التنفيذ، كما تتضمن كيفية إعداد المواقف التعليمية المناسبة وجعلها غنية بالمعلومات والمعارف والمهارات والعادات والاتجاهات والقيم المرغوب فيها. أما أسلوب التدريس فهي الكيفية التي يتناول بها عضو هيئة التدريس طريقة التدريس أثناء قيامه بعملية التدريس أو هو الأسلوب الذي يتبعه عضو هيئة التدريس في توظيف طرق التدريس بفعالية تميزه عن غيره من الأعضاء الذين يستخدمون نفس الطريقة، ومن ثم فإن أسلوب التدريس يرتبط بصورة أساسية بالخصائص الشخصية لعضو هيئة التدريس. وعليه، تختلف طريقة التدريس عن أسلوب التدريس، في أن الطريقة أشمل من الأسلوب ولها خصائصها ومميزاتها العامة، ويمكن أن يستخدمها أكثر من عضو هيئة التدريس، في حين أن الأسلوب خاص بعضو هيئة التدريس، ويرتبط بالخصائص الشخصية له.

وتقوم طرق التدريس وأساليبه بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة وبخاصة إذا ما تم الاستعانة بطرق وأساليب التدريس القائمة علي المشاركة النشطة للطلاب والتي تؤدي إلي زيادة معارف الطلاب، وتنمية قدراتهم علي الإبداع والابتكار، وتسمح لهم بأن يتحولوا إلي شركاء في عملية التعلم وأن يشاركوا بنشاط وفاعلية في ذلك؛ من أجل بناء شخصياتهم السوية بالصورة المرغوبة، كما تقوم طرق وأساليب التدريس بدور هام في هذا المجال من خلال قيامها بنماء مستوي الفهم والتفكير لدي الطلاب، وإكسابهم مهارات التفكير النقدي، وإكسابهم القيم والمهارات التي تتطلبها وظائفهم المستقبلية.

ولكي تقوم طرق التدريس وأساليبه بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ينبغي:

- التركيز علي طرق وأساليب التدريس التي تركز علي الطالب الجامعي، حيث يؤدي ذلك إلي زيادة تكيف الطلاب في المجالات الحياتية التالية: التربوية والاجتماعية والوجدانية والمعرفية.
- استخدام طرق وأساليب تدريس جديدة، والبعد عن التقليدي منها.
- مراعاة اهتمامات وميول واتجاهات الطلاب أثناء اختيار عضو هيئة التدريس لطرق وأساليب التدريس التي سيستخدمها.
- مراعاة طرق وأساليب التدريس المستخدمة للفروق الفردية بين الطلاب.
- مناسبة طرق وأساليب التدريس لتخصص عضو هيئة التدريس وتخصص طلابه.
- توظيف طرق وأساليب التدريس المختلفة طبقاً لطبيعة الموقف التعليمي.
- المرونة في استخدام طرق وأساليب التدريس، بمعني أن يعدل عضو هيئة التدريس في هذه الطرق والأساليب في ضوء التغذية الراجعة.
- التنوع في استخدام الوسائل التعليمية؛ لتتناسب مع الموقف التعليمي

مما سبق، يتضح أن طرق التدريس وأساليبه تقوم بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولنجاحها في القيام بهذا الدور ينبغي الاهتمام أولاً بعضو هيئة التدريس باعتباره المسئول المباشر عن استخدام هذه الطرق والأساليب، والاهتمام به يكون من خلال تدريبه على استخدام طرق وأساليب التدريس الحديثة، ومن خلال توفير الظروف والإمكانات التي تساعده على الاطلاع على كل ما هو جديد في هذا المجال.

٧- الأنشطة الطلابية:

تمثل الأنشطة الطلابية عنصراً من عناصر المنظومة الجامعية، حيث توفر دعماً تربوياً للعملية التعليمية بالجامعات، فهي تسهم بشكل فعال ومباشر في بناء شخصية الطالب والارتقاء بها، وتنمية قدراته ومهاراته وخبراته وإطلاق إبداعاته، بما يمكنه من التكيف مع متغيرات الحياة المعاصرة، وبخاصة تلك المتغيرات المرتبطة بالجانب المعرفي.

والأنشطة الطلابية هي مجموعة من الخبرات والمهارات والفعاليات المخططة والتي يمارسها طلاب الجامعات خارج قاعات الدراسة تحت إشراف وتوجيه مهني متخصص من خلال مجموعة أدوار يؤديها مجموعة من الطلاب لهم ميول وأهداف مشتركة، وتتضمن الأنشطة الطلابية أنشطة رياضية واجتماعية وفنية وثقافية وكشفية متنوعة.

وتعد الأنشطة الطلابية - في عصر المعرفة الذي نعيشه- إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال قيامها بالآتي:

- الكشف عن قدرات الطلاب وميولهم وتنميتها والاستفادة منها.
- الإسهام في غرس القيم وتنميتها.
- تنمية جميع جوانب شخصية الطلاب من خلال ممارسة الأنشطة المختلفة.
- استثمار وقت الفراغ فيما يعود بالنفع علي الطلاب والمجتمع.
- إتاحة الفرصة للطلاب لممارسة الديمقراطية والرقي بمستواهم من جميع الجوانب.
- تنمية قدرات الطلاب علي استخدام لغتهم القومية استخداماً سليماً من خلال الندوات الثقافية والمحاضرات وصحف الحائط.

- مساعدة الطلاب علي التعرف علي المشكلات الموجودة في المجتمع والمساهمة في حلها.
- العمل علي تهيئة مواقف حياتية حقيقية يعايشها الطلاب بالعقل.
- مساعدة الطلاب علي تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع أعضاء هيئة التدريس والأخصائيين.
- سد حاجات الطلاب المتفوقين في تحصيل المعرفة.
- توفير وسيلة عن طريقها يمارس الطلاب هواياتهم النافعة.

ولكي تقوم الأنشطة الطلابية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ينبغي:

- تشجيع مشاركة الطلاب في التخطيط برامج الأنشطة الطلابية.
- مراعاة ميول واتجاهات الطلاب عند التخطيط للأنشطة الطلابية وتنفيذها.
- تنويع الأنشطة الطلابية لتشمل أنشطة ثقافية ودينية ورياضية واجتماعية وفنية...الخ.
- توفير عناصر التشويق والإثارة بالأنشطة الطلابية.
- تعيين مشرفين مؤهلين أكاديميا ومهنياً للإشراف علي الأنشطة الطلابية، وإقامة دورات تدريبية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي المشاركة في الأنشطة.
- وضع خطة واضحة معلنة للأنشطة الطلابية من بداية العام الدراسي.
- الإعلان عن أماكن ومواعيد تنفيذ الأنشطة الطلابية.
- توفير الموازنة المخصصة للأنشطة الطلابية.
- توفير الامتيازات التي يحصل عليها الطلاب لممارسة الأنشطة.
- توفير الكلية الأدلة واللوائح والإعلانات والإجراءات للتعريف بالأنشطة.
- إبراز فعاليات الأنشطة الطلابية لتحفيز مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب بها.
- إنشاء وحدة قياس ومتابعة الأنشطة الطلابية للاستطلاع الدوري لآراء الطلاب لطبيعة الأنشطة وجدواها وفوائدها وسبل تطويرها.
- العمل علي تنمية وعي الطلاب وإدراكهم لأهمية الأنشطة الطلابية عبر وسائل مختلفة.
- تبادل الزيارات والخبرات والمعلومات مع المشرفين في الجامعات الأخرى.

مما سبق، يتضح أن الأنشطة الطلابية تقوم بدور مهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولنجاحها في القيام بهذا الدور ينبغي أن تكون هذه الأنشطة مدروسة ومخطط لها، وأن تكون واضحة في أهدافها، وأن تُحفز الطلاب على الإبداع والابتكار.

من خلال العرض السابق لدور التعليم الجامعي- وبخاصة عناصر منظومته- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، يتضح أن درجة نجاح التعليم الجامعي في القيام بهذا الدور تتوقف إلى حد كبير على مدى الترابط والتكامل والانسجام بين عناصر المنظومة الجامعية، فعلى سبيل المثال، يعجز عضو هيئة التدريس عن أداء دوره في هذا المجال في حال استمرار الاعتماد على المناهج الجامعية – بوضعها الحالي – التي تُركز على تقديم الخبرات التعليمية دون الاهتمام بتخطيط وتنظيم فرص التعلم التي تُساعد الطلاب على تحقيق ذواتهم وعلى تنمية قدراتهم العقلية العليا.

سادسًا: خبرات بعض الجامعات الأجنبية في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

تسعى الكثير من جامعات العالم – وبخاصة الجامعات التي تحتل مراتب متقدمة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات- إلى تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. والدراسة الحالية تستعرض خبرات ثلاث جامعات أجنبية في هذا المجال وهي: جامعة كاليفورنيا (سان دييغو)

الأمريكية، وجامعة غوتينغن الألمانية، وجامعة توهوكو اليابانية. وقد اختارت الدراسة الحالية هذه الجامعات الثلاثة للأسباب التالية:

- احتلال الجامعات الثلاثة مراتب متقدمة ضمن أبرز التصنيفات العالمية للجامعات، فوفقًا للتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU) المعروف باسم تصنيف شنغهاي للعام ٢٠١٨م، احتلت جامعة كاليفورنيا (سان دييغو) المرتبة رقم (١٥) عالميًا من بين أفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم، واحتلت جامعة غوتينغن المرتبة رقم (٩٩) عالميًا، واحتلت جامعة توهوكو المرتبة رقم (١٠١-١٥٠) عالميًا.
- تواجد الجامعات الثلاثة بثلاث دول تقع في ثلاث قارات مختلفة، فجامعة كاليفورنيا (سان دييغو) الأمريكية تقع بقارة أمريكا الشمالية، وجامعة غوتينغن الألمانية تقع بقارة أوروبا، وجامعة توهوكو اليابانية تقع بقارة آسيا. وقد سعت الدراسة الحالية – عند اختيارها لهذه الجامعات- تحقيق هذا التنوع؛ لضمان الاستفادة القصوى من الخبرات الأجنبية في هذا الشأن.
- احتلال الدول التي تنتمي إليها هذه الجامعات الثلاثة مراكزًا متقدمة ضمن قائمة أكبر الاقتصادات في العالم، فوفقًا للقائمة التي أصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) لأكبر الاقتصادات في العالم للعام ٢٠١٨م، والتي استعانت في إصدارها ببيانات صندوق النقد الدولي (IMF) حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها كأكبر اقتصاد في العالم حيث بلغ حجم إجمالي الناتج المحلي الإسمي لها (٢٠,٤) تريليون دولار، واحتلت الصين المركز الثاني حيث بلغ حجم إجمالي الناتج المحلي الإسمي لها (١٤) تريليون دولار، واحتلت اليابان المركز الثالث حيث بلغ حجم إجمالي الناتج المحلي الإسمي لها (٥,١) تريليون دولار، واحتلت ألمانيا المركز الرابع حيث بلغ حجم إجمالي الناتج المحلي الإسمي لها (٤,٢) تريليون دولار، واحتلت المملكة المتحدة المركز الخامس حيث بلغ حجم إجمالي الناتج المحلي الإسمي لها (٢,٩٤) تريليون دولار. وقد اختارت الدراسة الحالية دولة الولايات المتحدة الأمريكية (التي تحتل المركز الأول اقتصاديًا) ودولة اليابان (التي تحتل المركز الثالث اقتصاديًا) ودولة ألمانيا (التي تحتل المركز الرابع اقتصاديًا)؛ نظرًا لتوافر الخطط الإستراتيجية الخاصة بالجامعات التي تنتمي إليها، ولضمان التنوع والاختلاف، بما يضمن الاستفادة القصوى من هذه الخبرات.

وستعرض الدراسة الحالية تحليلاً لخبرات الجامعات الأجنبية الثلاثة، من خلال عرض نبذة مختصرة عن الجامعة، ورؤيتها ورسالتها، ودور عناصر المنظومة الجامعية بها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

١- جامعة كاليفورنيا (سان دييغو) University of California San Diego:

تأسست جامعة كاليفورنيا (سان دييغو) بمقاطعة سان دييغو بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٦٠م، وهي جامعة بحثية عامة، وتعد واحدة من أفضل الجامعات البحثية علي مستوي العالم، حيث تشجع علي الابتكار وتقود التغيير للنهوض بالمجتمع ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وجعل العالم مكاناً أفضل لحياة الإنسان وتحقيق رفاهيته.

واحتلت جامعة كاليفورنيا (سان دييغو)- وفقاً للتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (Academic ranking of world universities) المعروف باسم تصنيف شنغهاي (ARWU) للعام ٢٠١٨م- المرتبة

رقم(١٥) عالمياً من بين أفضل (٥٠٠) جامعة علي مستوي العالم. وهذا يدل علي الدور الهام الذي تقوم (تؤديه) هذه الجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقود إلي تحقيق النمو الاقتصادي لها، ومن ثم احتلالها المركز الأول عالمياً ضمن قائمة أقوي وأفضل الاقتصاد العالمية.

١-١- رؤية الجامعة ورسالتها:

تتمثل رؤية الجامعة فيما يلي: تطمح جامعة كاليفورنيا في سان دييغو في أن تكون جامعة عامة تهتم بإعداد الطالب وتركز علي البحث العلمي والخدمة العامة. وتتمثل رسالتها فيما يلي: تسعي جامعة كاليفورنيا في سان دييغو إلي تحويل ولاية كاليفورنيا إلي مجتمع عالمي متنوع؛ من خلال التعليم، وإنتاج ونشر المعرفة والأعمال الإبداعية، والانخراط في الخدمة العامة.

١-٢- عناصر المنظومة الجامعية بجامعة كاليفورنيا (سان دييغو) ودورها في تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بعناصر المنظومة الجامعية وبتطوير أدائها وتحقيق جودتها؛ نظرًا للدور الهام الذي تلعبه في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وتعرض الدراسة الحالية أبرز مظاهر ذلك الاهتمام على النحو التالي:

١-٢-١- أهداف الجامعة:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بوضع الأهداف الجامعية الكفيلة بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، كما تهتم بمتابعة وتقييم تحقيق هذه الأهداف، وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي :

- تقديم خبرة تعليمية شاملة، تهتم بتنمية الطلاب القادرين علي حل المشكلات، والذين يتمتعون بامتلاك مهارات القيادة والابتكار في عالم اليوم والذي يتسم بالتنوع والتشابك.
- توفير مناخ جامعي متنوع وشامل، يشجع علي الحوار المفتوح المتسم بالاحترام، ويضمن إتاحة التعلم للجميع.
- تعزيز ودعم ثقافة بحثية تعاونية ومتعددة التخصصات، بإمكانها تجاوز حدود المعرفة، وتشكيل مجالات معرفية جديدة، ونشر الاكتشافات التي تحسن من جودة الحياة.
- المساهمة في دعم وتطوير أشكال عادلة ومستدامة من التنمية الاقتصادية، والازدهار المشترك، والإثراء الاجتماعي والثقافي علي المستويين الإقليمي والعالمي.
- إنشاء بنية تحتية مستدامة ومرنة وداعمة، من خلال ضمان الإخلاص في تقديم الخدمة التعليمية وضمان جودتها.

١-٢-٢- الإدارة الجامعية:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بإعداد القادة والإداريين الجامعيين وتنمية قدراتهم، بما يمكنهم من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- إنشاء بوابة جامعية شاملة- تكون مركزاً لتبادل المعلومات عبر شبكات الانترنت والدراسة في الخارج والتدريب الداخلي وخدمة المجتمع- تعزز التواصل بين الطلاب وأعضاء المجتمع الجامعي.
- تطوير ثقافة الحرم الجامعي، من خلال إطلاق مبادرات قابلة للتنفيذ، ووضع نتائج قابلة للقياس، من شأنها تعزيز المساواة والتنوع والشمول.
- تشجيع تنوع أعضاء هيئة التدريس، لاسيما في المستويات العليا للإدارة الجامعية.
- تشجيع الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس علي إجراء الأبحاث التعاونية متعددة التخصصات- حيث تمتلك الجامعة خبرة عميقة وواسعة في إجرائها- بما

يسهم في تطوير المعرفة، وإثراء المجتمع. وتصنف موضوعات هذه الأبحاث إلي أربعة موضوعات هي: فهم وحماية الكوكب، وإثراء الحياة البشرية والمجتمع، واستكشاف أساس المعرفة الإنسانية والتعلم والإبداع، وفهم الثقافات المختلفة ومعالجة التفاوتات في المجتمع.

- تطوير الهياكل التنظيمية والعمليات لتحديد اتجاهات الاستثمار وتشجيع الابتكار، ولضمان البقاء في طليعة الجامعات التي تهتم بإجراء الأبحاث متعددة التخصصات.
- تعزيز الاستدامة المالية من خلال الاستثمار في الإيرادات الجديدة، والاستخدام الفعال للإيرادات الحالية.

١-٢-٣- المناخ الجامعي:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بتوفير المناخ الجامعي الكفيل بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- الاهتمام بتحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين، بما يسمح بتفوقهم كل في مجال عمله أو تخصصه.
- توفير مناخ جامعي داعم للتميز في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وذلك من خلال نشر ثقافة التميز والإبداع بين أفراد المجتمع الجامعي.
- توفير مناخ جامعي يتسم بالمرونة ويشجع علي المبادرة والمجازفة واستخدام أساليب مبتكرة لحل المشكلات، واغتنام الفرص التعليمية.

١-٢-٤- عضو هيئة التدريس:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية قدراتهم، بما يمكنهم من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- إنشاء مراكز للتعليم والتعلم، تعتمد علي المعارف وممارسات التعلم الجديدة؛ لتزويد أعضاء هيئة التدريس بها، ولتنسيق البرامج والخدمات التعليمية داخل الحرم الجامعي.
- تعزيز تنوع أعضاء هيئة التدريس واختلافهم، بما يشجعهم علي المشاركة في مختلف العمليات التعليمية التي تُجري داخل الجامعة.
- جذب أعضاء هيئة التدريس المتميزين والحفاظ عليهم وتوفير التنمية المهنية المستمرة لهم.
- زيادة تنوع أعضاء هيئة التدريس، بما يسهم في تعزيز التنوع الفكري والعرقي والثقافي للجامعة.
- تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال توفير مقاييس وإجراءات واضحة المعالم.

١-٢-٥- المناهج الجامعية:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بالمناهج الجامعية باعتبارها إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- إعادة التفكير في المناهج الجامعية، بتحسينها وتطويرها، وذلك من أجل تحسين معدلات البقاء والتخرج.
- تعزيز التواصل بين الخبراء الأكاديميين المشاركين في وضع المناهج الجامعية.
- توسيع البرامج التعليمية الحالية، والاستعانة بمناهج جديدة تؤدي إلي إتاحة التعلم للجميع بكلفة منخفضة.

١-٢-٦- طرق التدريس وأساليبه:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بطرق وأساليب التدريس التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في أداء وظيفتهم التدريسية، ومن ثم تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي إعادة التفكير في طرق وأساليب التدريس التي يستخدمونها؛ وذلك من أجل تحسين معدلات البقاء والتخرج، وتشجيع مشاركتهم ومشاركة الطلاب في نجاح العملية التعليمية.
- التأكد من أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يمتلكون الموارد التعليمية والمعلومات والمعارف اللازمة لدمج التكنولوجيا التعليمية المناسبة، بما يضمن إعداد الخريجين بشكل أفضل، يمكنهم من شغل الوظائف في القرن الحادي والعشرين.

١-٢-٧- الأنشطة الطلابية:

تهتم جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بالأنشطة الطلابية باعتبارها إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- تشجيع الأنشطة التعاونية والمتداخلة التخصصات، بما يسمح بتحقيق اكتشافات جديدة، وابتكار تكنولوجيات حديثة، وتقديم إبداعات فنية غير مسبوقة.
- تشجيع التنوع والتعدد والاندماج بالأنشطة الطلابية، بما يتيح للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين فرص المشاركة الجادة والنشطة، وفرص إنجاح هذه الأنشطة.
- التركيز علي الخدمة العامة والاستدامة والنزاهة والأخلاقيات السليمة باعتبارها من المبادئ الأساسية التي توجه الأنشطة الطلابية بالجامعة.

مما سبق، يتضح اهتمام جامعة كاليفورنيا بسان دييغو بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث تضمنت رؤية الجامعة ما يُشير إلى اهتمامها بالنشاطات المعرفية وظهر ذلك في تأكيدها على إعداد الطالب (نشر المعرفة)، والبحث العلمي (إنتاج المعرفة)، والخدمة العامة (توظيف المعرفة)، كما تضمنت رسالة الجامعة ما يُشير بصورة واضحة إلى اهتمام الجامعة بإنتاج ونشر المعرفة.

ويتضح أيضًا أن أكثر عناصر المنظومة الجامعية التي تهتم بها الجامعة؛ من أجل المساهمة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة هي: الإدارة الجامعية، والأهداف الجامعية، أما اقل العناصر اهتمامًا بها فهي: طرق التدريس وأساليبه، والأنشطة الطلابية. ولعل هذا يُشير إلى الوعي العميق والإيمان القوي من قبل المسئولين بالجامعة بأهمية التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة وبأهمية الدور الذي تقوم به الجامعة في تلبية متطلبات بنائه، إلا أن هذا الوعي وهذا الإيمان لم يُترجم بصورة فعلية على أرض الواقع، وظهر ذلك في قلة الاهتمام بطرق التدريس وأساليبه وبالأنشطة الطلابية.

٢- جامعة غوتينغن Göttingen University :

تأسست جامعة غوتينغن-والمعروفة رسمياً باسم جامعة جورج أوغست في غوتنغن-Georg-August Universität Göttingen- بمدينة غوتنغن بألمانيا في العام ١٧٣٧م، وهي جامعة بحثية ذات شهرة عالمية، تولي اهتماماً كبيراً بالتدريس المتميز الذي يقود إلي البحث العلمي المتميز، وتتميز الجامعة بالتنوع الغني في العلوم التي تهتم بها ولاسيما في العلوم الإنسانية، كما تمتاز بتوافر المرافق والإمكانات الكفيلة بتحقيق التميز في مجالي التدريس والبحث العلمي. وجامعة غوتينغن هي واحدة من أرقي الجامعات في ألمانيا والعالم، حيث اكتسبت هذه الجامعة شهرتها من خلال (٤٥) عضو من أعضاء هيئة التدريس بها قد فازوا بجائزة نوبل في مختلف المجالات.

واحتلت جامعة غوتينغن – وفقاً للتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية المعروف باسم تصنيف شنغهاي (ARWU) للعام ٢٠١٨م- المرتبة (٩٩) عالمياً من بين أفضل (٥٠٠) جامعة علي مستوي العالم، وهذا يدل علي الدور الهام الذي تؤديه هذه الجامعة في

تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في ألمانيا والذي يقود إلي تحقيق النمو الاقتصادي لها، ومن ثم احتلالها المركز (٤) عالمياً ضمن قائمة اقوي وأفضل الاقتصادات العالمية.

٢-١- رؤية الجامعة ورسالتها:

تتمثل رؤية الجامعة فيما يلي: تطمح جامعة غوتينغن في أن تكون جامعة رائدة، تهتم بالحفاظ علي العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين التدريس والبحث العلمي وتشجيعها، وتهتم بإثراء جميع مجالات الحياة، من خلال تعزيز تعاونها مع المؤسسات العلمية الأخرى في مجالي التدريس والبحث العلمي، ونشر نتائج أبحاثها وتعزيز استخدامها، والمساهمة في التطوير المسؤول للبيئة الإقليمية. وتتمثل رسالتها فيما يلي: تسعي جامعة غوتينغن إلى المساهمة في تحقيق تكافؤ الفرص، والتغلب علي جميع المساوئ المتعلقة بالتمييز بين الأفراد علي أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الوضع الثقافي أو الوضع الاجتماعي. وتسعي الجامعة أيضاً إلى ضمان الالتزام الصارم بالمبادئ الأخلاقية للممارسة العلمية الجيدة، كما تسعي إلى إجراء حوار مفتوح مع المجتمع حول إنجازاتها ونتائج مساعيها.

٢-٢- عناصر المنظومة الجامعية بجامعة غوتينغن ودورها في تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة:

تهتم جامعة غوتينغن بعناصر المنظومة الجامعية وبتطوير أدائها وتحقيق جودتها؛ نظرًا للدور الهام الذي تلعبه في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وتعرض الدراسة الحالية أبرز مظاهر ذلك الاهتمام على النحو التالي:

٢-٢-١- أهداف الجامعة:

تهتم جامعة غوتينغن بوضع الأهداف الجامعية الكفيلة بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، كما تهتم بمتابعة وتقييم تحقيق هذه الأهداف، وتتمثل أبرز هذه الأهداف فيما يلي:

- **الوصول للدولية:** وذلك من خلال تعزيز قدرة الجامعة علي جذب العلماء والباحثين والطلاب من الخارج، والتوسع في إنشاء الشبكات والشراكات الدولية من أجل تعزيز البحث العلمي وتنمية قدرات الباحثين الشباب.
- **تعزيز نجاح التعليم والتعلم القائم علي البحث:** وذلك من خلال تطوير برامج الدراسة المتعلقة بالبحث والتدريب الموجه مهنياً، وتوفير دورات التعليم الإضافي، وتشجيع تكوين مجموعات بحثية صغيرة يجري فيها العلماء والباحثين الشباب أبحاثاً مستقلة.
- **تشجيع التنوع والجمع بين التخصصات المختلفة:** وذلك من خلال زيادة التعاون بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، والحفاظ علي تنوع الموضوعات من أجل حل المشكلات التي تساهم في تشكيل المستقبل.
- **تعزيز الحكم الذاتي:** وذلك من خلال تعزيز المسئولية الذاتية للجامعة وكلياتها ووحداتها المختلفة.
- **تشجيع التعاون مع المؤسسات غير الجامعية:** وذلك من خلال توسيع وإضفاء الطابع المؤسسي علي التعاون مع مؤسسات البحث الملائمة في مجال العلوم والتجارة والاجتماع.

٢-٢-٢- الإدارة الجامعية:

تهتم جامعة غوتينغن بإعداد القادة والإداريين الجامعيين وتنمية قدراتهم، بما يمكنهم من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- الالتزام بإنشاء المؤسسات والظروف التنظيمية اللازمة للتعامل بفعالية مع تحديات اليوم والغد.
- تشجيع القادة والإداريين الجامعيين علي إجراء التقويم الذاتي للجامعة باعتباره المصدر الأساسي

للتمويل، والسعي نحو توفير مصادر إضافية أخرى للتمويل.

- تحفيز أفراد المجتمع الجامعي لبذل المزيد من الجهود، وإظهار التقدير للعمل الذي يقومون به وتكريمهم.
- الاهتمام بنشر نتائج الأبحاث العلمية التي تجري داخل الجامعة (الاتصال العلمي)، وتسويق مخرجات العملية التعليمية بها.
- تعزيز مبادئ الشفافية والمشاركة والمسئولية بالجامعة.
- تحقيق التوازن بين الهياكل الإدارية والأكاديمية داخل الجامعة.

٢-٢-٣- المناخ الجامعي:

تهتم جامعة غوتينغن بتوفير المناخ الجامعي الكفيل بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- الاهتمام بإنشاء تحالفات وشراكات بين الجامعة ومؤسسات بحثية غير جامعية محلية؛ من أجل تعزيز البحث العلمي وتدريب الباحثين الشباب.
- توفير بيئة جامعية فريدة ومحفزة تشجع التنوع والتبادل النشط بين الأساتذة الباحثين والطلاب.
- توفير الشبكات الدولية والمراكز متعددة التخصصات داخل الحرم الجامعي، باعتبارها منصات لتوليد الأفكار والمعارف الجديدة والمفاهيم البحثية المبتكرة.
- تسهيل استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب من الموارد والمرافق الجامعية والبنية التحتية للجامعة، وخدمات الدعم التي تقدمها.

٢-٢-٤- عضو هيئة التدريس:

تهتم جامعة غوتينغن بإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية قدراتهم، بما يمكنهم من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي إجراء الأبحاث المتميزة.
- تطوير الملف البحثي للجامعة، من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي المشاركة في الفرق والمجموعات البحثية التي ينتج عنها أبحاث جماعية.
- الاهتمام بالتوجيه الواضح لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث المتميزة، وتحقيق تميز العملية التعليمية (التدريسية).
- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والسعي نحو تحقيق التحسن المستمر في فرص التدريب والتطوير الوظيفي الممنوحة لهم.
- التركيز علي استمرارية وديمومة مهمة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس التي تتكفل الجامعة بأدائها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي إجراء أبحاث أساسية رفيعة المستوي، مع ضمان توفير بيئة ملائمة لهم لنقل المعرفة.
- توفير جو من الحرية الأكاديمية كفيل بتشجيع أعضاء هيئة التدريس علي الإبداع والابتكار.
- توفير وسائل وأساليب مناسبة لجذب أفضل العلماء (أعضاء هيئة تدريس متميزين) والباحثين، والحفاظ عليهم.
- الاهتمام بتوظيف أعضاء هيئة التدريس والباحثين في بداية حياتهم المهنية.

٢-٢-٥- المناهج الجامعية:

تهتم جامعة غوتينغن بالمناهج الجامعية باعتبارها إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- توفير المناهج الجامعية التي تؤدي إلى التفاعل الشخصي بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، باعتبار أن ذلك هو جوهر التعليم الجامعي الذي لا غني عنه.
- الاهتمام بإعداد مناهج جامعية دولية، تعد الطلاب لمواجهة العالم المعولم.
- زيادة عدد برامج الدرجات العلمية المتعددة اللغات، وتقديم دورات إضافية للطلاب باللغة الألمانية تُعقد جنباً إلى جنب مع الدراسات الجامعية، بما يمكن الطلاب من فهم المناهج الجامعية بسلاسة وسهولة.
- إعداد المناهج الجامعية بحيث تتسم بالمرونة وعدم الجمود مع القابلية للتعدد والتنوع في موضوعات هذه المناهج.

٢-٢-٦- طرق التدريس وأساليبه:

تهتم جامعة غوتينغن بطرق وأساليب التدريس التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في أداء وظيفته التدريسية، ومن ثم تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي استخدام طرق التدريس التي تعزز الكفاءات وتنمي القدرات المختلفة لدي الطلاب وتحقق التواصل مع المعرفة الدقيقة.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس علي استخدام طرق وأساليب التدريس الحديثة التي تعتمد علي البني التحتية المستقبلية، مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات (IT) والمعلومات الرقمية (Digital Information).
- توفير الوسائط الحديثة للتعلم الالكتروني في قاعات المحاضرات والندوات.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي استخدام التعلم المدعوم الكترونياً بشكل متزايد في التدريس والتطوير المستمر في هذا المجال.

٢-٢-٧- الأنشطة الطلابية:

تهتم جامعة غوتينغن بالأنشطة الطلابية باعتبارها إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- تشجيع الأنشطة الطلابية داخل الحرم الجامعي، التي تسهم في تجميع الكفاءات، والاستفادة من آثار تآزرهم وتوفير الدعم المتبادل بين أفراد المجتمع الجامعي، وفي تنمية شخصياتهم.
- توفير الأنشطة التي تشجع أفراد المجتمع الجامعي علي تطوير نقاط قوتهم والتغلب علي نقاط ضعفهم.
- توسيع نطاق المشاركة في المشروعات التعاونية، من خلال توفير فرص مشاركة أفراد المجتمع الجامعي في المشروعات التعاونية متعددة التخصصات في مجال التدريس والبحث العلمي، ومن خلال توفير فرص مشاركتهم في أنشطة تعاونية مع شركاء للجامعة في المجالات العلمية والتجارية والمجتمعية.
- توفير فرص الاستفادة والاستخدام الفعال والمسئول للموارد الجامعية في تنفيذ الأنشطة.

مما سبق، يتضح اهتمام جامعة غوتينغن بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث تضمنت رؤية الجامعة ما يُشير إلى اهتمامها بالنشاطات المعرفية وظهر ذلك في تأكيدها على التدريس (نشر المعرفة)، والبحث العلمي (إنتاج المعرفة)، وإثراء جميع مجالات الحياة وتطوير البيئة الإقليمية (توظيف المعرفة).

ويتضح أيضًا أن أكثر عناصر المنظومة الجامعية التي تهتم بها الجامعة؛ من أجل المساهمة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة هي: عضو هيئة

التدريس، والإدارة الجامعية، أما أقل العناصر اهتمامًا بها فهي: المناهج الجامعية، وطرق التدريس وأساليبه، والأنشطة الطلابية. ولعل هذا يُشير إلى الوعي العميق والإيمان القوي من قبل إدارة الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بأهمية التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة، إلا أن هذا الوعي وهذا الإيمان لم يُترجم بصورة فعلية على أرض الواقع، وظهر ذلك في قلة الاهتمام بتعزيز العناصر التي تُعيق أعضاء هيئة التدريس في أداء أدوارهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، والمتمثلة في: المناهج الجامعية، وطرق التدريس وأساليبه، والأنشطة الطلابية.

كما يتضح أيضًا أن رسالة الجامعة لم تتطرق إلى النشاطات المعرفية، إنما جاء تركيزها منصبًا على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، والتأكيد على المساواة ورفض كل أشكال التمييز، وربما ذلك بمثابة محاولة جادة من ألمانيا لتغيير الصورة الذهنية السلبية للمواطن الألماني والتي انطبعت في الأذهان أثناء الحربين العالميتين، حيث كان ينظر الألماني إلى نفسه نظرة استثنائية يسودها التعصب.

٣- جامعة توهوكو Tohoku University:

تأسست جامعة توهوكو بمدينة سنداي باليابان في العام ١٩٠٧م، وهي ثالث جامعة وطنية تأسست باليابان، وتُعد واحدة من بين الجامعات الرائدة في اليابان، حيث صنفتها الحكومة اليابانية في يونيو ٢٠١٧م كواحدة من أكبر ثلاث مؤسسات في البلاد. ويتحدد شعار هذه الجامعة في: تحقيق التميز العالمي Creating Global Excellence.

واحتلت جامعة توهوكو- وفقاً للتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU) للعام ٢٠١٨م- المرتبة (١٠١- ١٥٩) عالمياً من بين أفضل (٥٠٠) جامعة علي مستوي العالم. وهذا يدل علي الدور الهام الذي تقوم به هذه الجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة في اليابان، الذي يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي لها، والذي ظهر جلياً في احتلال اليابان المركز (٣) عالمياً ضمن قائمة أقوي وأفضل الاقتصادات العالمية.

٣-١- رؤية الجامعة ورسالتها:

تتمثل رؤية الجامعة فيما يلي: تطمح جامعة توهوكو في أن تكون جامعة زميلة (مرافقة) للمعرفة، مفتوحة علي العالم، حيث يمكن للناس التجمع والتعلم والإبداع، كما تطمح الجامعة في أن تحقق وضع عالمي المستوي والقفز إلى الأمام، وأن تقود أعمال استعادة وترميم المناطق المتضررة جراء زلزال ٢٠١١م، وتطمح الجامعة أيضاً في- تعميق الثقة الواسعة بينها وبين المواطنين اليابانيين، العالم من خلال تحقيق المكونات التالية لخطة الرؤية السبعة: التعليم، والبحوث، وترميم ما تضرر جرائم الزلزال، والتعاون الأكاديمي الصناعي، والتعاون مع المجتمع، وبيئة الحرم الجامعي، والتركيز علي الإدارة الجامعية. وتتمثل رسالتها فيما يلي: تسعي جامعة توهوكو إلى إنتاج حكمة جديدة من أجل دعم إعادة بناء (ميلاد) اليابان بعد كارثة زلزال شرق اليابان العظيم الذي وقع في ١١ مارس ٢٠١١م، وذلك من خلال تركيز جهودها علي إنشاء صناعات جديدة عن طريق التعاون مع الشركات والوكالات الحكومية لزيادة فرص العمل وإعادة إحياء منطقة توهوكو، بما يسهم في النهاية في أن تكون هذه الجهود قوة دافعة أو محرك لتحفيز الاقتصاد الياباني الراكد.

٣-٢- عناصر المنظومة الجامعية بجامعة توهوكو ودورها في تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة:

تهتم جامعة توهوكو بعناصر المنظومة الجامعية وبتطوير أدائها وتحقيق جودتها؛ نظرًا للدور الهام الذي تلعبه في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وتعرض الدراسة الحالية أبرز مظاهر ذلك الاهتمام على النحو التالي:

٣-٢-١- أهداف الجامعة:

تهتم جامعة توهوكو بوضع الأهداف الجامعية الكفيلة بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، كما تهتم بمتابعة وتقييم تحقيق هذه الأهداف، وتتمثل ابرز هذه الأهداف فيما يلي :

- توفير مكان أو بيئة يمكن للطلاب النمو فيها، ليكونوا أفراداً قادرين علي تحقيق الازدهار في المجتمع الدولي.
- إنشاء بيئة بحثية مفتوحة، تكون كفيلة باستقطاب الباحثين المتميزين.
- المساهمة في تراكم المعرفة المتنوعة باعتبار الجامعة جامعة شاملة، وتطوير الأنشطة التي تسهم في الانتعاش من زلزال شرق اليابان الكبير.
- تعميق التعاون مع الصناعة؛ لإنتاج الابتكارات.
- التعاون مع العديد من الشركاء- داخل وخارج البلاد- من أجل نشر المعرفة في المجتمع.
- توفير حرم جامعي مفتوح، تتعايش فيه العديد من الثقافات وتتفاعل أنظمتها القيمية المختلفة مع بعضها البعض.
- تأسيس هيكل إداري للجامعة يرفع مستوي التعاضد والتعاون بين أفراد المجتمع الجامعي.

٣-٢-٢- الإدارة الجامعية:

تهتم جامعة توهوكو بإعداد القادة والإداريين الجامعيين وتنمية قدراتهم؛ بما يمكنهم من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- إنشاء نظام يسمح للقيادات الجامعية بالتعاون مع رؤساء الأقسام بقيادة الجامعة – علي نطاق واسع- استناداً إلى آراء جميع أفراد المجتمع الجامعي.
- توضيح وتحسين أدوار ووظائف الإدارة الجامعية.
- تشجيع القادة الإداريين الجامعيين علي المشاركة بعمق في العمليات الإستراتيجية التي تُجري أثناء عملية إدارة الجامعة.
- إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين قدرات الموظفين الإداريين في اللغة الانجليزية.
- الاهتمام بتعزيز المساواة الحقيقية بين الجنسين، من خلال تقليل الفجوة بين الجنسين، وتعزيز نظام الدعم الشامل بالجامعة، وتحسين بيئة العمل والبحث داخل الجامعة.

٣-٢-٣- المناخ الجامعي:

تهتم جامعة توهوكو بتوفير المناخ الجامعي الكفيل بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي :

- تطوير النظم علي مستوي الجامعة، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة من أجل توفير مناخ جامعي مفتوح داعم للبحث العلمي والتميز فيه، وقادر علي جذب أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين من مختلف أنحاء العالم.
- إجراء إصلاحات منهجية للمراكز البحثية داخل الحرم الجامعي.
- توفير مناخ بحثي يتسم بالمرونة والانسيابية والاستقلالية.
- توفير بيئة مهنية جذابة لمساعدي الأبحاث التقنية (زملاء الأبحاث والفنيين)، للمساهمة في تحفيزهم ونموهم المستمر.
- تأسيس مجموعة رائدة من المؤسسات البحثية داخل الحرم الجامعي تتسم بالعالمية، وتكون قادرة علي إجراء الأبحاث الرائدة ومتابعتها باستخدام جميع موارد جامعة توهوكو.

٣-٢-٤- عضو هيئة التدريس:

تهتم جامعة توهوكو بإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية قدراتهم، بما يمكنهم من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي إجراء الأبحاث التي تسهم في حل المشكلات، وفي تطوير المعرفة البشرية والارتقاء بها، ويكون ذلك بتشجيع أعضاء هيئة التدريس علي التعاون الميداني الفائق بينهم وتوفير الدعم لمجالات وتخصصات بحثية معينة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي إجراء أبحاث مبتكرة.
- الاهتمام باستقطاب وجذب وتوظيف أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين؛ من أجل متابعة إجراء الأبحاث الإستراتيجية والإبداعية بالجامعة.

٣-٢-٥- المناهج الجامعية:

تهتم جامعة توهوكو بالمناهج الجامعية باعتبارها إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- إعداد وتطوير مناهج جامعية متطورة وإبداعية ومتقدمة؛ لمواجهة التحديات الحديثة.
- تطوير مناهج العلوم الإنسانية المتقدمة، بحيث تضمن موضوعات عن الثقافة والفن.
- التوسع في تعليم اللغة الانجليزية واللغات الأجنبية الأخرى ضمن الموضوعات المتخصصة.
- تعزيز التعاون الوثيق بين المجالات المتخصصة والعلوم الإنسانية أثناء إعداد وتطوير المناهج الجامعية؛ وذلك من أجل تعزيز روح البحث الإبداعي لدي الطلاب، وإكسابهم المهارات المعرفية متعددة الأوجه (النسبية)، وغرس القيم المتنوعة داخل نفوسهم، وإكسابهم القدرة علي تبني وجهات نظر واسعة بتجاوز تخصصاتهم ومجالاتهم.
- تعزيز التعليم المهني للطلاب، من خلال الاهتمام بالمناهج الجامعية النظامية.
- توفير مناهج جامعية دولية تحفز اهتمام الطلاب بالتعلم.
- تشجيع الأقسام العلمية المختلفة علي إعداد خرائط المناهج الجامعية الخاصة بكل قسم.
- الاهتمام بإعداد مناهج جامعية قادرة علي إكساب الطلاب القدرات المعرفية والتعبيرية المنطقية، وقادرة علي حفزهم نحو التعلم.
- الاهتمام بإعداد مناهج جامعية قادرة علي إكساب الطلاب مهارات التواصل مع الآخرين، وقدرات اكتشاف المشكلات وحلها، وهذا من خلال الاعتماد في إعداد هذه المناهج علي المعرفة وفهم الثقافة والمجتمع والطبيعة.
- الاهتمام بإعداد مناهج جامعية قادرة علي إعداد أفراد يفكرون بعقلية دولية- إلى جانب إيمانهم القوي بقوميتهم اليابانية- يفهمون ويحترمون كل من الثقافة اليابانية والثقافات الأخرى.

٣-٢-٦- طرق التدريس وأساليبه:

تهتم جامعة توهوكو بطرق وأساليب التدريس التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في أداء وظيفتهم التدريسية، ومن ثم تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- تطوير طرق وأساليب التدريس المستخدمة، بحيث تحفز اهتمام الطلاب بالتعلم.
- تعزيز طرق وأساليب التدريس المستخدمة بالوسائط التكنولوجية الحديثة، مثل استخدام مقاطع الفيديو.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس علي التنوع في استخدام طرق وأساليب التدريس.

- إدخال تحسينات علي المناهج الجامعية، بحيث تتماشي مع طرق وأساليب التدريس الحديثة والمتطورة باستمرار.
- التأكيد علي مبدأ المرونة في عمليات التقويم الأكاديمي للطلاب.

٣-٢-٧- الأنشطة الجامعية:

تهتم جامعة توهوكو بالأنشطة الطلابية باعتبارها إحدى وسائل التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز هذا الاهتمام من خلال قيام الجامعة بالآتي:

- تعزيز استخدام البنية التحتية للمعلومات، من أجل دعم الأنشطة التعليمية والبحثية المتنوعة المناسبة للوصول إلى مستوي الجامعات العالمية.
- توفير أماكن مناسبة لإجراء الأنشطة الطلابية الهادفة.
- مشاركة جميع أفراد المجتمع الجامعي في الأنشطة الطلابية، بما يسهم في استفادة الطلاب بشكل كامل من قدراتهم الفردية المتأصلة في قيمهم المتنوعة.
- توسيع نطاق الدعم للأنشطة اللامنهجية الكفيلة بتنمية العلاقات الاجتماعية بين الطلاب وإكسابهم المهارات الاجتماعية الإيجابية.

مما سبق، يتضح اهتمام جامعة توهوكو بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث تضمنت رؤية الجامعة ما يُشير إلى بصورة واضحة إلى اهتمامها باقتصاد المعرفة، فقد جاء بها أن الجامعة تطمح في أن تكون جامعة مرافقة للمعرفة، كما تضمنت ما يُشير إلى اهتمامها بالنشاطات المعرفية ضمن مكونات رؤية الجامعة السبعة، وظهر ذلك في تأكيدها على التعليم (نشر المعرفة)، والبحث العلمي (إنتاج المعرفة)، والتعاون الأكاديمي الصناعي والتعاون مع المجتمع (توظيف المعرفة). كما تضمنت رسالة الجامعة بصورة مباشرة ما يؤكد اهتمامها ببناء اقتصاد المعرفة، فقد جاء بها أن الجامعة تسعى إلى إنتاج حكمة جديدة (والمعروف أن الحكمة تأتي في مرتبة أعلى من المعرفة في هرم المعرفة)؛ لتكون بمثابة قوة دافعة لتحفيز الاقتصاد الياباني، أي أنه تسعى إلى المساهمة في بناء الاقتصاد الياباني من خلال المعرفة والحكمة.

ويتضح أيضًا أن أكثر عناصر المنظومة الجامعية التي تهتم بها الجامعة؛ من أجل المساهمة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة هي: المناهج الجامعية، والأهداف الجامعية، أما أقل العناصر اهتمامًا بها فهي: عضو هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية. وربما يُؤخذ على هذه الجامعة اهتمامها بالمناهج الجامعية بصورة كبيرة مع ضعف اهتمامها بعضو هيئة التدريس الذي يُعد حلقة الوصل بين الطلاب وبين المناهج الجامعية.

من العرض السابق لخبرات ثلاث جامعات أجنبية في مجال تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، يتضح ما يلي:

- احتلال جامعة توهوكو اليابانية المرتبة الأولى من حيث درجة الاهتمام بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث تضمنت رؤيتها ورسالتها ما يُشير بصورة مباشرة إلى هذا الاهتمام، تلتها جامعة كاليفورنيا (سان دييغو) الأمريكية، ثم جامعة غوتينغن الألمانية.
- اهتمام الجامعات الثلاثة بعنصري الإدارة الجامعية والأهداف الجامعية أكثر من العناصر الأخرى، مع ضعف اهتمامها بعنصري طرق التدريس وأساليبه والأنشطة الطلابية. وهذا يدل على الوعي العميق والإيمان القوي من قبل القادة والمسئولين الجامعيين بأهمية التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة وبأهمية الدور الذي يقوم به التعليم الجامعي في تلبية متطلبات بنائه، إلا أن هذه الوعي وهذا الإيمان لم يُترجم بصورة فعلية على أرض الواقع، وظهر ذلك في قلة الاهتمام بطرق التدريس وأساليبه وبالأنشطة

الطلابية. ورغم هذا النقد الموجه لهذه الجامعات إلا أنها تُسهم بصورة كبيرة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ولا أدل على ذلك من احتلال هذه الجامعات الثلاثة مراتب متقدمة ضمن أبرز التصنيفات العالمية للجامعات.

وعليه، ترى الدراسة الحالية ضرورة الاستفادة من خبرات هذه الجامعات الثلاثة في مجال تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وهذه الاستفادة لن تؤتي ثمارها المرجوة إلا من خلال تطويع هذه الخبرات لتتلاءم مع البيئة المحلية المصرية، أي تمصيرها، ومن خلال توفير الوعي العميق والإيمان القوي من قبل القائمين على التعليم الجامعي بأهمية التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة، وبأهمية الدور البارز الذي يقوم به التعليم الجامعي في تلبية متطلبات بنائه، وبأهمية توفير الظروف والإمكانات الكفيلة بتحقيق ذلك.

سابعًا: الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م وموقع متطلبات اقتصاد المعرفة منها:

جامعة الزقازيق هي إحدى الجامعات المصرية الحكومية التي أنشئت للإسهام في نهضة مصر ورفعة شأن الجامعات الأخري ، وقد بدأت الجامعة كفرع لجامعة عين شمس في العام الجامعي ١٩٦٩/١٩٧٠م. وتعتبر جامعة الزقازيق سابع جامعة مصرية من حيث تاريخ إنشائها، حيث قد صدر القانون رقم ١٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٤م، بإنشائها مكونة من الكليات الست لفرع جامعة عين شمس بالزقازيق وهي كليات الزراعة والتجارة والطب البيطري والطب البشري والتربية والعلوم، ثم توالى بعد ذلك إنشاء باقي كليات الجامعة. وتطمح الجامعة في الحصول على الاعتماد المؤسسي واعتماد كلياتها ومعاهدها من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما تتطلع الجامعة للحصول على ترتيب متقدم على المستوى الدولي.

١- رؤية ورسالة الجامعة:

تتحدد رؤية جامعة الزقازيق فيما يلي: تتطلع جامعة الزقازيق إلى أن تصبح جامعة معتمدة ومشهود لها بما تقدمه من مستوى متميز في التعليم والبحث العلمي والتنمية المجتمعية المستدامة. وتتحدد رسالتها فيما يلي: جامعة مصرية حكومية تقدم تعليمًا متميزًا و بحوثًا أكاديمية وتنموية رائدة وخدمات مجتمعية متفردة وتنمية متواصلة لمواردها البشرية في إطار من الابتكار والجودة والاستقلالية والقيم الأخلاقية.

وبالنظر إلى هذه الرؤية وهذه الرسالة، يتضح أنهما تتضمنان ما من شأنه تحفيز الجامعة على القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، فقد أكدتا على ضرورة تحقيق التميز في وظائف التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، حيث يمثلون النشاطات المعرفية- والمتمثلة في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها- التي تُفضي في نهاية الأمر إلى مساهمة الجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

٢- عناصر المنظومة الجامعية بجامعة الزقازيق ودورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة وفق الخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م:

تُسهم عناصر المنظومة الجامعية لأية جامعة في نجاح العملية التعليمية أو فشلها، وفي تحقيق الأهداف والغايات المجتمعية أو فشلها، ويأتي على رأس هذه الغايات، غاية تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ذلك الاقتصاد الجديد الذي فرضته الثورة المعرفية التي يتميز بها عصرنا الحالي. وعليه ستقوم الدراسة الحالية باستقراء الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، للوقوف على موقع عناصر المنظومة الجامعية بها من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

٢-١- أهداف الجامعة:

تهتم جامعة الزقازيق بوضع الأهداف الجامعية الكفيلة بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية للجامعة أهدافًا وغايات استراتيجية للجامعة تسعى لتحقيقها، وقد حازت هذه الأهداف والغايات على رضا المستفيدين، وتتمثل هذه الأهداف والغايات فيما يلي: المساهمة في التنمية المتكاملة والمستدامة للمجتمع، وإعداد بحوث أكاديمية وتنموية فاعلة قائمة على الابتكار ومنتجة للمعرفة بمعايير عالمية، وتوفير عضو هيئة تدريس متميز علميًا ومهنيًا وثقافيًا، وإحراز ترتيب متقدم على المستوى القومي والإقليمي والعالمي، وتوفير قدرات مادية وأنظمة تشغيلية وموارد بشرية تحقق المستويات القياسية في الأداء وتهيئ وتحسن مناخ العمل، وإعداد خريج متميز وفعال قادر على إنتاج المعرفة والمنافسة في سوق العمل والمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع. ورغم رضا المستفيدين عن هذه الأهداف والغايات، إلا أن نتائج التحليل الرباعي لتحديد الفجوة بين الوضع الراهن والمستهدف أوضحت وجود فجوات عدة مرتبطة بهذه الأهداف والغايات تعوق دون تحقيقها ، وانعكست هذه الفجوات بالسلب على عناصر المنظومة الجامعية الأخرى وعلى دورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

٢-٢- الإدارة الجامعية:

تهم جامعة الزقازيق بتوفير مقومات الإدارة الجامعية الناجحة الكفيلة بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك جليًا في الخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م. ورغم هذا الاهتمام، إلا أن تحليل الوضع الراهن لهذه الإدارة – كما ورد بهذه الخطة- يُشير إلى وجود قصور في الإدارة الجامعية للجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك القصور جليًا في انخفاض نسبة رضا أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة عن مدى توفر قواعد ولوائح تحدد بوضوح الإجراءات التأديبية، وظهر أيضًا في انخفاض نسبة رضاهم عن الخدمات الأكاديمية والبحثية التي توفرها الجامعة (والتي تتضمن النقاط التالية: الفرص المتاحة للتجديد والإبداع في العمل، والتسهيلات المقدمة من الجامعة للبحث العلمي، والميزانية المخصصة للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، والميزانية المخصصة لتمويل ودعم البحوث العلمية)، كما ظهر في انخفاض نسبة رضاهم عن نظام الترقيات والحوافز (والذي يتضمن النقاط التالي: مدى تجنب الاعتبارات السياسية والحزبية والدينية في قرارات الترقية، واعتماد نظام فعال للحوافز يُقدر المتميزين ويُحرك الدافعية للإنجاز، ومدى توافر نظام للترقية وتولي المناصب الإدارية، ومدى ارتباط الحوافز/المكافآت بمستويات الأداء). وظهر ذلك القصور أيضًا في وجود عدة نقاط ضعف خاصة بقطاع الدراسات العليا والبحوث (تتمثل أبرزها في: جمود سياسات الدراسات العليا وتعقد إجراءات الالتحاق والتسجيل ونظام الإشراف وعدم مواكبتها للتطور العالمي في البحث القائم على الابتكار، ونقص موارد البحث العلمي الحكومية وعدم وجود وحدة متخصصة لتسويق المنتجات الفكرية، ونقص الموازنات الخاصة بالمشاركة في المؤتمرات الدولية، وعدم استيعاب النظم الرقمية في إدارة شئون الدراسات العليا والبحث العلمي، وعدم تخصيص إدارات فعالة وكوادر إدارية متخصصة للبحث العلمي بكليات الجامعة لإدارة تنفيذ الخطط البحثية للكليات، وعدم وجود مكتب لضمان حقوق الملكية الفكرية للموضوعات المستعملة والتي تنتجها الجامعة، وعدم وجود وحدات متخصصة لدعم البحث العلمي وتنظيم المؤتمرات، وعدم وجود آلية للتعامل مع شكاوى طلاب الدراسات العليا والباحثين). كما ظهر ذلك القصور أيضًا في وجود عدة نقاط ضعف خاصة بالهيكل التنظيمي والنظام الإداري (تتمثل أبرزها

في: عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي واحتياجه لإعادة هيكله، والبطء في الاتصالات خاصة في إعداد البيانات وعدم تقديمها في الأوقات المناسبة، وعدم معرفة بعض الإداريين أي معلومات عن نظم الجودة، ووجود تداخل كبير بين بعض الإدارات وعدم وجود تعاون فعال بينها، وعدم تكافؤ السلطة مع المسئولية، ووجود قصور في تفويض السلطة، وعدم وجود توازن بين المركزية واللامركزية، وعدم وجود مرونة في التنظيم، وعدم وجود تواصل وتدفق للمعلومات بين الإدارات، وعدم كفاية شبكة الاتصالات، وعدم وجود تحديد للاختصاصات وتقسيم العمل يكون على الورق فقط، ووجود قصور في ثقافة التخطيط الإستراتيجي).

٢-٣- المناخ الجامعي:

تهتم جامعة الزقازيق بتوفير المناخ الجامعي الجيد الكفيل بتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك جليًا في الخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م، فقد ورد بها أن جامعة الزقازيق تنطلق من منظومة القيم الحاكمة التالية: الحرية المسئولة، والاستقلالية، والإبداع، والشفافية، وتداول المعلومات، والمشاركة والعمل الجماعي، والعدالة، والجودة والتميز، إلا أن الخطة الاستراتيجية للجامعة قد أشارت – في الجزء الخاص بدراسة الوضع الراهن – إلى وجود قصور في دور المناخ الجامعي للجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك القصور جليًا في قلة الدعم الطلابي (والذي يتضمن النقاط التالية: خدمات الرعاية الصحية، والمعايير الخاصة بالصحة والسلامة والتغذية المتوفرة في مطاعم الطلاب، وخدمات الرعاية الاجتماعية المرتبطة بدعم الكتاب الجامعي والتكافل الطلابي، وخدمات الإقامة بالمدن الجامعية، والخدمات المقدمة لذوى الاحتياجات الخاصة، ودعم الطلاب المتعثرين دراسيًا، ودعم الطلاب المتفوقين علميًا والموهوبين في الأنشطة غير الأكاديمية، والآليات المتبعة لتوزيع الدعم المالي)، كما ظهر ذلك القصور جليًا في ضعف المشاركة الطلابية (والتي تتضمن النقاط التالية: مشاركة الطلاب في تقييم أداء الكلية والجامعة، ومشاركتهم في اجتماعات المجالس الأكاديمية والمؤتمرات العلمية للأقسام، واستجابة الإدارة الجامعة لمقترحات وشكاوى الطلاب). وظهر ذلك القصور أيضًا في ضعف مستوى تعامل الموظف الإداري مع الطلاب، وفي انخفاض معدلات رضا العاملين – سواء أعضاء هيئة تدريس أو إداريين- عن الرعاية الصحية والاجتماعية (والتي تتضمن النقاط التالية: الخدمات الصحية أو العلاجية التي تتيحها الجامعة، والمساندة في حالة الظروف الشخصية الطارئة، والخدمات الاجتماعية التي يتلقونها من العمل)، كما ظهر ذلك القصور أيضًا في ضعف كفاءة البنية الأساسية (المباني، والقاعات الدراسية، والمعامل، وأماكن الأنشطة).

٢-٤- عضو هيئة التدريس:

تهتم جامعة الزقازيق بإعداد وتنمية عضو هيئة التدريس ليكون متميزًا علميًا ومهنيًا وثقافيًا. وظهر ذلك جليًا في الخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م. ورغم هذا الاهتمام، إلا أن تحليل الوضع الراهن– كما ورد بهذه الخطة- يُشير إلى وجود قصور في عملية إعداد الجامعة لعضو هيئة التدريس، بما يُساهم بالسلب في أدائه لدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وأبرز ملامح هذا القصور تتمثل فيما يلي: تناقص البعثات الخارجية لهيئة التدريس والهيئة المعاونة، وعدم وجود آلية لدعم ترقية أعضاء هيئة التدريس ومساعدة المتعثرين في إجراء البحوث، وعدم كفاية أساليب الرعاية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس والمعاونين، ووجود قصور في معدلات التطور الأكاديمي والتنظيمي لبعض أعضاء هيئة التدريس. كما أن تحليل الوضع الراهن يُشير إلى انخفاض نسبة رضا أعضاء هيئة

التدريس والهيئة المعاونة عن الرواتب التي يتقاضونها (حيث يرون أنها لا تتناسب مع حجم العمل الذي يؤدونه، ولا تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية، كما أن راتب التقاعد لا يوفر حياة كريمة لهم في المستقبل)، ويُشير أيضًا إلى انخفاض نسبة رضاهم عن مكان العمل (من حيث مدى كفاية المرافق، وتجهيز غرفهم). وتؤكد نتائج تحليل الوضع الراهن أيضًا أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أنفسهم يُقصرون في أداء أدوارهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويبرز ذلك التقصير فيما يلي: انخفاض مهاراتهم إلكترونيًا وعدم مواكبتهم للتكنولوجيا التدريسية، وضعف ثقافتهم في التعامل مع الأساليب الالكترونية، وضعف مشاركتهم في تنمية البيئة وخدمة مجتمعاتهم، وندرة الأبحاث التطبيقية التي يجرونها والتي تعمل على حل الكثير من المشكلات المحلية، وضعف فاعلية الساعات المكتبية التي يُخصصونها لمساعدة الطلاب علميًا.

٢-٥- المناهج الجامعية:

تهتم جامعة الزقازيق بالمناهج الجامعية؛ باعتبارها أحد أبرز عناصر المنظومة الجامعية التي تُسهم في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وبرز هذا الاهتمام بوضوح في الخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م. ورغم هذا الاهتمام، إلا أن تحليل الوضع الراهن للمناهج التي تُدرس بالجامعة – كما ورد بهذه الخطة- يُشير إلى وجود قصور في دور المناهج في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك القصور جليًا في وجود عدة نقاط ضعف خاصة بالبرامج التعليمية (وتتمثل أبرزها فيما يلي: عدم وجود آلية لتوزيع الطلاب داخل الكليات على البرامج الموجودة بها، و ندرة المقررات الالكترونية داخل البرامج في المؤسسات التعليمية في الجامعة، ووجود بعض المعوقات الإدارية في تنفيذ المقررات الالكترونية، وعدم ملائمة البرامج الدراسية لسوق العمل). وظهر ذلك القصور أيضًا في تراكم مشكلات الكتاب الجامعي وتنوعها (وتتمثل أبرزها فيما يلي: محدودية دعم الكتاب الجامعي، ووجود مراكز خارج الجامعة تقوم بتصوير وتلخيص الكتاب الجامعي)، كما ظهر ذلك القصور أيضًا في قلة حرص الكليات بالجامعة على الاستفادة من آراء الطلاب في تحديث وتطوير المناهج والمقررات الجامعية.

٢-٦- طرق التدريس وأساليبه:

تهتم جامعة الزقازيق بطرق وأساليب التدريس المتنوعة، ورغم هذا الاهتمام، إلا أن تحليل الوضع الراهن لها – كما ورد بالخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م- يُشير إلى وجود قصور في دور طرق وأساليب التدريس التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك جليًا في نقاط الضعف التالية: وجود قصور في استثمار المكون التكنولوجي وأساليب التعليم الحديثة، وضعف استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ البرامج التعليمية داخل المؤسسات، والاعتماد على الأساليب التقليدية في تقويم الطلاب والتي لا تراعى نواتج التعلم المستهدفة، ومقاومة أعضاء هيئة التدريس لأساليب التدريس والتقويم الحديثة، ونقص برامج التدريب على استخدام أساليب التدريس والتقويم الحديثة.

٢-٧- الأنشطة الطلابية:

تهتم جامعة الزقازيق بتشجيع الطلاب على ممارسة الأنشطة الطلابية، ورغم هذا الاهتمام، إلا أن تحليل الوضع الراهن لها – كما ورد بالخطة الاستراتيجية للجامعة ٢٠١٣-٢٠٢٢م- يُشير إلى وجود قصور في تنفيذ هذه الأنشطة وممارستها، ومن ثم وجود قصور في أدائها لدورها المنوط بها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وظهر ذلك القصور جليًا في نقاط

الضعف التالية: قلة كفاية الموارد المالية الخاصة بالأنشطة الطلابية، وعدم توافر قاعدة بيانات للطلاب خاصة بالأنشطة الطلابية، وقلة الاهتمام بنشر الوعي بضرورة مشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية المختلفة، وعزوف معظم الطلاب عن المشاركة في الأنشطة بالجامعة لاهتمامهم بالتحصيل الدراسي فقط، وعدم وجود ثقافة المشاركة لدى الطلاب، وقصور المواد القانونية الملزمة بتمثيل الطلاب في المجالس الحاكمة بالجامعة. ويؤكد ذلك القصور حالة عدم الرضا التي عبر عنها طلاب الدرجة الجامعية الأولي بخصوص الأنشطة الطلابية (ولاسيما في النقاط التي تتعلق بما يلي: برامج تشجيع وتحفيز الطلاب المتفوقين على المشاركة في الأنشطة الطلابية، والتعاون والخدمات المقدمة من قبل اتحاد الطلاب، والشفافية المتبعة في انتخابات اتحاد الطلاب).

وبعد تحليل الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، وبيان دور عناصر المنظومة الجامعية بهذه الجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، تجدر الإشارة إلى أن عملية تحديد الوضع الراهن للجامعة في هذه الخطة تمت من خلال استخدام نموذج التحليل البيئي الرباعي (SWOT) لكل قطاعات الجامعة، ومن المسلم به أن التحليل وفق هذا النموذج يعتمد على تحليل البيئة الداخلية (بما تتضمنه من نقاط قوة ونقاط ضعف) وتحليل البيئة الخارجية (بما تتضمنه من فرص متاحة وتهديدات)، أي أن الوضع الراهن قد أشار إلى وجود نقاط قوة داخل البيئة الداخلية للجامعة إضافة إلى نقاط الضعف التي عرضتها الدراسة الحالية ونقاط الضعف الأخرى التي لم تتطرق إليها.

والدراسة الحالية ركزت على نقاط الضعف ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهي لم تغفل نقاط القوة التي كشف عنها تحليل الوضع الراهن، إلا أن المجال لا يتسع لعرض نقاط القوة تلك، كما أن الدراسة الحالية لا تستعرض واقع دور عناصر المنظومة الجامعية بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال تحليل هذه الخطة وحسب، وإنما في سبيلها لتحليل هذا الواقع – إضافة إلى ذلك- سوف تستعين باستبانة وسيتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس من كليات مختلفة بالجامعة؛ للتعرف على واقع قيام جامعة الزقازيق بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ومعوقات قيامها بهذا الدور. وهذا ما ستتناوله الدراسة الحالية في محورها التالي.

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة:

يتناول هذا المحور الإطار الميداني للدراسة، حيث يعرض إجراءات الدراسة الميدانية، ثم تحليل نتائجها وتفسيرها ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في هدف الدراسة الميدانية، وأداتها، وعينة الدراسة، وأسلوب المعالجة الإحصائية لها، وستتناولها الدراسة فيما يلي:

١- هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع دور التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال التعرف على مدى تضمين متطلبات اقتصاد المعرفة في عناصر المنظومة الجامعية، والمتمثلة في أهداف الجامعة والإدارة الجامعية والمناخ الجامعي وعضو هيئة التدريس والمناهج الجامعية وطرق التدريس وأساليبه والأنشطة الطلابية، هذا بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تعوق جامعة الزقازيق عن القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

٢- أداة الدراسة الميدانية:

اقتضت طبيعة الدراسة الميدانية استخدام استبانة، تناولت ثلاثة محاور، يرتبط المحور الأول بواقع التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتناول المحور الثاني منه المعوقات التي تعوق جميع عناصر المنظومة التعليمية بجامعة الزقازيق عن القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، في حين تناول المحور الثالث آليات التغلب على تلك المعوقات. وتضمنت الاستبانة (١٢٦) عبارة، وتم بحث الصورة المبدئية للاستبانة مع الأساتذة المتخصصين والمهتمين بدراسة اقتصاد المعرفة في تخصصات التربية وعلم الاجتماع، وقد تم حذف المحور الثالث المتعلق بآليات التغلب على المعوقات، وحذف بعض العبارات وإضافة بعضها، بناءً على ما أسفر عنه بحث مضمون الاستبانة ومناقشتها واستكمال جوانبها العلمية لتكون صالحة للتطبيق، وتظهر الاستبانة في صورتها النهائية في محورين رئيسيين هما: المحور الأول ويتناول واقع التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، ويقيس مدى تضمين متطلبات اقتصاد المعرفة في جميع عناصر المنظومة التعليمية الجامعية، ويتناول المحور الثاني منه المعوقات التي تعوق جميع عناصر المنظومة التعليمية بجامعة الزقازيق عن القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

وقام الباحث بتطبيق الاستبان على عينة استطلاعية من أعضاء هيئة التدريس (أستاذ-أستاذ مساعد-مدرس) في خمس كليات بجامعة الزقازيق هي: التربية، الآداب، التجارة، العلوم، الهندسة؛ للتأكد من صلاحيتها للتطبيق.

عينه الدراسة الميدانية:

طبقت الأداة علي عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في خمس كليات بجامعة الزقازيق هي: كلية التربية، وكلية الآداب، وكلية التجارة، وكلية العلوم، وكلية الهندسة. وقد روعي في اختيار العينات تنوع التخصصات الأكاديمية. والجدول (١) يوضح تمثيل العينة في الكليات الخمسة.

جدول (١)

توزيع العينة الكلية للدراسة الميدانية

الكلية	التربية	الآداب	التجارة	العلوم	الهندسة	الإجمالي
عدد أعضاء هيئة التدريس	٥٩	٤٨	٣٤	٤٦	٤٤	٢٣١

٣- أسلوب المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية:

بعد تطبيق الأداة وتفريغ بياناتها وحساب التكرارات للاستجابات الثلاثة [تتحقق بدرجة كبيرة – تتحقق إلى حد ما – لا تتحقق] تم حساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي الإجمالي للعينة لكل عبارة من عبارات كل محور، وكذلك حساب المتوسط الحسابي لاستجابات العينة لكل محور من محاور الاستبيان؛ وذلك للتعرف على واقع دور التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية مطلبات اقتصاد المعرفة والمعوقات التي تعوق ذلك.

ثانيًا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

يتناول هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها في المحورين المكونين لها، وذلك على النحو التالي:

١- **تحليل نتائج المحور الأول وتفسيرها :** واقع التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

من خلال المعالجة الإحصائية لحساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات الثلاثة للعينة [تتحقق بدرجة كبيرة – تتحقق إلى حد ما – لا تتحقق]، أسفرت النتائج عن ملاحظة مهمة، وهي تجاوز معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابتين [تتحقق إلى حد ما – لا تتحقق] نسبة (٤٠%)، لذا يرى الباحث أن مضمون

العبارة يدل على عدم تلبية عناصر المنظومة الجامعية بجامعة الزقازيق لمتطلبات اقتصاد المعرفة في حال إذا كانت نسبة الاستجابة لكل من الاستجابتين [تتحقق إلى حد ما] و[لا تتحقق] لا تقل عن (٤٠%) أو أن مجموع نسبتيهما لا تقل عن (٨٠%). وسيتم عرض نتائج المحاور الفرعية التي يتضمنها هذا المحور بالتفصيل فيما يلي:

١-١- تحليل النتائج المتعلقة بأهداف الجامعة وتفسيرها:

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بأهداف الجامعة يتضح أن أهداف الجامعة لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي كما يبين ذلك جدول (٢).

جدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بأهداف الجامعة

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٧٤	٣٢,٠٠	١٣٨	٥٩,٨	١٩	٨,٢	٢,٢٤
٢	٥٨	٢٥,١	١٤٩	٦٤,٥	٢٤	١٠,٤	٢,١٥
٣	٤٠	١٧,٣	١٤٧	٦٣,٧	٤٤	١٩,٠٠	١,٩٨
٤	٩٢	٣٩,٩	١١٠	٤٧,٦	٢٩	١٢,٥	٢,٢٧
٥	٧١	٣٠,٧	١٠٦	٤٥,٩	٥٤	٢٣,٤	٢,٠٧
٦	٦٧	٢٩,٠٠	١٢٨	٥٥,٤	٣٦	١٥,٦	٢,١٣
٧	٤٣	١٨,٦	١٣١	٥٦,٧	٥٧	٢٤,٧	١,٩٤
٨	٤٥	١٩,٥	٨٢	٣٥,٥	١٠٤	٤٥,٠٠	١,٧٤
٩	٣٠	١٣,٠٠	٨٦	٣٧,٢	١١٥	٤٩,٨	١,٦٣

بتحليل الجدول السابق ، وتماشياً مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد أن تضمين متطلبات اقتصاد المعرفة في أهداف الجامعة لا تتحقق، حيث جاءت الاستجابات لا تتحقق وتتحقق إلى حد ما للعبارات: تحفز أهداف الجامعة على إنتاج المعرفة وتسويقها بنسبة (٨٢,٧%)، ويؤكد ذلك عدم تضمين أهداف الجامعة لتعزيز قدرة الجامعة علي جذب العلماء والباحثين والطلاب من الخارج وعدم التوسع في الشراكات الدولية من أجل تعزيز البحث العلمي وتنمية قدرات الباحثين الشباب بنسبة (٨٧%)، (٨١,٤%) على التوالي، ويدعم ذلك عدم شمولية أهداف الجامعة علي عملية التبادل الدولي لأعضاء هيئة التدريس حيث جاءت بنسبة (٨٠,٥%) .

ويؤكد عدم تضمين متطلبات اقتصاد المعرفة في أهداف الجامعة وكلياتها المختلفة أن باقي العبارات التي لم تحصل على نسبة (٨٠%) للاستجابة لا تتحقق وتتحقق إلى حد ما قد حصلت على نسب مئوية عالية أقرب إلى (٨٠%)، ويعنى هذا ضعف تبنى أهداف الجامعة وكلياتها المختلفة نشر ثقافة انتاج ونشر البحث العلمي وتسويقه واستثماره ، منها العبارتين: تهتم أهداف الجامعة بالتنشئة المعرفية للطلاب، وتعكس أهداف الجامعة احتياجات التعلم لدى الطلاب وتطلعاتهم، حيث جاءت بنسب (٧١%) (٧٤,٩%) على التوالي.

ويؤكد ما سبق ويتضح بصورة جلية استجابات العينة للاختيار تتحقق بدرجة كبيرة حيث جاءت النسب المئوية لاستجابات جميع أفراد العينة على عبارات هذه المحور أقل من (٤٠%) باستثناء العبارة القريبة من تلك النسبة وهى: تتضمن أهداف الجامعة تزويد سوق العمل بالكفاءات والخبرات المعرفية رفيعة المستوى اللازمة لنمو وازدهار المجتمع المصري، حيث جاءت نسبتها (٣٩,٩%)، وجاءت النسب المئوية لاستجابات العينة في

باقي العبارات بعيدة تماماً عن النسبة المعيارية للتحليل الإحصائي وهى (٤٠%)، مما يؤكد أن أهداف الجامعة تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة إلي حد ما.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء المتوسط أقل من (٢,٠٠) لمعظم العبارات عدا العبارات: تتضمن أهداف الجامعة تزويد سوق العمل بالكفاءات والخبرات المعرفية رفيعة المستوى اللازمة لنمو وازدهار المجتمع المصري، وتجسد أهداف الجامعة قيم المجتمع وتطلعاته المستقبلية في مجال المعرفة، وتعكس أهداف الجامعة احتياجات التعلم لدى الطلاب وتطلعاتهم، وتتضمن أهداف الجامعة تنمية المعرفة الإنسانية بكل أشكالها، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لها (٢,٢٧)، (٢,٢٤)، (٢,١٥)، (٢,١٣) علي التوالي.

وتتفق نتائج الدراسة الميدانية مع ما توصلت إليه الدراسة في إطارها النظري بأن الجامعات والكليات لا تتبنى في أهدافها متطلبات اقتصاد المعرفة. وهذا يخالف ما تتبناه الاتجاهات العالمية المعاصرة من ضرورة تضمين تلك المتطلبات بأهداف الجامعات والكليات، كما يؤكده الإطار النظري للدراسة .

وهذا يؤكد أن أهداف الجامعة وكلياتها المختلفة تحتاج إلى مراجعه مستمرة؛ لتتوافق وتساير الاتجاهات العالمية؛ وذلك من أجل تضمين متطلبات اقتصاد المعرفة في أهدافها.

١-٢- تحليل النتائج المتعلقة بالإدارة الجامعية وتفسيرها:

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس الفرعي الخاص بالإدارة الجامعية يتضح أن الممارسات الإدارية لإدارة الجامعة لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي، كما يبين ذلك جدول (٣).

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالإدارة الجامعية

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٢٧	١١,٧	١٥٣	٦٦,٢	٥١	٢٢,١	١,٩٠
٢	٣٥	١٥,٢	١٤٧	٦٣,٦	٤٩	٢١,٢	١٩٤
٣	٣٣	١٤,٣	١٣٥	٥٨,٤	٦٣	٢٧,٣	١,٨٧
٤	٣٢	١٣,٩	١٢٩	٥٥,٨	٧٠	٣٠,٣	١,٨٣
٥	٧٢	٣١,٢	١٢٦	٥٤,٥	٣٣	١٤,٣	٢,١٧
٦	١٠٤	٤٥,٠٠	٩٦	٤١,٦	٣١	١٣,٤	٢,٣٢
٧	٢٩	١٢,٥	١٢٥	٥٤,١	٧٧	٣٣,٤	١,٧٩
٨	٢٣	٩,٩	١٠٢	٤٤,٢	١٠٦	٤٥,٩	١,٦٤
٩	٣٨	١٦,٤	١٠٢	٤٤,٢	٩١	٣٩,٤	١,٧٧

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد أن استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) تتجاوز النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٨٠%) باستثناء العبارتين رقم (٥) و(٦)، وهذا يعني أن الإدارة الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن الإدارة الجامعية لا تنشر ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها، ولا تؤسس بيئة تنظيمية داعمة للمشاركة في النشاطات المعرفية، ولا توفر الأنشطة والممارسات المهمة التي تسهم في إنتاج المعرفة وحفظها وتسويقها، كما أن الإدارة الجامعية لا توفر نظامًا تحفيزيًا مرتبطًا بالنشاطات المعرفية المتميزة، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهذه

العبارات بنسب (٨٤,٨%)، (٩٥,٧%)، (٨٨,٣%)، (٨٦,١%) على التوالي.

كما توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن الإدارة الجامعية لا تشجع أعضاء هيئة التدريس علي إجراء الأبحاث التعاونية متعددة التخصصات، ولا توفر المراكز الدولية متعددة التخصصات باعتبارها منصات لتوليد الأفكار والمعارف والمفاهيم البحثية المبتكرة، كما أنها لا تهتم بإنشاء تحالفات وشراكات دولية مع الجامعات المتقدمة، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٨٣,٦%)، (٩٠,١%)، (٨٧,٥%) على التوالي.

ويؤكد ما سبق ويتضح بصورة جلية استجابات العينة للاختيار (تتحقق بدرجة كبيرة) حيث جاءت النسب المئوية لاستجابات جميع أفراد العينة على عبارات هذا المحور أقل من (٤٠%) باستثناء عبارة واحدة وهي توفر الإدارة الجامعية قاعدة بيانات عالمية علمية حديثة، وهي قاعدة عالمية علمية قام المجلس الأعلي للجامعات بتوفيرها على مستوى كل الجامعات الحكومية وليست الإدارة الجامعية هي من قامت بتوفير ذلك.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء متوسط جميع العبارات أقل من (٢,٠٠) باستثناء العبارتين رقم (٥) و(٦)، مما يؤكد أن الممارسات الإدارية للإدارة الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

وتتفق نتائج الدراسة الميدانية في هذا المحور الفرعي مع ما جاء في أدبيات الإطار النظري للدراسة، حيث أكدت الخبرات العالمية على أهمية الإدارات الجامعية في نشر ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها، وفي تأسيس بيئة تنظيمية داعمة للمشاركة في النشاطات المعرفية، وفي توفير الأنشطة والممارسات المهمة التي تسهم في إنتاج المعرفة وحفظها وتسويقها.

١-٣-تحليل النتائج المتعلقة بالمناخ الجامعي وتفسيرها :

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمناخ الجامعي يتضح أن االمناخ الجامعي لا يلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي، كما يبين ذلك جدول(٤).

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمناخ الجامعي

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٢١	٩,١	١١٨	٥١,١	٩٢	٣٩,٨	١,٦٩
٢	٤١	١٧,٧	١١٧	٥٠,٦	٧٣	٣١,٦	١,٨٦
٣	١٦	٦,٩	٩٦	٤١,٦	١١٩	٥١,٥	١,٥٥
٤	٢٣	١٠,٠٠	١١٦	٥٠,٢	٩٢	٣٩,٨	١,٧٠
٥	٤١	١٧,٧	١٢٢	٥٢,٨	٦٨	٢٩,٥	١,٨٨
٦	٣٦	١٥,٦	١٢٦	٥٤,٥	٦٩	٢٩,٩	١,٨٦
٧	٢٩	١٢,٥	٩٤	٤٠,٧	١٠٨	٤٦,٨	١,٦٦
٨	٤٣	١٨,٦	١١٣	٤٨,٩	٧٥	٣٢,٥	١,٨٦
٩	٦	٢,٦	٧٩	٣٤,٢	١٤٦	٦٣,٢	١,٣٩

بتحليل الجدول السابق ، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، نجد أن جميع استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) تتجاوز النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٨٠%)، وهذا يعني أن المناخ الجامعي لا يلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن المناخ الجامعي لا ييسر لأعضاء هيئة التدريس القدرة على إنتاج المعرفة وتسويقها، ولا يكسبهم القدرة على توظيف المعرفة في أمور المجتمع الجامعي، كما أنه لا يشجعهم على التواصل الفعال بما يُلبي احتياجاتهم المعرفية وتطلعاتهم المستقبلية، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٩٠,٩%)، (٨٢,٣%)، (٨٢,٢%) على التوالي.

وتؤكد الاستجابات أيضًا على عدم تشجيع المناخ الجامعي تميز أعضاء هيئة التدريس ، وعدم تشجيعه على التواصل والتبادل النشط بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في الجامعات المتقدمة، كما أن المناخ الجامعي لا يتميز باستقطاب العلماء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٨١,٤%)، (٨٧,٥%)، (٩٧,٤%) على التوالي.

كما تؤكد استجابات أعضاء هيئة التدريس على أن المناخ الجامعي لا يشجع الطلاب على ممارسة عمليات التفكير الابداعي، ولا يتيح لهم حرية التعبير عن أفكارهم واحترام الرأي والرأي الأخر، ولا يسهم في إكسابهم مهارات التعلم الذاتي والمستمر، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٩٣,١%)، (٩٠%)، (٨٤,٤%) على التوالي.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء متوسط جميع العبارات أقل من (٢,٠٠) مما يؤكد أن المناخ الجامعي لا يلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

وتتفق نتائج الدراسة الميدانية في هذا المحور الفرعي مع الإطار النظري للدراسة، حيث أكدا على أهمية وضرورة توفير مناخ جامعي يلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال تيسير المناخ لأعضاء هيئة التدريس القدرة على إنتاج المعرفة وتسويقها، وتشجيعهم على التواصل الفعال بما يُلبي احتياجاتهم المعرفية وتطلعاتهم المستقبلية، وتشجيعهم على التواصل والتبادل النشط بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في الجامعات المتقدمة، ومن خلال تشجيع الطلاب على ممارسة عمليات التفكير الابداعي، وإكسابهم مهارات التعلم الذاتي والمستمر، وإتاحة حرية التعبير عن أفكارهم واحترام الرأي والرأي الأخر.

١-٤- تحليل النتائج المتعلقة بعضو هيئة التدريس وتفسيرها :

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بعضو هيئة التدريس يتضح أن عضو هيئة التدريس يلبي في بعض ممارساته متطلبات اقتصاد المعرفة، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي، كما يبين ذلك جدول (٥).

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بعضو هيئة التدريس

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	١٤٣	٦١,٩	٨١	٣٥,١	٧	٣,٠	٢,٥٩
٢	٨٧	٣٧,٧	١٢٧	٥٥,٠٠	١٧	٧,٣	٢,٣٠
٣	٦٦	٢٨,٦	١٢١	٥٢,٤	٤٤	١٩,٠٠	٢,٠٩
٤	٧٢	٣١,٢	١٣٠	٥٦,٣	٢٩	١٢,٥	٢,١٩
٥	٩١	٣٩,٤	١١٥	٤٩,٨	٢٥	١٠,٨	٢,٢٩
٦	٥٨	٢٥,١	١١٤	٤٩,٤	٥٩	٢٥,٥	١,٨٥
٧	٨٨	٣٨,١	١١٦	٥٠,٢	٢٧	١١,٧	٢,٢٦
٨	٥٠	٢١,٦	١٣٥	٥٨,٥	٤٦	١٩,٩	٢,٠٢

بتحليل الجدول السابق، وتامشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد أن استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لم تتجاوز النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٨٠%)، وهذا يعني أن عضو هيئة التدريس يلبي في بعض ممارساته متطلبات اقتصاد المعرفة؛ وذلك نظرًا لقرب بعض استجابات العينة من النسبة المئوية المعيارية، حيث توضح الاستجابات أن عضو هيئة التدريس لا يمتلك مهارات لغوية في اللغات الاخري للتواصل مع نظرائه في الجامعات المتقدمة، ولا يمتلك مهارات التقييم الذاتي وتطوير معارفه ومهاراته التخصصية والمهنية، وأنه لا يربط بين المجالات المعرفية في تخصصه والتخصصات الأخرى، فقد جاءت النسب المئوية للعبارات - التي لم تحصل على نسبة (٨٠%) للاستجابتين [لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما] - عالية أقرب إلى (٨٠%) ، حيث جاءت بنسب (٧٨,٤%)، (٧٤,٩%)، (٧١,٤%) على التوالي.

كما توضح الاستجابات أن عضو هيئة التدريس يلبي في بعض ممارساته متطلبات اقتصاد المعرفة إلى حد ما حيث يخطط للمواقف التعليمية المختلفة في ضوء احتياجات الطلاب وقدراتهم، كما يحرص علي إجراء أبحاثًا علمية مبتكرة في مجال تخصصه، والتعرف علي كل جديد في مجال تخصصه، كما أنه يمتلك مهارات تكنولوجية تمكنه من التعامل مع مصادر المعرفة العالمية، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاستجابتين [لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما] بنسب أقل من النسبة المئوية المعيارية (٨٠%) فقد جاءت بنسب (٦٨,٨%)، (٦٠,٦%)، (٦٢,٣%)، (٦١,٩%) على التوالي.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء متوسط جميع العبارات أكبر من (٢,٠٠) باستثناء العبارة "يمتلك عضو هيئة التدريس مهارات التقييم الذاتي وتطوير معارفه ومهاراته التخصصية والمهنية"، مما يؤكد أن عضو هيئة التدريس يلبي في بعض ممارساته متطلبات اقتصاد المعرفة إلي حد ما.

١-٥- تحليل النتائج المتعلقة بالمناهج الجامعية وتفسيرها:

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمناهج الجامعية، يتضح أن المناهج الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي، كما يبين ذلك جدول(٦).

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمناهج الجامعية

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٢١	٩,١	١٥١	٦٥,٤	٥٩	٢٥,٥	١,٨٤
٢	٣٦	١٥,٦	١٥٢	٦٥,٨	٤٣	٣١,٦	١,٩٧
٣	٢٤	١٠,٤	١٣٤	٥٨,٠٠	٧٣	٣١,٦	١,٨٨
٤	١٢	٦,٢	١٣٦	٥٨,٩	٨٣	٣٥,٩	١,٦٩
٥	٢٨	١٢,١	١٢٠	٥٢,٠٠	٨٣	٣٥,٩	١,٧٦
٦	٢٧	١١,٧	١٠٦	٤٥,٩	٩٨	٤٢,٤	١,٦٩
٧	٢٢	٩,٥	٩٠	٣٩,٠٠	١١٩	٥١,٥	١,٥٨
٨	١٠	٤,٣	١١٦	٥٠,٢	١٠٥	٤٥,٥	١,٥٩

بتحليل الجدول السابق ، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد أن جميع استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) تتجاوز النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٨٠%)، وهذا يعني أن المناهج الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن المناهج الجامعية لا تلبي الحاجة نحو بناء اقتصاد المعرفة، كما أنها لا تتطور بصفة مستمرة لمواجهة التحديات الحديثة، كما أنها لاتتيح توظيف التكنولوجيا في محتوياتها، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٩٠,٩%)، (٨٨,٣%)، (٩٧,٤%) على التوالي.

ويؤكد ذلك أن المناهج الجامعية لا تستهدف إعداد الطلاب ليفكروا بعقلية دولية إلى جانب إيمانهم القوي بقوميتهم، كما أنها لا تهتم بإكسابهم مهارات التواصل الدولي مع الآخرين، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهاتين العبارتين بنسبتي (٩٥,٧%)، (٩٠,٥%) على التوالي.

هذا بجانب أن المناهج الجامعية لا تشجع الطلاب على التعلم الذاتي بما يمكنهم من اكتشاف المعارف المتنوعة وبناء معارف جديدة، كما أنها لا تسهم في إكسابهم مهارات التفكير النقدي والإبداعي، ولا تراعي احتياجاتهم وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٩٤,٨%)، (٨٩,٦%)، (٨٧,٩%) على التوالي.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء متوسط جميع العبارات أقل من (٢,٠٠)، مما يؤكد أن المناهج الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

١-٦- تحليل النتائج المتعلقة بطرق التدريس وأساليبه وتفسيرها:

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بطرق التدريس وأساليبه، يتضح أن طرق التدريس وأساليبه لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة ، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي، كما يبين ذلك جدول (٧).

جدول (٧)
التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بطرق التدريس وأساليبه

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلي حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٣٨	١٦,٤	١٣٦	٥٨,٩	٥٧	٢٤,٧	١,٩٢
٢	٣٤	١٤,٧	١٢٤	٥٣,٧	٧٣	٣١,٦	١,٨٣
٣	٣٨	١٦,٤	٩٩	٤٢,٩	٩٤	٤٠,٧	١,٧٦
٤	٤٨	٢٠,٨	١٣٤	٥٨,٠٠	٤٩	٢١,٢	٢,٠٠
٥	٣٢	١٣,٨	١٣٦	٥٨,٩	٦٣	٢٧,٣	١,٨٧
٦	٣١	١٣,٤	١٤٦	٦٣,٢	٥٤	٢٣,٤	١,٩٠
٧	٢٩	١٢,٥	١٣٩	٦٠,٢	٦٣	٢٧,٣	١,٨٥
٨	٤٥	١٩,٥	١١٥	٤٩,٨	٧١	٣٠,٧	١,٨٩

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد أن جميع استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) تتجاوز النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٨٠%) باستثناء العباره رقم (٤)، حيث جاءت نسبتها المئوية (٧٩%)، وهذا يعني أن طرق التدريس وأساليبه لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن طرق التدريس وأساليبه لا تكسب الطلاب مهارات التعلم الذاتى والمستمر، ومهارات التفكير النقدي والإبداعي، وهي أيضًا لا تكسبهم القيم والمهارات التي تتطلبها وظائفهم المستقبلية، كما أنها لا تسهم في إكسابهم الخبرات التربوية المخطط لها، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٨٥,٣%)، (٨٣,٦%)، (٨٦,٦%)، (٨٣,٦%) على التوالي.

ويمكن تفسير نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس السابقة بضعف اعتماد طرق التدريس على البنى التحتية المستقبلية مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والمعلومات الرقمية، وعلى ضعف اعتماد طرق وأساليب التدريس المستخدمة على الوسائط التكنولوجية الحديثة مثل استخدام مقاطع الفيديو، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهاتين العبارتين بنسبتي (٨٧,٥%)، (٨٠,٥%) على التوالي.

وقد أثرت هذه النتائج على فعالية طرق التدريس في تعزيز الكفاءات وتنمية القدرات المختلفة لدى الطلاب وتحقيقهم للتواصل مع المعرفة الدقيقة، فقد جاءت هذه العبارة بنسبة (٧٩%)، وهذا يؤكد ضعف فعالية وكفاءة طرق وأساليب التدريس المستخدمة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء متوسط جميع العبارات أقل من (٢,٠٠) باستثناء العبارة " تعزز طرق التدريس الكفاءات وتنمي القدرات المختلفة لدي الطلاب وتحقق التواصل مع المعرفة الدقيقة"، مما يؤكد أن طرق التدريس وأساليبه لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

١-٧- تحليل النتائج المتعلقة بالأنشطة الطلابية وتفسيرها:

بتحليل استجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالأنشطة الطلابية، يتضح أن الأنشطة الطلابية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، ويظهر ذلك واضحًا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في هذا المحور الفرعي، كما يبين ذلك جدول(٨).

جدول (٨)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالأنشطة الطلابية

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٤٣	١٨,٦	١٢٨	٥٥,٤	٦٠	٢٦,٠٠	١,٩٣
٢	٢٨	١٢,١	١٣٧	٥٩,٣	٦٦	٢٨,٦	١,٨٦
٣	٥١	٢٢,١	١١٩	٥١,٥	٦١	٢٦,٤	١,٩٦
٤	٣٨	١٦,٤	١٠٦	٤٥,٩	٨٧	٣٧,٧	١,٧٩
٥	٥٠	٢١,٦	١٣٩	٦٠,٢	٤٢	١٨,٢	٢,٠٣
٦	٢٧	١١,٧	١٢١	٥٢,٤	٨٣	٣٥,٩	١,٧٦

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد أن جميع استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) تتجاوز النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٨٠%) باستثناء العبارتين رقم (٣) و(٥)، حيث جاءت نسبتهما المئوية (٧٧,٩%)، (٧٨,٤%) على التوالي، وهذا يعني أن الأنشطة الطلابية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن الأنشطة الطلابية لا تكسب الطلاب المهارات الحياتية التي تساعدهم على استثمار المعرفة وتوظيفها في تنمية مجتمعهم، كما أنها لا تسهم في تلبية حاجات كل من الطلاب المتفوقين والمتأخرين دراسيًا في مجال تحصيل المعرفة، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهاتين العبارتين بنسبتي (٨١,٤%)، (٨٨,٣%) على التوالي.

كما أكدت استجابات أعضاء هيئة التدريس أن الأنشطة الطلابية لا تنمي جميع جوانب شخصية الطلاب، ولا تدربهم على التخطيط والتنفيذ والتقويم للأنشطة المصاحبة لتخصصاتهم، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) لهاتين العبارتين بنسبتي (٨٧,٩%)، (٨٣,٦%) على التوالي.

ويؤكد عدم تلبية الأنشطة الطلابية لمتطلبات اقتصاد المعرفة أن باقي العبارات - التي لم تحصل على نسبة (٨٠%) للاستجابة (لا تتحقق، وتتحقق إلى حد ما) قد حصلت على نسب مئوية عالية أقرب إلى (٨٠%)، منها: العبارة "تسهم الأنشطة الطلابية في الكشف عن قدرات الطلاب وصقلها"، والعبارة "تساعد الأنشطة الطلابية الطلاب على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع مختلف أفراد المجتمع الجامعي" ، حيث جاءتا بنسبتي (٧٧,٩%)، (٧٨,٤%) على التوالي.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور الفرعي، جاء متوسط جميع العبارات أقل من (٢,٠٠) باستثناء العبارة "تساعد الأنشطة الطلابية الطلاب على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع مختلف أفراد المجتمع الجامعي"، مما يؤكد أن الأنشطة الطلابية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

وبحساب المتوسط الحسابي للمحاور الفرعية السبعة السابقة كل على حدة، تبين أن المتوسط الحسابي أقل من (٢,٠٠) باستثناء محور عضو هيئة التدريس والأهداف الجامعية، حيث تجاوزا المتوسط الحسابي (٢,٠٠) بقليل، ويمكن ترتيب درجة تحقيق المحاور السبع وفقاً للمتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

١- عضو هيئة التدريس بمتوسط حسابي قدره (٢,٢٢)
٢- الأهداف بمتوسط حسابي قدره (٢,٠١)
٣- الإدارة الجامعية بمتوسط حسابي قدره (١,٩١)

٤- الأنشطة الطلابية بمتوسط حسابي قدره (١,٨٩)
٥- طرق التدريس وأساليبه بمتوسط حسابي قدره (١,٨٨)
٦- المناهج الجامعية بمتوسط حسابي قدره (١,٧٤)
٧- المناخ الجامعي بمتوسط حسابي قدره (١,٧٤)

وهذا يؤكد أن دور عناصر المنظومة الجامعية بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة لا زال ضعيفًا، لذا تستهدف الدراسة الميدانية في محورها الرئيس الثاني التعرف على المعوقات التي تعوق قيام جامعة الزقازيق بهذا الدور.

٢- **تحليل نتائج المحور الثاني وتفسيرها:** المعوقات التي تعوق جامعة الزقازيق عن القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

من خلال المعالجة الإحصائية لحساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات الثلاثة للعينة [تتحقق بدرجة كبيرة – تتحقق إلى حد ما – لا تتحقق]، أسفرت النتائج عن ملاحظة هامة، وهي تقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما)، وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة، لذا سيعتمد الباحث في تحليله للعبارات علي النسبة المئوية الأعلي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس. وسيتم عرض نتائج المحاور الفرعية التي يتضمنها هذا المحور بالتفصيل فيما يلي:

٢-١- المعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (٩).

جدول (٩)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	١١٥	٤٩,٨	١٠٣	٤٤,٦	١٣	٥,٦	٢,٤٤
٢	١١١	٤٨,١	١٠٤	٤٥,٠٠	١٦	٦,٩	٢,٤١
٣	١١٩	٥١,٥	١٠١	٤٣,٧	١١	٤,٨	٢,٤٧
٤	٩٥	٤١,١	١٠٩	٤٧,٢	٢٧	١١,٧	٢,٢٩
٥	١١٨	٥٠,١	٩٥	٤١,١	١٨	٨,٨	٢,٤٣
٦	١٠٣	٤٤,٦	١١١	٤٨,١	١٧	٧,٣	٢,٣٧

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد تقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) في المحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة. وهذا يوضح وجود معوقات متنوعة بعضها يتحقق بدرجة كبيرة وبعضها الآخر يتحقق إلى حد ما، وهذه المعوقات تعوق قيام أهداف الجامعة بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق بدرجة كبيرة وهي: وجود فجوة بين أهداف الجامعة وامكانية تحقيقها في الواقع، وقلة الاهتمام بترجمة الأهداف الجامعية العامة إلى أهداف إجرائية يترتب عليه صعوبة قياسها وتقويمها، وضعف مشاركة جميع التخصصات في الجامعة ومؤسسات المجتمع المعنية في وضع الأهداف الجامعية، وغياب المراجعة الدورية للأهداف الجامعية لضمان استجابتها للتغيرات المعاصرة في مجال المعرفة، حيث جاءت

استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق بدرجة كبيرة) بنسب (٤٩,٨%)، (٤٨,١%)، (٥١,٥%)، (٥٠,١%) على التوالي.

كما توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق إلى حد ما وهي: قلة اهتمام الأهداف الجامعية بتمكين الطالب من أساليب الحصول على المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، وقلة اهتمام الأهداف الجامعية بربط العملية التعليمية داخل الجامعة بالواقع المجتمعي، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلى حد ما) بنسبتي (٤٧,٢%)، (٤٨,١%) على التوالي.

ونظرًا لتقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة، جاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي الأول والخاص بالمعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة أكبر من (٢,٠٠)، مما يؤكد على وجود معوقات تعوق قيام أهداف الجامعة بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيقها بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما.

٢-٢- المعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (١٠).

جدول(١٠)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٩٧	٤٢,٠٠	١٢٤	٥٣,٧	١٠	٤,٣	٢,٣٤
٢	١٣٣	٥٧,٦	٧٧	٣٣,٣	٢١	٩,١	٢,٤٩
٣	١٠٧	٤٦,٣	١١٥	٤٩,٨	٩	٣,٩	٢,٤٣
٤	١٢٨	٥٥,٤	٨٥	٣٦,٨	١٨	٧,٨	٢,٤٨
٥	١٢٩	٥٥,٨	٨٢	٣٥,٥	٢٠	٨,٧	٢,٤٧
٦	٩٨	٤٢,٥	١٠٨	٤٦,٧	٢٥	١٠,٨	٢,٣٢
٧	١٣٥	٥٨,٤	٨١	٣٥,١	١٥	٦,٥	٢,٥٢

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد تقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) في المحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة. وهذا يوضح وجود معوقات متنوعة بعضها يتحقق بدرجة كبيرة وبعضها الآخر يتحقق إلى حد ما، وهذه المعوقات تعوق قيام الإدارة الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق بدرجة كبيرة وهي: تقادم النظم المالية بصورة لا تتناسب وطبيعة الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية، وجمود اللوائح والتشريعات المساندة للتطوير المعرفي، ومحدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة ومصادر التمويل المجتمعي، وضعف الحرية الادارية والمالية بالجامعة بما يؤدي إلي الجمود الفكري والابداعي، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق بدرجة كبيرة) بنسب (٥٧,٦%)، (٤٥,٤%)، (٥٥,٨%)، (٥٨,٤%) على التوالي.

كما توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق إلي حد ما وهي: غياب النظرة الاستراتيجية لدى القادة والمسئولين الجامعيين لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة،

وضعف قدرات ومهارات العديد من القادة والمسئولين الجامعيين في التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، وعدم وجود نظام محدد لمعايير تقويم الأداء في الجامعة، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلى حد ما) بنسب (٥٣,٧%)، (٤٩,٨%)، (٤٦,٧%) على التوالي.

ونظراً لتقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة، جاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي الثاني والخاص بالمعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية أكبر من (٢,٠٠)، مما يؤكد على وجود معوقات تعوق قيام الإدارة الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيقها بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما.

٢-٣- المعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (١١).

جدول (١١)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٩٢	٣٩,٨	١٢٧	٥٥,٠٠	١٢	٥,٢	٢,٣٥
٢	١٠٧	٤٦,٣	١١٠	٤٧,٦	١٤	٦,١	٢,٤٠
٣	١١٢	٤٨,٥	١٠٤	٤٥,٠٠	١٥	٦,٥	٢,٤٢
٤	٩٧	٤٢,٠٠	١١١	٤٨,٠٠	٢٣	١٠,٠٠	٢,٣٢
٥	١٢٤	٥٣,٧	٨٦	٣٧,٢	٢١	٩,١	٢,٤٤
٦	٨٦	٣٧,٢	١٢٩	٥٥,٨	١٦	٧,٠٠	٢,٣٠

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد تقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) في المحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة. وهذا يوضح وجود معوقات متنوعة بعضها يتحقق بدرجة كبيرة وبعضها الآخر يتحقق إلى حد ما، وهذه المعوقات تعوق قيام المناخ الجامعي بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق بدرجة كبيرة وهي: قلة الإمكانات والتجهيزات الحديثة مما يؤدي إلى عدم استخدام التكنولوجيا في التعليم، وضعف الاهتمام باكتشاف ورعاية الموهوبين في الجامعة، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق بدرجة كبيرة) بنسبتي (٤٨,٥%)، (٥٣,٧%) على التوالي.

كما توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق إلي حد ما وهي: عدم وضوح مفهوم المعرفة وأهميتها لدى العديد من أعضاء المجتمع الجامعي، والفصل بين المعرفة وتطبيقاتها داخل الجامعة، وضعف الاهتمام بإكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي للوصول إلى المعرفة بأنفسهم، وضعف الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة مما يؤدي إلى ضعف الابداع لديهم، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلى حد ما) بنسب (٥٥%)، (٤٧%)، (٤٨,٠٠%)، (٥٥,٨%) على التوالي.

ونظراً لتقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى

حد ما) وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة ، جاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي الثالث والخاص بالمعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي أكبر من (٢,٠٠)، مما يؤكد علي وجود معوقات تعوق قيام المناخ الجامعي بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيقها بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما.

٢-٤- المعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (١٢).

جدول (١٢)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	١٦٩	٧٣,٢	٤٩	٢١,٢	١٣	٥,٦	٢,٦٧
٢	١٢١	٥٢,٤	٩٦	٤١,٥	١٤	٦,١	٢,٤٦
٣	٦٤	٢٧,٧	١١٦	٥٠,٢	٥١	٢٢,١	٢,٠٦
٤	٧٤	٣٢,٠٠	١٢٤	٥٣,٧	٣٣	١٤,٣	٢,١٨
٥	٦٨	٢٩,٤	١٣٥	٥٨,٥	٢٨	١٢,١	٢,١٧
٦	٧٦	٣٢,٩	١٣٧	٥٩,٣	١٨	٧,٨	٢,٢٥

بتحليل الجدول السابق، وتماشيًا مع رؤية الباحث في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، نجد تقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) في المحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة. وهذا يوضح وجود معوقات متنوعة بعضها يتحقق بدرجة كبيرة وبعضها الآخر يتحقق إلى حد ما تعوق قيام عضو هيئة التدريس بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة،

حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق بدرجة كبيرة وهي: تدني مكانة عضو هيئة التدريس مع تدهور أوضاعه المادية والمعنوية مما يفقدهم الحماس في العمل، ومعاناة عضو هيئة التدريس من العبء التدريسي وأعباء الإشراف الأكاديمي وأعمال الامتحانات، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار(تتحقق بدرجة كبيرة) بنسبتي (٧٣,٢%)، (٥٢,٤%) على التوالي.

كما توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس وجود معوقات تتحقق إلي حد ما وهي: قلة التزام عضو هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة التعليم مما يفقدهم القدوة الحسنة، وضعف عملية إطلاع عضو هيئة التدريس على كل ما هو جديد في مجال المعرفة والتقنيات المتطورة وأساليب التدريس، وضعف قدرة عضو هيئة التدريس على إكساب الطالب مهارات التفكير المتنوعة التي تمكنه من إنتاج المعرفة واستخدامها، وضعف اهتمام الأقسام العلمية بعقد دورات تدريبية لتنمية مهارات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلي حد ما) بنسب (٥٠,٢%)، (٥٣,٧%)، (٥٨,٥%)، (٥٩,٣%) على التوالي.

ونظراً لتقارب معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) والاستجابة (تتحقق إلى حد ما) وتجاوزهما نسبة (٤٠%) كل على حدة، جاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي الرابع

الخاص بالمعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس أكبر من (٢,٠٠)، مما يؤكد على وجود معوقات تعوق قيام عضو هيئة التدريس بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيقها بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما.

٢-٥- المعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (١٣).

جدول (١٣)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٦٢	٢٦,٨	١٤٨	٦٤,١	٢١	٩,١	٢,١٨
٢	١٠٣	٤٤,٦	١١٦	٥٠,٢	١٢	٥,٢	٢,٣٩
٣	٩١	٣٩,٤	١٢٥	٥٤,١	١٥	٦,٥	٢,٣٣
٤	٤٨	٢٠,٨	١٦٧	٧٢,٣	١٦	٦,٩	٢,١٤
٥	٨٥	٣٦,٨	١٢٨	٥٥,٤	١٨	٧,٨	٢,٢٩
٦	٨٩	٣٨,٥	١٢١	٥٢,٤	٢١	٩,١	٢,٢٩

بتحليل الجدول السابق، يتضح أن جميع التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق إلى حد ما) هي الأكثر استجابة، وهذا يوضح أن جميع المعوقات تتحقق إلى حد ما، مما يعوق قيام المناهج الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن جميع المعوقات تتحقق إلى حد ما وهي: عدم وضوح فلسفة وأهداف المناهج الجامعية مما يفقدها القدرة علي مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتركيز المناهج الجامعية على نقل المعرفة القديمة نقلاً تقليديًا دون الاهتمام بإكساب الطلاب القدرة على إنتاج معارف جديدة، وقلة الاهتمام بتصميم مناهج مرنة تسمح للطالب بالاختيار من بينها بحيث تتواءم مع ميول الطالب وتلبي احتياجاته، وقلة الاهتمام بالتقنيات التربوية في إعداد المناهج الجامعية وتنفيذها، وقلة الاستفادة من التطبيقات التقنية الحديثة في تنفيذ المادة العلمية ونشرها على شبكة الانترنت، ووجود تباين بين المناهج الجامعية وما يتطلبه المجتمع، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلى حد ما) بنسب (٦٤,١%)، (٥٠,٢%)، (٥٤,١%)، (٧٢,٣%)، (٥٥,٤%)، (٥٢,٤%) على التوالي.

وجاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي الخامس الخاص بالمعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية أكبر من (٢,٠٠)، مما يؤكد على وجود معوقات تعوق قيام المناهج الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة إلى حد ما.

٢-٦- المعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (١٤).

جدول (١٤)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٩٢	٣٩,٨	١٠٩	٤٧,٢	٣٠	١٣,٠٠	٢,٢٧
٢	١٢٢	٥٢,٨	٩٤	٤٠,٧	١٥	٦,٥	٢,٤٦
٣	٦٧	٢٩,٠٠	١٣٤	٥٨,٠٠	٣٠	١٣,٠٠	٢,١٦
٤	٣٥	١٥,١	١٣٩	٦٠,٢	٥٧	٢٤,٧	١,٩٠
٥	٥٩	٢٥,٥	١٢٠	٥٢,٠٠	٥٢	٢٢,٥	٢,٠٣
٦	٧١	٣٠,٨	١٢٦	٥٤,٥	٣٤	١٤,٧	٢,١٦

بتحليل الجدول السابق، يتضح أن معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق إلى حد ما) هي الأكثر استجابة باستثناء عبارة واحدة (تتحقق بدرجة كبيرة)، وهذا يوضح وجود معوقات تعوق قيام طرق التدريس وأساليبه بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن معظم المعوقات تتحقق إلى حد ما وهي: استخدام عضو هيئة التدريس طرق التدريس التقليدية التي تشجع على الحفظ والتلقين وتضعف التفكير الناقد والابداعي لدى الطلاب، وكثرة المادة العلمية في المحاضرة الواحدة وما يترتب عليها من قلة تحصيل الطلاب، وعدم وضوح المادة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس بما يؤدي إلي صعوبة فهم الطلاب لها، وضعف اهتمام عضو هيئة التدريس بدرجة استيعاب الطلاب؛ نتيجة لسرعة الإلقاء، واعتماد أعضاء هيئة التدريس على طريقة الالقاء في المحاضرات بما يضعف الحوار والمناقشة مع الطلاب، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلى حد ما) بنسب (٤٧,٢%)، (٥٨,٠%)، (٦٠,٢%)، (٥٢,٠%)، (٥٤,٥%) على التوالي.

وجاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس (تتحقق بدرجة كبيرة) للعبارة: زيادة كثافة الطلاب أثناء المحاضرة والتدريب العملي يقلل من فرص الاستفادة المعرفية، بنسبة (٥٢,٨%).

وجاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي السادس والخاص بالمعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه أكبر من (٢,٠٠) باستثناء عبارة رقم (٤)، والتي تنص على: عدم وضوح المادة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس يؤدي إلى صعوبة فهم الطلاب لها، حيث جاء المتوسط الحسابي لها (١,٩)، مما يؤكد على وجود معوقات تعوق قيام طرق التدريس وأساليبه بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة إلى حد ما.

٢-٧- المعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية:

من خلال استجابات أعضاء هيئة التدريس للمعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية يمكن توضيح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي للاستجابات في جدول (١٥).

جدول (١٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس للمحور الفرعي الخاص بالمعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية

م	تتحقق بدرجة كبيرة		تتحقق إلى حد ما		لا تتحقق		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٩٤	٤٠,٧	٨٦	٣٧,٢	٢١	٩,١	٢,٠٥
٢	١١٢	٤٨,٥	٩٥	٤١,١	٢٤	١٠,٤	٢,٣٨
٣	١٢٤	٥٣,٧	٩٨	٤٢,٤	٩	٣,٩	٢,٥٠
٤	١٢٢	٥٢,٨	٩١	٣٩,٤	١٨	٧,٨	٢,٤٥
٥	١٢١	٥٢,٤	١٠٤	٤٥,٠٠	٦	٢,٦	٢,٥٠
٦	١١٥	٤٩,٨	١٠٧	٤٦,٣	٩	٣,٩	٢,٤٦

بتحليل الجدول السابق، يتضح أن جميع التكرارات والنسب المئوية للاستجابة (تتحقق بدرجة كبيرة) هي الأكثر استجابة، وهذا يوضح أن جميع المعوقات تتحقق بدرجة كبيرة ، مما يعوق قيام الأنشطة الطلابية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة،

حيث توضح استجابات أعضاء هيئة التدريس أن جميع المعوقات تتحقق بدرجة كبيرة وهي: ضعف الوعي بأهمية الأنشطة الطلابية في بناء الشخصية المتكاملة للطالب، وعدم وضوح أهداف الأنشطة الطلابية داخل إدارات رعاية الشباب بالجامعة، ونقص التخطيط الجيد لممارسة الأنشطة الطلابية بالجامعة، وضعف الإمكانات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الطلابية في الجامعة، وعدم ربط الأنشطة الطلابية بقضايا المجتمع ومشكلاته، وعدم القيام بعملية تقويم الأنشطة الطلابية التي يتم تنفيذها، حيث جاءت استجابات أعضاء هيئة التدريس للاختيار (تتحقق إلى حد ما) بنسب (٤٠,٧%)، (٤٨,٥%)، (٥٣,٧%) ، (٥٢,٨%)، (٥٢,٤%)، (٤٩,٨%) على التوالي.

وجاء المتوسط الحسابي لعبارات المحور الفرعي السابع الخاص بالمعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية أكبر من (٢,٠٠)، مما يؤكد على وجود معوقات تعوق قيام الأنشطة الطلابية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة بدرجة كبيرة.

وبحساب المتوسط الحسابي للمحاور الفرعية السبعة السابقة كل على حدة تبين أن جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (٢,٠٠)، ويمكن ترتيب درجة وجود معوقات تعوق تحقيق المحاور السبع وفقاً للمتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

١- المعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٤)

٢- المعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٠)

٣- المعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٩)

٤- المعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٧)

٥- المعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس بمتوسط حسابي قدره (٢,٢٩)

٦- المعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه بمتوسط حسابي قدره (٢,١٦)

٧- المعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية بمتوسط حسابي قدره (١,٧٤)

المحور الثالث: نتائج الدراسة والتصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

يتناول هذا المحور أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، من خلال إطارها النظري وإطارها

التطبيقي الميداني، يلي ذلك تقديم التصور المقترح بمكوناته المختلفة من حيث فلسفته وأهدافه ومنطلقاته ومضمونه وآلياته ومعوقات تطبيقه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

تصنف الدراسة الحالية النتائج التي توصلت إليها كالتالي:

١ـ نتائج الدراسة النظرية: وتتمثل أبرز هذه النتائج فيما يلي:

- يمثل اقتصاد المعرفة مرحلة متقدمة من مراحل تطور مفهوم المعرفة في الاقتصاد، وهو وليد الثورة المعرفية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تحولت فيها المعلومات والمعارف إلى أهم سلعة في المجتمع، وأصبحت أهم العناصر الأساسية لبناء هذا الاقتصاد، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية المنشودة.
- لم تكن النظم التعليمية بمعزل عن تأثيرات الثورة المعرفية وعصر اقتصاد المعرفة، بل كان ميدان التعليم من أكثر الميادين تأثرًا باقتصاد المعرفة كنمط اقتصادي وكمفهوم؛ حيث إن المؤسسات التعليمية المختلفة هي مكان إنتاج المعرفة ونموها وتحليلها ونشرها وتوظيفها.
- تتعدد وجهات النظر حول مفهوم اقتصاد المعرفة، ومن ثم تعدد التعريفات التي تناولت مفهومه، والفكرة الأساسية التي تنطلق منها هذه التعريفات هي الدور الذي تلعبه المعرفة- من خلال العمليات والأنشطة المعرفية والمتمثلة في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها- في تحقيق تغيرات إيجابية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بما يُسهم في النهاية في تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في المجتمع.
- هناك اختلاف جوهري بين اقتصاد المعرفة وبين الأنماط التقليدية للاقتصاد كالاقتصاد الزراعي أو الاقتصاد الصناعي. وهذا الاختلاف الجوهري يجعله أقدر الأنماط الاقتصادية على تحقيق التنمية المستدامة، أما الأنماط التقليدية للاقتصاد، فهي تركز بصورة رئيسية على التنمية الاقتصادية وحدها – رغم المساوئ الكثيرة لها والتي يأتي على رأسها إهمالها الجانب الإنساني والاجتماعي والثقافي والبيئي- دون مراعاة الأنواع الأخرى من التنمية.
- إن الركيزة المحورية التي يدور في فلكها الركائز الرئيسة الأخرى لاقتصاد المعرفة هي ركيزة الاستثمار في رأس المال البشري، وهذه الركيزة يتم توفيرها من خلال التعليم والتدريب للموارد البشرية الموجودة بالدولة، وذلك في ظل توافر بيئة مشجعة على الابتكار والإبداع، وفي ظل توافر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ليس هذا وحسب، بل يدعم ذلك توفير إطار مؤسسي ملائم، ونظام اقتصادي محفز، وبيئة تمويلية داعمة.
- يسهم التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة من خلال اشتراك مختلف عناصر المنظومة الجامعية في دعم الجامعات للقيام بدورها الجديد وليد عصر المعرفة، والذي يُسهم بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وتتوقف درجة نجاح التعليم الجامعي في القيام بهذا الدور - إلى حد كبير- على مدى الترابط والتكامل والانسجام بين عناصر المنظومة الجامعية.
- تسعى الكثير من جامعات العالم – وبخاصة الجامعات التي تحتل مراتب متقدمة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات- إلى تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. ومن أبرز الجامعات الأجنبية التي اهتمت بهذا المجال: جامعة كاليفورنيا (سان دييغو)

الأمريكية، وجامعة غوتينغن الألمانية، وجامعة توهوكو اليابانية.

- من الضروري الاستفادة من خبرات هذه الجامعات الثلاثة وغيرها في مجال تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة. وهذه الاستفادة لن تؤتي ثمارها المرجوة إلا من خلال تطويع هذه الخبرات لتتلاءم مع البيئة المحلية المصرية، أي تمصيرها، ومن خلال توفير الوعي العميق والإيمان القوي من قبل القائمين على التعليم الجامعي بأهمية التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة، وبأهمية الدور البارز الذي يقوم به التعليم الجامعي في تلبية متطلبات بنائه، وبأهمية توفير الظروف والإمكانات الكفيلة بتحقيق ذلك.
- أشارت عملية تحليل واقع الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م من تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة إلى وجود نقاط قوة داخل البيئة الداخلية للجامعة، إضافة إلى نقاط الضعف عرضتها الدراسة الحالية ونقاط ضعف أخرى التي لم تتطرق إليها.
- تستلزم عملية تحليل واقع دور التعليم الجامعي – ممثلاً في جامعة الزقازيق- في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، إضافة إلى استعراض واقع دور عناصر المنظومة الجامعية بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة من خلال تحليل هذه الخطة، استعراض واقع قيامها بهذا الدور ومعوقاته من خلال الرجوع إلى آراء عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وسيعرض الجزء الخاص بنتائج الدراسة التطبيقية الميدانية أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة الحالية من خلال استطلاع آرائهم.

٢- نتائج الدراسة الميدانية: وتتمثل أبرز هذه النتائج فيما يلي:

أسفر تحليل نتائج الدراسة الميدانية عن عدة نتائج تتعلق بالمحورين الرئيسيين واللذين يتضمنان المحاور الفرعية السبعة لمنظومة التعليم الجامعي. ويمكن إجمال هذه النتائج فيما يلي:

٢-١- نتائج المحور الرئيسي الأول: واقع التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة: وصنفت هذه النتائج على النحو التالي:

٢-١-١- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الأول: أهداف الجامعة:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن أهداف الجامعة لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم تضمين تعزيز قدرة الجامعة على جذب العلماء والباحثين والطلاب من الخارج ضمن أهداف الجامعة.
- عدم تضمين التوسع في الشراكات الدولية من أجل تعزيز البحث العلمي وتنمية قدرات الباحثين الشباب ضمن أهداف الجامعة.
- عدم اشتمال أهداف الجامعة على عملية التبادل الدولي لأعضاء هيئة التدريس.
- ضعف تبني أهداف الكليات نشر ثقافة إنتاج ونشر البحث العلمي وتسويقه واستثماره.
- ضعف تحفيز أهداف الجامعة أعضاء هيئة التدريس على إنتاج المعرفة وتسويقها

٢-١-٢- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الثاني: الإدارة الجامعية:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن الممارسات الإدارية للإدارة الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم إهتمام الإدارة الجامعية بنشر ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها.
- عدم إهتمام الإدارة الجامعية بتأسيس بيئة تنظيمية داعمة للمشاركة في النشاطات المعرفية.

- عدم توفير الإدارة الجامعية الأنشطة والممارسات المهمة التي تسهم في إنتاج المعرفة وحفظها وتسويقها.
- عدم توفير الإدارة الجامعية نظامًا تحفيزيًا مرتبطًا بالنشاطات المعرفية المتميزة.
- عدم تشجيع الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس على إجراء الأبحاث التعاونية متعددة التخصصات.
- عدم اهتمام الإدارة الجامعية بإنشاء المراكز الدولية متعددة التخصصات باعتبارها منصات لتوليد الأفكار والمعارف والمفاهيم البحثية المبتكرة.
- عدم اهتمام الإدارة الجامعية بإنشاء تحالفات وشراكات دولية مع الجامعات المتقدمة.

٢-١-٣- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الثالث: المناخ الجامعي:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن المناخ الجامعي لا يلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم اهتمام المناخ الجامعي بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على إنتاج المعرفة وتسويقها.
- عدم اهتمام المناخ الجامعي باكساب أعضاء هيئة التدريس القدرة على توظيف المعرفة في أمور المجتمع الجامعي.
- عدم تشجيع المناخ الجامعي أعضاء هيئة التدريس على التواصل الفعال بما يُلبي احتياجاتهم المعرفية وتطلعاتهم المستقبلية.
- عدم تشجيع المناخ الجامعي على تحقيق تميز أعضاء هيئة التدريس.
- عدم اهتمام المناخ الجامعي بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تحقيق التواصل والتبادل النشط بينهم وبين نظرائهم في الجامعات المتقدمة.
- عدم تركيز المناخ الجامعي على استقطاب العلماء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين.
- عدم تشجيع المناخ الجامعي الطلاب على ممارسة عمليات التفكير الابداعي .
- عدم إتاحة المناخ الجامعي للطلاب حرية التعبير عن أفكارهم واحترام الرأي والرأي الأخر.

٢-١-٤- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الرابع: عضو هيئة التدريس:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن عضو هيئة التدريس يلبي في بعض ممارساته متطلبات اقتصاد المعرفة إلى حد ما، وظهر ذلك في تخطيطه للمواقف التعليمية المختلفة في ضوء احتياجات الطلاب وقدراتهم، وفي حرصه على إجراء أبحاثًا علمية مبتكرة في مجال تخصصه والتعرف علي كل جديد في مجال تخصصه، وفي امتلاكه مهارات تكنولوجية تمكنه من التعامل مع مصادر المعرفة العالمية، كما أوضحت استجاباتهم أيضًا أنه لا يلبي هذه المتطلبات، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم امتلاك عضو هيئة التدريس مهارات لغوية في اللغات الاخري للتواصل مع نظرائه في الجامعات المتقدمة.
- عدم امتلاكه مهارات التقييم الذاتي وتطوير معارفه ومهاراته التخصصية والمهنية.
- عدم ربطه بين المجالات المعرفية في تخصصه والتخصصات الأخرى.

٢-١-٥- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الخامس: المناهج الجامعية:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن المناهج الجامعية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم الاهتمام بتطوير المناهج الجامعية بصفة مستمرة لمواجهة التحديات الحديثة.
- عدم اهتمام المناهج الجامعية بتوظيف التكنولوجيا في محتوياتها.

- عدم استهداف المناهج الجامعية إعداد الطلاب ليفكروا بعقلية دولية إلى جانب إيمانهم القوي بقوميتهم.
- عدم اهتمام المناهج الجامعية بإكساب الطلاب مهارات التواصل الدولي مع الآخرين.
- عدم تشجيع المناهج الجامعية الطلاب على التعلم الذاتي بما يمكنهم من اكتشاف المعارف المتنوعة وبناء معارف جديدة.
- عدم إسهام المناهج الجامعية في إكساب الطلاب مهارات التفكير النقدي والإبداعي.
- عدم مراعاة المناهج الجامعية احتياجات الطلاب وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.

٢-١-٦- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي السادس : طرق التدريس وأساليبه:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن طرق التدريس وأساليبه لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم اهتمام طرق التدريس وأساليبه بإكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتى والمستمر.
- عدم اهتمامها بإكساب الطلاب مهارات التفكير النقدي والإبداعي.
- عدم اهتمامها بإكساب الطلاب القيم والمهارات التي تتطلبها وظائفهم المستقبلية.
- عدم اهتمامها بإكساب الطلاب الخبرات التربوية المخطط لها.
- ضعف اعتماد طرق التدريس الحديثة علي البني التحتية المستقبلية مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والمعلومات الرقمية.
- ضعف اعتماد طرق التدريس علي الوسائط التكنولوجية الحديثة مثل استخدام مقاطع الفيديو.
- ضعف فعالية طرق التدريس في تعزيز الكفاءات وتنمية القدرات المختلفة لدي الطلاب وتحقيق التواصل مع المعرفة الدقيقة.

٢-١-٧- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي السابع: الأنشطة الطلابية:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور أن الأنشطة الطلابية لا تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، وظهر ذلك فيما يلي:

- عدم اهتمام الأنشطة الطلابية بإكساب الطلاب المهارات الحياتية التي تساعدهم علي استثمار المعرفة وتوظيفها في تنمية مجتمعهم.
- عدم إسهام الأنشطة الطلابية في تلبية حاجات كل من الطلاب المتفوقين والمتأخرين دراسيًا في مجال تحصيل المعرفة.
- عدم اهتمام الأنشطة الطلابية بتنمية جميع جوانب شخصية الطلاب.
- عدم اهتمام الأنشطة الطلابية بتدريب الطلاب على التخطيط والتنفيذ والتقويم للأنشطة المصاحبة لتخصصاتهم.
- ضعف مساهمة الأنشطة الطلابية في الكشف عن قدرات الطلاب وصقلها.
- ضعف اهتمام الأنشطة الطلابية بمساعدة الطلاب على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع مختلف أفراد المجتمع الجامعي.

وإجمالاً، وبحساب المتوسط الحسابي للمحاور الفرعية السبعة السابقة كل على حدة، تبين أن المتوسط الحسابي لها أقل من (٢,٠٠) ، باستثناء محور عضو هيئة التدريس والأهداف الجامعية، حيث تجاوزا المتوسط الحسابي (٢,٠٠) بقليل، ويمكن ترتيب درجة تحقيق المحاور السبع وفقاً للمتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

١- عضو هيئة التدريس بمتوسط حسابي قدره (٢,٢٢)
٢- الأهداف بمتوسط حسابي قدره (٢,٠١)
٣- الإدارة الجامعية بمتوسط حسابي قدره (١,٩١)
٤- الأنشطة الطلابية بمتوسط حسابي قدره (١,٨٩)
٥- طرق التدريس وأساليبه بمتوسط حسابي قدره (١,٨٨)
٦- المناهج الجامعية بمتوسط حسابي قدره (١,٧٤)
٧- المناخ الجامعي بمتوسط حسابي قدره (١,٧٤)

ويؤكد هذا أن دور عناصر المنظومة الجامعية في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة لا زال ضعيفًا، لذا استهدفت الدراسة الميدانية في محورها الرئيسي الثاني التعرف علي المعوقات التي تعوق قيام جامعة الزقازيق بهذا الدور.

٢-٢- نتائج المحور الرئيسي الثاني: المعوقات التي تعوق جامعة الزقازيق عن القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة: وصنفت هذه النتائج على النحو التالي:

٢-٢-١- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الأول: المعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام أهداف الجامعة بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيق هذه المعوقات بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما. وبخصوص المعوقات التي تتحقق بدرجة كبيرة فتتمثل فيما يلي:

- وجود فجوة بين أهداف الجامعة وإمكانية تحقيقها في الواقع.
- قلة الاهتمام بترجمة الأهداف الجامعية العامة إلى أهداف إجرائية يترتب عليه صعوبة قياسها وتقويمها.
- ضعف مشاركة جميع التخصصات في الجامعة ومؤسسات المجتمع المعنية في وضع الأهداف الجامعية.
- غياب المراجعة الدورية للأهداف الجامعية لضمان استجابتها للتغيرات المعاصرة في مجال المعرفة.
- أما عن المعوقات التي تتحقق إلى حد ما فتتمثل فيما يلي:
- قلة اهتمام الأهداف الجامعية بتمكين الطالب من أساليب الحصول على المعرفة وإنتاجها وتوظيفها.
- قلة اهتمام الأهداف الجامعية بربط العملية التعليمية داخل الجامعة بالواقع المجتمعي.

٢-٢-٢- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الثاني: المعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام الإدارة الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيق هذه المعوقات بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما. وبخصوص المعوقات التي تتحقق بدرجة كبيرة فتتمثل فيما يلي:

- تقادم النظم المالية بصورة لا تتناسب وطبيعة الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية.
- جمود اللوائح والتشريعات المساندة للتطوير المعرفي.
- محدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة ومصادر التمويل المجتمعي.
- ضعف الحرية الادارية والمالية بالجامعة بما يؤدي إلي الجمود الفكري والابداعي
- أما عن المعوقات التي تتحقق إلى حد ما فتتمثل فيما يلي:
- غياب النظرة الاستراتيجية لدى القادة والمسئولين الجامعيين لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

- ضعف قدرات ومهارات العديد من القادة والمسئولين الجامعيين في التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة.
- عدم وجود نظام محدد لمعايير تقويم الأداء في الجامعة.

٢-٢-٣- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الثالث: المعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام المناخ الجامعي بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيق هذه المعوقات بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما. وبخصوص المعوقات التي تتحقق بدرجة كبيرة فتتمثل فيما يلي:

- قلة الإمكانات والتجهيزات الحديثة مما يؤدي إلى عدم استخدام التكنولوجيا في التعليم.
- ضعف الاهتمام باكتشاف ورعاية الموهوبين في الجامعة.

أما عن المعوقات التي تتحقق إلى حد ما فتتمثل فيما يلي:

- عدم وضوح مفهوم المعرفة وأهميتها لدى العديد من أعضاء المجتمع الجامعي.
- الفصل بين المعرفة وتطبيقاتها داخل الجامعة.
- ضعف الاهتمام بإكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي للوصول إلى المعرفة بأنفسهم.
- ضعف الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة مما يؤدي إلى ضعف الابداع لديهم.

٢-٢-٤- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الرابع: المعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام عضو هيئة التدريس بدوره في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتتراوح درجة تحقيق هذه المعوقات بين تتحقق بدرجة كبيرة وبين تتحقق إلى حد ما. وبخصوص المعوقات التي تتحقق بدرجة كبيرة فتتمثل فيما يلي:

- تدني مكانة عضو هيئة التدريس مع تدهور أوضاعه المادية والمعنوية، مما يفقدهم الحماس في العمل.
- معاناة عضو هيئة التدريس من العبء التدريسي وأعباء الإشراف الأكاديمي وأعمال الامتحانات.

أما عن المعوقات التي تتحقق إلى حد ما فتتمثل فيما يلي:

- قلة إلتزام عضو هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة التعليم مما يفقدهم القدوة الحسنة.
- ضعف عملية إطلاع عضو هيئة التدريس على كل ما هو جديد في مجال المعرفة والتقنيات المتطورة وأساليب التدريس.
- ضعف قدرة عضو هيئة التدريس على إكساب الطالب مهارات التفكير المتنوعة التي تمكنه من إنتاج المعرفة واستخدامها.
- ضعف اهتمام الأقسام العلمية بعقد دورات تدريبية لتنمية مهارات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.

٢-٢-٥- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي الخامس: المعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام المناهج الجامعية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وأن جميع هذه المعوقات تتحقق إلى حد ما. وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- عدم وضوح فلسفة وأهداف المناهج الجامعية مما يفقدها القدرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي.
- تركيز المناهج الجامعية على نقل المعرفة القديمة نقلاً تقليديًا، دون الاهتمام بإكساب الطلاب القدرة على إنتاج معارف جديدة.

- قلة الاهتمام بتصميم مناهج مرنة تسمح للطالب بالاختيار من بينها، بحيث تتواءم مع ميول الطالب وتلبي احتياجاته.
- قلة الاهتمام بالتقنيات التربوية في إعداد المناهج الجامعية وتنفيذها.
- قلة الاستفادة من التطبيقات التقنية الحديثة في تنفيذ المادة العلمية ونشرها على شبكة الانترنت.
- وجود تباين بين المناهج الجامعية وما يتطلبه ومتطلبات المجتمع.

٢-٢-٦- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي السادس: المعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام طرق التدريس وأساليبه بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وأوضحت أيضًا أن جميع هذه المعوقات تتحقق إلى حد ما، باستثناء معوق واحد فقط يتحقق بدرجة كبيرة وهو: زيادة كثافة الطلاب أثناء المحاضرة والتدريب العملي يقلل من فرص الاستفادة المعرفية. وبخصوص المعوقات التي تتحقق إلى حد ما فتتمثل فيما يلي:

- استخدام عضو هيئة التدريس طرق التدريس التقليدية والتي تساعد على الحفظ والتلقين وتضعف التفكير الناقد والابداعي لديهم.
- كثرة المادة العلمية في المحاضرة الواحدة وما يترتب عليها من قلة تحصيل الطلاب.
- عدم وضوح المادة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس بما يؤدي إلى صعوبة فهم الطلاب لها.
- ضعف اهتمام عضو هيئة التدريس بدرجة استيعاب الطلاب؛ نتيجة لسرعة الإلقاء.
- اعتماد أعضاء هيئة التدريس على طريقة الالقاء في المحاضرات يضعف الحوار والمناقشة مع الطلاب.

٢-٢-٧- النتائج المتعلقة بالمحور الفرعي السابع: المعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية:

أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس على مضمون عبارات هذا المحور وجود معوقات تعوق قيام الأنشطة الطلابية بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وأوضحت أيضًا أن جميع هذه المعوقات تتحقق بدرجة كبيرة. وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- ضعف الوعي بأهمية الأنشطة الطلابية في بناء الشخصية المتكاملة للطالب.
- عدم وضوح أهداف الأنشطة الطلابية داخل إدارات رعاية الشباب بالجامعة.
- نقص التخطيط الجيد لممارسة الأنشطة الطلابية بالجامعة.
- ضعف الإمكانات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الطلابية في الجامعة.
- عدم ربط الأنشطة الطلابية بقضايا المجتمع ومشكلاته.
- عدم القيام بعملية تقويم الأنشطة الطلابية التي يتم تنفيذها.

وإجمالاً، وبحساب المتوسط الحسابي للمحاور الفرعية السبعة السابقة كل على حدة، تبين أن جميع المتوسطات الحسابية أكبر من (٢,٠٠)، ويمكن ترتيب درجة تحقق معوقات هذه المحاور السبعة وفقاً للمتوسط الحسابي لكل منها كالتالي:

١- المعوقات المرتبطة بالإدارة الجامعية بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٤)
٢- المعوقات المرتبطة بأهداف الجامعة بمتوسط حسابي قدره (٢,٤٠)
٣- المعوقات المرتبطة بالأنشطة الطلابية بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٩)
٤- المعوقات المرتبطة بالمناخ الجامعي بمتوسط حسابي قدره (٢,٣٧)

٥- المعوقات المرتبطة بعضو هيئة التدريس بمتوسط حسابي قدره (٢,٢٩)

٦- المعوقات المرتبطة بطرق التدريس وأساليبه بمتوسط حسابي قدره (٢,١٦)

٧- المعوقات المرتبطة بالمناهج الجامعية بمتوسط حسابي قدره (١,٧٤)

ثانيًا: التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

في ضوء التحليل النظري والميداني لجوانب الدراسة المختلفة، وما أسفر عنه من نتائج يمكن تقديم تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وفيما يلي أهم جوانب هذا التصور:

١- فلسفة وأهداف التصور المقترح:

انطلاقًا مما تجسد فى يقين الفكر البشرى المعاصر من أهمية اقتصاد المعرفة في تحقيق التقدم المنشود والتنمية المستدامة الشاملة، ومن ريادة التعليم الجامعي لحركة التقدم فى المجتمع وأهميته في تلبية متطلبات هذا الاقتصاد الجديد، ورصداً لأبرز خبرات الجامعات الأجنبية في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة ، وإدراكاً لواقع التعليم الجامعي بمصر ومسؤولياته، واستيعاباً لأفاق المستقبل المنشود ودور التعليم الجامعي المصري فى بعث آليات النهوض والرقى في المجتمع، تقوم فلسفة التصور المقترح على ضرورة تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث أكدت الأدبيات النظرية على العلاقة الوطيدة بين التعليم الجامعي واقتصاد المعرفة، كما أكدت على ضرورة أن تتجاوز أهداف التعليم الجامعي قضية إعداد الطلاب للمهن التقليدية وسوق العمل التقليدي النمطي الثابت، وأن يكون الهدف النهائي من التعليم الجامعي هو المعرفة بوصفها مفتاح النمو الاقتصادي ودورها في التحول الكبير نحو اقتصاد المعرفة.

ووفقا لهذه الرؤية فإن المؤسسة الجامعية يجب أن تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال جعل المعرفة وانتاجها ونشرها واستثمارها هو محور الاهتمام الأول، من خلال بيئة أكاديمية ومناخ مؤسسي داعم لهذه الفلسفة.

ويسعي التصور المقترح إلى مساعدة الجامعة في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال تفعيل أدوار عناصر المنظومة الجامعية – بدءًا من أهداف الجامعة وانتهاءً بالأنشطة الطلابية- في تلبية هذه المتطلبات، باعتبارها وسيلة بناء اقتصاد المعرفة الكفيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة المنشودة، كما يمد التصور المقترح بآليات تحقيق ذلك.

وتتمثل أهداف التصور المقترح في:

* إنشاء تحالفات وشراكات دولية مع الجامعات المتقدمة.
* توفير المراكز الدولية متعددة التخصصات باعتبارها منصات لتوليد الأفكار والمعارف والمفاهيم البحثية المبتكرة.
* الاهتمام بالبحث العلمي كأهم مصادر المعرفة .
* توظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
* التأكيد على ضرورة دمج متطلبات اقتصاد المعرفة في رؤية ورسالة الجامعات وكلياتها المختلفة.
* نشر ثقافة الابتكار والبحث العلمي بين طلاب الجامعة.
* جعل الحرم الجامعية أماكن لتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية التي تؤهلهم للتعامل مع التقنية الحديثة، وتنمية روح المبادرة والاستقلالية لديهم فكرًا وفعلاً.

* التأكيد على دمج تقنية المعلومات والاتصالات والمهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم الأكاديمية.
* التأكيد على تطوير أنماط واستراتيجيات التعليم الجامعي الحالين وخاصة في سياق الحاجة المتزايدة إلى الخدمات التعليمية المتناغمة مع انتقال المجتمع نحو نموذج معرفي قائم على التعليم المستمر للجميع.
* اعتماد التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

٢- منطلقات التصور المقترح:

يستند التصور المقترح إلى عدة منطلقات هي:

* تضمين اقتصاد المعرفة في رؤية ورسالة وإستراتيجية تطوير الجامعة.
* دعم القيادة الجامعية بكل مستوياتها لتضمين وتطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة فكراً وممارسة فى جميع أنشطة الجامعة.
* تضمين اقتصاد المعرفة في رؤية ورسالة وأهداف الكليات .
* تأكيد التكامل والشمول بين عناصر المنظومة التعليمية الجامعية (أهداف الجامعة، والإدارة الجامعية، والمناخ الجامعي، وعضو هيئة التدريس، والمناهج الجامعية، وطرق التدريس وأساليبه، والأنشطة الطلابية) في دعم اقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته .
* تجنيد كل الطاقات المتاحة بالجامعة في ترسيخ ممارسة دعم اقتصاد المعرفة
* إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي وكلياته للعمل على دعم اقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته.
* استثمار الموارد والامكانات المتاحة بالجامعة في دعم متطلبات اقتصاد المعرفة وتلبيتها.
* مشاركة جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية والمالية في دعم اقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته.
* مشاركة كل الأعضاء والعاملين في مؤسسات التعليم الجامعي والمعنيين بشئونه في دعم متطلبات اقتصاد المعرفة وتلبيتها.

٣- مضمون التصور المقترح:

يتكون مضمون التصور المقترح من المكونين التاليين:

٣-١- ملامح اقتصاد المعرفة:

تظهر ملامح اقتصاد المعرفة في الجوانب التالية:

* اقتصاد المعرفة أصبح اقتصادًا عالميًا يهيمن على الاقتصادات الوطنية.
* زيادة المعرفة بالممارسة والاستخدام ونشرها بالمشاركة.
* زيادة الدور الفاعل الذي تلعبه عملية التعلم لكل من الأفراد والمنظمات
* زيادة أهمية منظومة الابتكار وقدرة الانتشار المعرفي
* التركيز على عمليات البحث والتطوير باعتبارها محرك رئيس للتغيير وإحداث التنمية المنشودة.
* الاعتماد على العمل المعرفي أكثر من العمل البدني.
* التركيز بصورة كبيرة على احتياجات المستهلكين.
* القيمة تكمن اليوم في السلع غير الملموسة وليس في السلع الملموسة.
* التوسع الكبير في صناعة البرمجيات التطبيقية والخدمات المعرفية المباشرة والنظم الخبيرة.

٣-٢- متطلبات اقتصاد المعرفة:

وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

* تطوير الأسس الاقتصادية والاجتماعية .
* الاستثمار في رأس المال البشري.
* التعليم والتدريب.

* البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
* الابتكار.
* بيئة الأعمال.
* إنشاء الشركات .

٤- آليات التصور المقترح:

تقتضى فلسفة التصور المقترح وأهدافه ومنطلقاته توفير العديد من آليات التنفيذ؛ لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة، وتصنف هذه الآليات – في ضوء عناصر المنظومة الجامعية- على النحو التالي :

٤-١- آليات خاصة بأهداف الجامعة: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* ضرورة تضمين أهداف الجامعة تعزيز قدرة الجامعة علي جذب العلماء والباحثين والطلاب من الخارج.
* اهتمام أهداف الجامعة بالتوسع في الشراكات الدولية من أجل تعزيز البحث العلمي وتنمية قدرات الباحثين الشباب.
* شمولية أهداف الجامعة علي عملية التبادل الدولي لأعضاء هيئة التدريس.
* ضرورة تبنى أهداف الكليات نشر ثقافة انتاج ونشر البحث العلمي وتسويقه واستثماره.
* تحفيز أهداف الجامعة على إنتاج المعرفة وتسويقها.
* تقليل الفجوة بين أهداف الجامعة وامكانية تحقيقها في الواقع.
* الاهتمام بترجمة الأهداف الجامعية العامة إلى أهداف إجرائية مما يسهل قياسها وتقويمها.
* مشاركة جميع التخصصات في الجامعة ومؤسسات المجتمع المعنية في وضع الأهداف الجامعية.
* المراجعة الدورية للأهداف الجامعية لضمان استجابتها للتغيرات المعاصرة في مجال المعرفة.
* تأكيد اهتمام الأهداف الجامعية بتمكين الطالب من أساليب الحصول علي المعرفة وإنتاجها وتوظيفها.
* زيادة اهتمام الأهداف الجامعية بربط العملية التعليمية داخل الجامعة بالواقع المجتمعي.

٤-٢- آليات خاصة بالإدارة الجامعية: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* اهتمام الإدارة الجامعية بنشر ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها.
* اهتمام الإدارة الجامعية بتأسيس بيئة تنظيمية داعمة للمشاركة في النشاطات المعرفية.
* توفير الإدارة الجامعية الأنشطة والممارسات المهمة التي تسهم في إنتاج المعرفة وحفظها وتسويقها.
* توفير الإدارة الجامعية نظامًا تحفيزيًا مرتبطًا بالنشاطات المعرفية المتميزة.
* تشجع الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس على إجراء الأبحاث التعاونية متعددة التخصصات.
* توفير الإدارة الجامعية المراكز الدولية متعددة التخصصات باعتبارها منصات لتوليد الأفكار والمعارف والمفاهيم البحثية المبتكرة.
* اهتمام الإدارة الجامعية بإنشاء تحالفات وشراكات دولية مع الجامعات المتقدمة.
* تحديث النظم المالية بصورة تتناسب وطبيعة الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية.
* مرونة اللوائح والتشريعات المساندة للتطوير المعرفي.
* زيادة مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة و مصادر التمويل المجتمعي.
* توفير الحرية الإدارية والمالية بالجامعة بما يؤدي إلى الإبداع الفكري والابتكار.
* تأكيد النظرة الاستراتيجية لدى القادة والمسئولين الجامعيين لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

* تنمية قدرات ومهارات العديد من القادة والمسئولين الجامعيين في التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة.
* توفير نظام ومعايير تقويم الأداء في الجامعة.

٤-٣- آليات خاصة بالمناخ الجامعي: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* تيسير المناخ الجامعي لأعضاء هيئة التدريس القدرة على إنتاج المعرفة وتسويقها.
* اكساب المناخ الجامعي أعضاء هيئة التدريس القدرة على توظيف المعرفة في أمور المجتمع الجامعي.
* تشجيع المناخ الجامعي أعضاء هيئة التدريس على التواصل الفعال بما يُلبي احتياجاتهم المعرفية وتطلعاتهم المستقبلية.
* تشجيع المناخ الجامعي علي تميز أعضاء هيئة التدريس .
* تشجيع المناخ الجامعي التواصل والتبادل النشط بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في الجامعات المتقدمة.
* اهتمام المناخ الجامعي باستقطاب العلماء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين.
* تشجيع المناخ الجامعي الطلاب على ممارسة عمليات التفكير الابداعي.
* إتاحة المناخ الجامعي للطلاب حرية التعبير عن أفكارهم واحترام الرأي والرأي الآخر.
* توفير الإمكانات والتجهيزات الحديثة، والسعي نحو استخدام التكنولوجيا في التعليم.
* زيادة الاهتمام باكتشاف ورعاية الموهوبين في الجامعة.
* تأكيد مفهوم المعرفة وأهميته لدى العديد من أعضاء المجتمع الجامعي.
* الاهتمام بعدم الفصل بين المعرفة وتطبيقاتها داخل الجامعة.
* زيادة الاهتمام بإكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي للوصول إلي المعرفة بأنفسهم.
* إتاحة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتنمية قدراتهم علي الابداع.

٤-٤- آليات خاصة بعضو هيئة التدريس: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* امتلاك عضو هيئة التدريس مهارات لغوية في لغات أخرى، تمكنه من التواصل مع نظرائه في الجامعات المتقدمة.
* امتلاك عضو هيئة التدريس مهارات التقييم الذاتي وتطوير معارفه ومهاراته التخصصية والمهنية.
* ربط عضو هيئة التدريس بين المجالات المعرفية في تخصصه والتخصصات الأخرى.
* رفع مكانة عضو هيئة التدريس مع زيادة الاهتمام بأوضاعه الماديةوالمعنوية؛ حتى لا يفقد الحماس في العمل.
* تخفيف العبء التدريسي وأعباء الإشراف الأكاديمي وأعمال الامتحانات الملقاة على كاهل عضو هيئة التدريس.
* تأكيد التزام عضو هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة التعليم، مما يكسبهم القدوة الحسنة لطلابه.
* تشجيع إطلاع عضو هيئة التدريس على كل ما هو جديد في مجال المعرفة والتقنيات المتطورة وأساليب التدريس.
* تنمية قدرات عضو هيئة التدريس على إكساب الطالب مهارات التفكير المتنوعة التي تمكنه من إنتاج المعرفة واستخدامها.
* تشجيع الأقسام العلمية على عقد دورات تدريبية لتنمية المهارات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.

٤-٥- آليات خاصة بالمناهج الجامعية: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* وضوح فلسفة وأهداف المناهج الجامعية لدى أعضاء هيئة التدريس، مما يكسبهم القدرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي.
* تلبية المناهج الجامعية الحاجة نحو بناء اقتصاد المعرفة.
* تطوير المناهج الجامعية بصفة مستمرة لمواجهة التحديات الحديثة.
* إتاحة المناهج الجامعية توظيف التكنولوجيا في محتوياتها.
* استهداف المناهج الجامعية إعداد الطلاب ليفكروا بعقلية دولية إلى جانب إيمانهم القوي بقوميتهم.
* اهتمام المناهج الجامعية بإكساب الطلاب مهارات التواصل الدولي مع الآخرين.
* تشجيع المناهج الجامعية الطلاب على التعلم الذاتي بما يمكنهم من اكتشاف المعارف المتنوعة وبناء معارف جديدة.
* مساهمة المناهج الجامعية في إكساب الطلاب مهارات التفكير النقدي والإبداعي.
* مراعاة المناهج الجامعية احتياجات الطلاب وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.
* اهتمام المناهج الجامعية بإكساب الطلاب القدرة على إنتاج معارف جديدة، دون التركيز فقط على نقل المعرفة القديمة نقلاً تقليديًا.
* زيادة الاهتمام بتصميم مناهج مرنة تسمح للطالب بالاختيار من بينها، بحيث تتواءم مع ميول الطلاب وتلبي احتياجاتهم.
* زيادة الاهتمام بالتقنيات التربوية في إعداد المناهج الجامعية وتنفيذها.
* الاستفادة من التطبيقات التقنية الحديثة في تنفيذ المادة العلمية ونشرها على شبكة الانترنت.
* مراعاة المناهج الجامعية لمتطلبات المجتمع المحلي والعالمي.

٤-٦- آليات خاصة بطرق التدريس وأساليبه: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* اكساب طرق التدريس وأساليبه الطلاب مهارات التعلم الذاتى والمستمر، ومهارات التفكير النقدي والإبداعي.
* اكساب طرق التدريس وأساليبه الطلاب القيم والمهارات التي تتطلبها وظائفهم المستقبلية.
* اكساب طرق التدريس وأساليبه الطلاب الخبرات التربوية المخطط لها.
* زيادة اعتماد طرق التدريس المستخدمة على البنى التحتية المستقبلية مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والمعلومات الرقمية.
* زيادة اعتماد طرق التدريس المستخدمة على الوسائط التكنولوجية الحديثة مثل استخدام مقاطع الفيديو.
* تفعيل طرق التدريس لتعزيز الكفاءات وتنمية القدرات المختلفة لدى الطلاب وتحقق التواصل مع المعرفة الدقيقة.
* تقليل كثافة الطلاب أثناء المحاضرة والتدريب العملي، بما يُسهم في زيادة فرص استفادتهم المعرفية.
* تقليل استخدام عضو هيئة التدريس طرق التدريس التقليدية التي تعود الطالب على الحفظ والتلقين وتضعف التفكير الناقد والابداعي لديه.
* تقليل المادة العلمية في المحاضرة الواحدة؛ من أجل تسهيل تحصيل الطلاب.
* زيادة اهتمام عضو هيئة التدريس بدرجة استيعاب الطلاب.

* تقليل اعتماد أعضاء هيئة التدريس علي طريقة الإلقاء في المحاضرات حتى لا يضعف الحوار والمناقشة مع الطلاب.

٤-٧- آليات خاصة بالأنشطة الطلابية: حيث يجب مراعاة ما يلى:

* اكساب الأنشطة الطلابية الطلاب المهارات الحياتية التي تساعدهم على استثمار المعرفة وتوظيفها في تنمية مجتمعهم .
* مساهمة الأنشطة الطلابية في تلبية حاجات كل من الطلاب المتفوقين والمتأخرين دراسيًا في مجال تحصيل المعرفة.
* تنمية الأنشطة الطلابية جميع جوانب شخصية الطلاب.
* تدريب الأنشطة الطلابية الطلاب على التخطيط والتنفيذ والتقويم للأنشطة المصاحبة لتخصصاتهم.
* مساهمة الأنشطة الطلابية في الكشف عن قدرات الطلاب وصقلها.
* مساعدة الأنشطة الطلابية الطلاب على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع مختلف أفراد المجتمع الجامعي.
* زيادة الوعي بأهمية الأنشطة الطلابية في بناء الشخصية المتكاملة للطالب.
* زيادة الوعي بأهداف الأنشطة الطلابية داخل إدارات رعاية الشباب بالجامعة.
* الاهتمام بالتخطيط الجيد لممارسة الأنشطة الطلابية بالجامعة.
* زيادة الإمكانات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الطلابية في الجامعة.
* ربط الأنشطة الطلابية بقضايا المجتمع ومشكلاته.
* القيام بعملية تقويم الأنشطة الطلابية التي يتم تنفيذها.

وهنا يمكن القول أن هذه الآليات من شأنها جعل الجامعة مكانًا هامًا لتنمية المعارف واكساب المهارات والقيم والاتجاهات التي من شأنها تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

٥- معوقات تنفيذ التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة:

تتمثل معوقات تنفيذ التصور المقترح فيما يلي:

* عدم تضمين اقتصاد المعرفة للجامعة في رؤية ورسالة وإستراتيجية تطوير الجامعة .
* عدم وجود رؤية محددة وواضحة لدى القادة والمسئولين الجامعيين لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
* عدم وجود بيئة تنظيمية داعمة للمشاركة في النشاطات المعرفية وانتاج المعرفة وتسويقها.
* عدم دعم القيادة الجامعية بكل مستوياتها لتضمين وتطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة فكراً وممارسة فى جميع أنشطة الجامعة .
* عدم ملائمة ثقافة الحرم الجامعي وكلياته للعمل على تنفيذ وتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
* عدم التوسع في الشراكات الدولية من أجل تعزيز البحث العلمي وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والباحثين الشباب.
* ضعف قدرة الجامعة على جذب العلماء والباحثين والطلاب من الخارج.
* عدم توفير الأنشطة والممارسات المهمة التي تسهم في إنتاج المعرفة وحفظها وتسويقها .
* ضعف الدعم المالي والمادي والمعنوي لتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
* عدم تأكيد التكامل والشمول بين عناصر المنظومة التعليمية الجامعية (أهداف الجامعة، والإدارة الجامعية، والمناخ الجامعي، وعضو هيئة التدريس، والمناهج الجامعية، وطرق التدريس وأساليبه، والأنشطة الطلابية) في دعم اقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته.

* اعتماد الجامعات على طرق واستراتيجيات تدريس تعتمد على الطرائق التقليدية والابتعاد عن تشجيع الحوار والتفكير الناقد والتفكير الابداعي.
* ضعف مشاركة جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية في دعم متطلبات اقتصاد المعرفة.
* ضعف مشاركة كل الأعضاء والعاملين في مؤسسات التعليم الجامعي والمعنيين بأموره في دعم وتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.
* وختامًا فإن تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة يعد ضرورة ملحة في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع المصري في الفترة الراهنة وبخاصة في المجال الاقتصادي، وفي ظل تطلعات الاقتصاد المصري للصعود نحو العالمية، وفي ظل التنافسية الشديدة والمتزايدة باستمرار بين المؤسسات الجامعية على المستوى الاقليمي والعالمي.

(المراجع)

١. فتحي الزيات (٢٠١١). **اقتصاد المعرفة: نحو منظور أشمل للأصول المعرفية .. الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية أصولاً معرفية،** دار النشر للجامعات، القاهرة، ص٧٥، ص ص٧٨-٧٩

2. United Nations Industrial Development Organization (2017). **Industrial Development Report 2018: Demand for manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development**, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, p.166.

3. The World Bank (2008). **Measuring knowledge in the world's economies: Knowledge assessment methodology and knowledge economy index**, Knowledge for Development Program (K4D), World Bank Institute, Washington, D.C. , p.1, p.3.

٤. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧). **مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧م: تقرير ملخص،** مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، دبي، ص١٠.

٥. أحمد محمد محمد عبد العزيز (٢٠١٢). "اقتصاد المعرفة كمدخل لتحقيق التفوق الإستراتيجي للجامعات المصرية في إدارة رأس المال الفكري باستخدام نموذج الاتجاهات الثلاثة - THREE WAY ICرؤية استشرافية"، **مستقبل التربية العربية،** مج (١٩)، ع (٧٥)، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسيد)، القاهرة، يناير، ص ص١٤٩-١٥١.

٦. سويلم جودة سعيد (٢٠١٧). تطوير منظومة التعليم الجامعي ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات: اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات، **كلية الآداب، جامعة بني سويف، ١٠-١١ أكتوبر، ص٧٧٥.**

٧. محمد أحمد حسين ناصف (٢٠١٨). "دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة في مصر"، دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق، **ع (٩٨)، ج (٢)، يناير، ص ص١٧٠-١٧٢.**

٨. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧). مؤشر المعرفة العالمي ٢٠١٧م: النتائج، **مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، دبي، ص ص٢٥٠-٢٥١.**

9. Drucker, P. F. (2011). **The age of discontinuity: Guidelines to our changing society**, 9th ed., Edition with

a new introduction by the author, Transaction Publishers, New Jersey, U.S.A., P.263, P.271.

١٠. عبد الرحمن كساب عامر (٢٠١٤). رأس المال المعرفي، **دار كتاب للنشر والتوزيع، الجيزة، ص١٢٧.**

١١. محمد أحمد حسين ناصف (٢٠١٨). دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة في مصر، مرجع سابق، **ص ص١٥٠-١٥١.**

١٢. عبد السلام عبد اللطيف مفتاح (٢٠١٥). "الثورة الصناعية في أوروبا: نتائجها وآثارها"، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، ع (٧)، ج (١)، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، يناير، ص٣٢٨. **المرجع السابق**، ص٣٢٨.

١٣. عبد الرحمن كساب عامر (٢٠١٤). رأس المال المعرفي، **مرجع سابق**، ص١٢٨.

١٤. محمد أحمد حسين ناصف (٢٠١٨). دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة في مصر، **مرجع سابق**، ص ص١٥١-١٥٢.

١٥. سعيد بن حمد الربيعي (٢٠٠٨). **التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص١١٦.

16. The World Bank (2007). **Building knowledge economies: Advanced strategies for development**, WBI Development Studies, World Bank Institute, Washington, D.C., P.14.

١٧. عماد عبد اللطيف محمود (٢٠١٧). "التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج"، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، ع(٣٧) مكرر، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ص١٩٤.

18. Sadiku, M. N. O., et al. (2017). "Knowledge Economy", **Journal of Scientific and Engineering Research**, Vol.4, No.9, ISSN: 2394-2630, CODEN(USA): JSERBR, p.291.

١٩. هويدا محمود الإتربي (٢٠١٧). "دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة: تصور مقترح"، **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**، ع (٤١)، ج (٣)، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص١٢٥-١٢٦.

20. European Bank for Reconstruction and Development (2018). **Working with the EBRD Information & Communication Technologies (ICT) Sector**, European Bank for Reconstruction and Development, Prague, 15 March, p.9.

21. G. V., Zhavoronkova, & L. Y., Melnyk (2018). Design Methodology Management Systems Knowledge of Business Processes in Manufacturing, **IV International Scientific Congress Innovations: Proceedings**, Year II, Vol. 1(2), Scientific-Technical Union of Mechanical Engineering - Industry 4.0, Varna, Bulgaria, 20 – 23 June, p.23.

٢٢. محمود عبده حسن محمد العزيزي، وداود عبد الملك يحي الحدابي (٢٠١٨). "واقع اقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية في جامعتي

صنعاء والعلوم والتكنولوجيا اليمنية"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، مج (١١)، ع (٣٣)، مركز تطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ص١٠٣.

23. Ministry of Economy & Planning (MoEP), King Abdul Aziz City for Science and Technology (KACST), & Madar Research & Development (MRD) (2014-2015). **Transition to Knowledge Society in Saudi Arabia: Tracing the Rise of the Knowledge Economy in the Kingdom of Saudi Arabia in 2014**, Ministry of Economy & Planning (MoEP), Riyadh, p.62.

٢٤. محمد فتحي عبد الهادي (٢٠١٧). اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية: دراسة تحليلية ودروس مستفادة، **المؤتمر الثامن للجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات بعنوان: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة.. المسئوليات التحديات الآليات التطلعات**، مج (١)، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، الرياض، نوفمبر، ص٩٢.

25. Ministry of Economy & Planning (MoEP), King Abdul Aziz City for Science and Technology (KACST), & Madar Research & Development (MRD) (2014-2015). Transition to Knowledge Society in Saudi Arabia: Tracing the Rise of the Knowledge Economy in the Kingdom of Saudi Arabia in 2014, **Op.Cit.**, p.62.

٢٦. محمد عوض البربري (٢٠١٦). "تطوير سياسات التعليم العالي في مصر لمواكبة الاقتصاد المعرفي بالإفادة من خبرتي سنغافورة وماليزيا"، **مجلة كلية التربية ببنها**، ع (١٠٦)، ج (٣)، أبريل، ص٢٠.

27. Ministry of Economy & Planning (MoEP), King Abdul Aziz City for Science and Technology (KACST), & Madar Research & Development (MRD) (2014-2015). Transition to Knowledge Society in Saudi Arabia: Tracing the Rise of the Knowledge Economy in the Kingdom of Saudi Arabia in 2014, **Op.Cit.**, p.62.

28. Żelazny, Rafał (2015). "Information society and knowledge economy – essence and key relationships", **Journal of Economics and Management**, Vol.20, No.2, University of Economics in Katowice, Poland, April, pp.18-19.

٢٩. بن جيمة مريم (٢٠١٨). "اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، مج (٤)، ع (١)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، أبريل، ص ص١٢٨-١٢٩.

٣٠.) مهند عباس مختار، وآدم أحمد موسى (٢٠١٧). "قياس أثر اقتصاد المعرفة علي تحقيق الميزة التنافسية في الدول النامية"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، مج (١)، ع (١)، المركز القومي للبحوث، فلسطين، مارس، ص ص٤٨-٤٩.

31. Tocan, Madalina Cristina (2012). "Knowledge Based Economy Assessment", **Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, No.5, ISSN

2069-5934 ScientificPapers.org, October, p.200.

32. Brătianu, Constantin, & Dincă, Violeta Mihaela (2010). "Knowledge Economy Dimensions", **Review of International Comparative Management**, Vol.11, No. 2, Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania, May, p.210.
33. The World Bank (2007). **K4D: Knowledge for Development: The World Bank Institute's program on building knowledge economies**, World Bank Institute, Washington, D.C. , June, P.3.
34. Chen, D. H. C., & Dahlman, C. J. (2004). Knowledge and development: A cross-section approach, **Policy Research Working Paper**, No. 3366, World Bank Institute, Washington D.C., August, p.4.
35. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2001). **The New Economy: Beyond The Hype: The OECD Growth Project**, Organisation for Economic Co-Operation and Development, Paris, p.3.
36. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2001). **The New Economy: Beyond The Hype: Final Report on the OECD Growth Project, Meeting of The OECD Council at Ministerial Level**, Organisation for Economic Co-Operation and Development, Paris, p.22.
37. Taniuchi, Mitsuru (Foreword) in, APEC Economic Committee (2000). **Towards Knowledge-based Economies in APEC**, Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC), Singapore, November, p.iv.
38. APEC Economic Committee (2000). **Towards Knowledge-based Economies in APEC**, **Op.Cit.**, p.150.
39. Bejinaru, Ruxandra (2017). "Universities in the Knowledge Economy", **Management Dynamics in the Knowledge Economy**, Vol.5, No.2, Faculty of Management (SNSPA), Romania, p.251.
40. The Department for Business, Innovation and Skills (BIS) (2009). **Higher Ambitions : The future of universities in a knowledge economy: Executive Summary**, The Department for Business, Innovation and Skills, United Kingdom, November, p.18.
41. Essop, Ahmed (foreword) in, The South African Council on Higher Education (CHE) (2013). **The Aims of Higher Education** , Kagisano No. 9, The South African Council on Higher Education (CHE), South Africa, March, p.v.

٤٢. جعفر عبد الله موسي إدريس (٢٠١٧). "دور الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية الجامعية علي المسؤولية المجتمعية لدي أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات السعودية .. وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، مج(١)، ع (٥)، المركز القومي للبحوث، فلسطين، يوليو، ص ص ٤٦- ٤٧.

٤٣. عادل بن عايد الشمري (٢٠١٧). "تحديات الإدارة الجامعية في الجامعات السعودية الناشئة وسبل مواجهتها"، **مجلة كلية التربية**، ع (٤١)، ج (٢)، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص٦٧.

٤٤. رمزي أحمد عبد الحي (٢٠٠٩). تقييم أداء الإدارة الجامعية في الوطن العربي في ضوء إدارة الجودة الشاملة، **المؤتمر الدولي السابع: التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة- الإتاحة- التعلم مدي الحياة**، مج(٢)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٥- ١٦ يوليو، ص٩٠٠.

٤٥. سلطان إبراهيم الفقيه (٢٠١٧). "أهمية إدراج علم إدارة المعرفة في المناهج السعودية"، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم التربوية والنفسية**، مج (١)، ع (٦)، المركز القومي للبحوث، فلسطين، يوليو، ص ص ١٠٥- ١٠٦.

٤٦. منال رشاد عبد الفتاح (٢٠٠٨). "متطلبات تطبيق أسلوب الإدارة المرئية علي المنظومة الجامعية لتحقيق جودة إدارتها دراسة ميدانية على جامعة قناة السويس"، **مجلة كلية التربية**، ع (٣٩)، كلية التربية، جامعة طنطا، ص ص ٢٦٧- ٢٦٨.

٤٧. عبد المنعم أحمد حسين علي (٢٠١٦). "المناخ الجامعي كما يدركه أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة نجران وعلاقته ببعض المتغيرات"، **مجلة كلية التربية**، مج (٢)، ع (٦٢)، ج (٢)، كلية التربية، جامعة طنطا، أبريل، ص ص ١٨٦- ١٨٧.

٤٨. **المرجع السابق**، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

49. Office for Diversity and Inclusion (2016). **Agreen Print (framework) for developing a diversity strategic plan**, Office for Diversity and Inclusion, Ohio university, Athens, Ohio, U.S.A, Fall, P.5.

٥٠. ياسر محمد الصاوي: الأركان التأسيسية لمجتمع المعرفة الجامعي (٢٠١٥). كليات التربية أنموذجاً، **بحوث المؤتمر التربوي الدولي الأول:** تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية رؤية إستشرافية، جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية، ٢٤- ٢٥ فبراير، ص ٤٨٤.

٥١. منى عبد الرازق أبو شنب (٢٠١٥). "الأمن النفسي والرضا عن المناخ الجامعي كمتغيرين منبئين بالانتماء الوطني لدي طلاب كلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية"، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، ع (٦٠)، رابطة التربويين العرب، الرياض، أبريل، ص ص ١٥٣- ١٥٤.

٥٢. عبد المنعم أحمد حسين علي (٢٠١٦). المناخ الجامعي كما يدركه أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة نجران وعلاقته ببعض المتغيرات، **مرجع سابق**، ص١٨٨.

٥٣. **المرجع السابق**، ص٢٦٣.

54. Office for Diversity and Inclusion (2016). Agreen Print (framework) for developing a diversity strategic plan, **Op.Cit.**, P.5.

٥٥. محمد رجب فضل الله (٢٠١٢). **معلم المعلم أداؤه التدريسي ورضاؤه الوظيفي وتميزه الجامعي**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص ١٣-١٤، ص ١٠٤، ص١٠٦.

٥٦. هويدا محمود الإتربي (٢٠١٧). دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة تدريسها لتحقيق اقتصاد المعرفة تصور مقترح، **مرجع سابق**، ص ١٢٤.

٥٧. مجدي عبد الوهاب قاسم، وصفاء أحمد شحاته (٢٠١٤). **صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٣٣٥، ص٣٣٧.

٥٨. هويدا محمود الإتربي (٢٠١٧). دور جامعة طنطا في تنمية رأس المال الفكري لأعضاء هيئة التدريس لتحقيق اقتصاد المعرفة تصور مقترح، **مرجع سابق**، ص ١٨٠.

59. Stabback, Philip (2016). What makes a Quality Curriculum?, **Current and Critical Issues in Curriculum and Learning**, No.2, International Bureau of Education (IBE), UNESCO, Paris, March, p.6, p.8.

60. **Ibid.**, p.6

61. **Ibid.**, pp.7-8, p.20.

٦٢. فايز مراد مينا (٢٠١٢). "مناهج التعليم في مجتمع المعرفة"، **مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس**، ع (١٨٥)، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص١٧-١٨.

63. Stabback, Philip (2016). What makes a Quality Curriculum?, **Op.Cit.**, p.6, p.8.

٦٤. خليل إبراهيم شبر، وعبد الرحمن جامل، وعبد الباقي أبو زيد (٢٠١٤). **أساسيات التدريس**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٢٤- ٢٧.

65. Iurea, Corina, & et al. (2011). "The Study of the Relation between the Teaching Methods and the Learning Styles – The Impact upon the Students' Academic Conduct: Teachers for the Knowledge Society", **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Vol.11, Elsevier Inc., Amsterdam, p.260.

66. Khandaghi, Maghsood Amin, & Farasat, Maryam (2011). "The effect of teacher's teaching style on students' adjustment: WCES-2011", **Procedia Social and Behavioral Sciences**, Vol.15, Elsevier Inc., Amsterdam, p.1394.

٦٧. مجدي عبد الوهاب قاسم، وصفاء أحمد شحاته (٢٠١٤). صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته، **مرجع سابق**، ص ٣٣٦.

٦٨. باسم بكري إبراهيم (٢٠١٧). "دور الأنشطة الطلابية في تنمية قيم المواطنة لدي طلاب الجامعة: دراسة علي طلاب الجامعة بمدينة الرياض"، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، ع (٥٨)، ج (٣)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، يونيو، ص٤٣١.

٦٩. ثلاب بن عبد الله الشكرة (٢٠١٧). "دور الأنشطة الطلابية وعلاقتها بتعزيز الأمن الفكري لدي طلاب جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز"، **مجلة كلية التربية**، ع (١٧٥)، ج (١)، كلية التربية، جامعة الأزهر، أكتوبر، ص ص ١٥٨- ١٥٩.

٧٠. ابتسام خالد يحي سلامة (٢٠١٨). "معوقات ممارسة الأنشطة الطلابية في كلية العلوم والآداب بطريف جامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر الطالبات"، **المجلة الدولية لعلوم التربوية والنفسية (IJEPS)** ، ع(١٢)، ج (٢)، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، القاهرة، مايو، ص ص ٣٤- ٣٥.

٧١. يوسف سطام العنزي (٢٠١٥). "ممارسة الأنشطة الطلابية وضغوط الحياة لدي الشباب الجامعي"، **مجلة الثقافة والتنمية**، ع (٩٥)، س (١٦)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، أغسطس، ص ص ٢٣٠- ٢٣١.

72. Shanghai Ranking Consultancy (2018): **Shanghai Ranking:**

Discovering World- Class: Academic Ranking of World Universities 2018, Shanghai Ranking Consultancy, 15 August, pp.6-8.

73. World Economic Forum (2018). **The World's Biggest Economies in 2018**, Retrieved 20-9-2018, Available at: https://www.weforum.org/agenda/2018/04/the-worlds-biggest-economies-in-2018/
74. University of California San Diego (UC San Diego) (2018). **Compus Profile and Points of Distinction**, University of California, San Diego, U.S.A, August, P.1.
75. Shanghai Ranking Consultancy (2018). Shanghai Ranking: Discovering World- Class: Academic Ranking of World Universities 2018, **Op.Cit.**, P.6.
76. University of California San Diego (UC San Diego) (2014). **Strategic Plan: Executive Summary**, University of California, San Diego, U.S.A, P.1.
77. **Ibid**., P.2.
78. **Ibid**., PP.7-8, PP.10-11, P.13, P.16.
79. University of California San Diego (UC San Diego). **UC San Diego's Strategic Plan: Mission, Vision, and Values**, Retrieved 22-8-2018, Available at: https://plan.ucsd.edu/report/mission-vision-values/
80. University of California San Diego (UC San Diego) (2014). Strategic Plan: Executive Summary, **Op.Cit.**, PP.7-8, P.12, P.17.
81. **Ibid**., P.6, P.7, P.9.
82. University of California San Diego (UC San Diego). **UC San Diego's Strategic Plan: Goal1**, Retrieved 22-8-2018, Available at : https://plan.ucsd.edu/report/goal-1
83. University of California San Diego (UC San Diego) (2014). Strategic Plan: Executive Summary, **Op.Cit.**, P.2.
84. Georg-August-Universität Göttingen . **Georg-August-Universität Göttingen: The university: Profile and Perspectives: Short Profile**, Retrieved 22-8-2018, Available at: http://www.uni-goettingen.de/en/short+profile/53162.html
85. Shanghai Ranking Consultancy (2018). Shanghai Ranking: Discovering World- Class: Academic Ranking of World Universities 2018, **Op.Cit.**, P.7.
86. Georg-August-Universität Göttingen . **A Mission Statement for Georg-August-Universität Göttingen**, Retrieved 22-8-2018, Available at: https://www.uni-goettingen.de/en/mission+statement/43883.html
87. **Ibid**.

88. Georg-August-Universität Göttingen (2016). **Göttingen University: Positions and Perspectives 2014-2024**, Georg-August-Universität Göttingen, Göttingen, Germany, P.8.
89. Georg-August-Universität Göttingen . **Göttingen Campus**, Retrieved 22-8-2018, Available at: http://www.goettingen-campus.de/
90. Georg-August-Universität Göttingen (2016). Göttingen University: Positions and Perspectives 2014- 2024, **Op.Cit.**, P.8.
91. Georg-August-Universität Göttingen . **Strategic Development Since 2007**, Retrieved 22-8-2018, Available at: https://www.uni-goettingen.de/en/strategic+development+since+2007/563953.html
92. Georg-August-Universität Göttingen (2016) . Göttingen University: Positions and Perspectives 2014- 2024, **Op.Cit.**, PP.18-19.
93. **Ibid**., P.8, P.19.
94. **Ibid**., P.11.
95. Tohoku University. **Tohoku University: About Tohoku University**, Retrieved 22-8-2018, Available at: http://www.tohoku.ac.jp/en/about/index.html
96. Shanghai Ranking Consultancy (2018) . Shanghai Ranking: Discovering World- Class: Academic Ranking of World Universities 2018, **Op.Cit.**, P.8.
97. Tohoku University (2015) . **Satomi Vision**, Tohoku University, Sendai, Japan, December, P.3.
98. Satomi, Susumu (2013). Message from the President, in, Tohoku University: **Tohoku University: Reconstruction Action: Leading the restoration of Tohoku and the regeneration of Japan**, Vol.3, Tohoku University, Sendai, Japan, October, P.1.
99. Tohoku University (2014). **Tohoku University: Global Vision**, Tohoku University, Sendai, Japan, December, P.6.
100. Tohoku University (2015). **Satomi Vision, Tohoku University**, Sendai, Japan, December, P.52.
101. Tohoku University (2014). Tohoku University: Global Vision, **Op.Cit.**, P.9.
102. **Ibid**., PP.9-10.
103. Tohoku University (2015). Satomi Vision, Tohoku University, **Op.Cit.**, PP.5-6.
104. **Ibid**., P.5, P.7.
105. **Ibid**., P.2, P.15, P.52.
١٠٦. جامعة الزقازيق. **عن الجامعة: نبذة تاريخية عن جامعة الزقازيق**، تاريخ الاسترجاع: ١٣-٩-٢٠١٨م، متاح على موقع: http://www.zu.edu.eg/About.aspx?&&MID=2
١٠٧. جامعة الزقازيق. **الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م**، تاريخ الاسترجاع:

١٣-٩-٢٠١٨م، متاح على موقع: http://www.zu.edu.eg/stra.htm?&&MID=92

١٠٨. جامعة الزقازيق. **عن الجامعة: رؤية/ رسالة/ أهداف**، تاريخ الاسترجاع: ١٣-٩-٢٠١٨م، متاح على موقع: http://www.zu.edu.eg/Vision.aspx?&&MID=3

١٠٩. وحدة التخطيط الاستراتيجي (٢٠١٣). **الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م**، وحدة التخطيط الاستراتيجي، جامعة الزقازيق، ص ص١٦٧-١٦٩.

١١٠. جامعة الزقازيق. الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، **مرجع سابق**.

١١١. وحدة التخطيط الاستراتيجي (٢٠١٣). الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، **مرجع سابق**، ص ص١٥-١٦، ص ص٦٨-٧١، ص ص٩٠-٩١، ص١٢٧.

١١٢. جامعة الزقازيق. الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، **مرجع سابق**.

١١٣. وحدة التخطيط الاستراتيجي (٢٠١٣). الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، **مرجع سابق**، ص٧٣، ص ص١١٩-١٢٠، ص ص١٢٣-١٢٤.

١١٤. **المرجع السابق**، ص ص١١٩-١٢٠، ص١٣١، ص١٦٩.

١١٥. جامعة الزقازيق. الخطة الاستراتيجية لجامعة الزقازيق ٢٠١٣-٢٠٢٢م، **مرجع سابق**.

ملحق الدراسة

المحور الأول: واقع التعليم الجامعي بجامعة الزقازيق في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة :

أولاً: أهداف الجامعة

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	تجسد أهداف الجامعة قيم المجتمع وتطلعاته المستقبلية في مجال المعرفة			
٢	تعكس أهداف الجامعة احتياجات التعلم لدى الطلاب وتطلعاتهم			
٣	تحفز أهداف الجامعة على إنتاج المعرفة وتسويقها			
٤	تتضمن أهداف الجامعة تزويد سوق العمل بالكفاءات والخبرات المعرفية رفيعة المستوى اللازمة لنمو وازدهار المجتمع المصري.			
٥	تتضمن أهداف الجامعة تنمية المعرفة الإنسانية بكل أشكالها			
٦	تهتم أهداف الجامعة بالتنشئة المعرفية للطلاب			
٧	تتضمن أهداف الجامعة التوسع في الشراكات الدولية من أجل تعزيز البحث العلمي وتنمية قدرات الباحثين الشباب.			
٨	تشتمل أهداف الجامعة علي عملية التبادل الدولي لأعضاء هيئة التدريس			
٩	تتضمن أهداف الجامعة تعزيز قدرة الجامعة علي جذب العلماء والباحثين والطلاب من الخارج			

ثانيًا: الإدارة الجامعية

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	توفر الإدارة الجامعية الأنشطة والممارسات المهمة التي تسهم في إنتاج المعرفة وحفظهاوتسويقها			
٢	تنشر الإدارة الجامعية ثقافة محفزة ومشجعة وداعمة لإنتاج المعرفة ومشاركتها			
٣	تؤسس الإدارة الجامعية بيئة تنظيمية داعمة للمشاركة في النشاطات المعرفية			
٤	توفر الإدارة الجامعية نظاما تحفيزيا مرتبطا بالنشاطات المعرفية المتميزة.			
٥	تتيح الإدارة الجامعية قاعدة معلومات خاصة بالنشاطات المعرفية بالجامعة			
٦	توفر الإدارة الجامعية قاعدة بيانات عالمية علمية حديثة .			
٧	تهتم الإدارة الجامعية بإنشاء تحالفات وشراكات دولية مع الجامعات المتقدمة.			
٨	توفر الإدارة الجامعية المراكز الدولية متعددة التخصصات باعتبارها منصات لتوليد الأفكار والمعارف والمفاهيم البحثية المبتكرة.			
٩	تشجع الإدارة الجامعية أعضاء هيئة التدريس علي إجراء الأبحاث التعاونية متعددة التخصصات			

ثالثا: المناخ الجامعي:

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	ييسر المناخ الجامعي لأعضاء هيئة التدريس القدرة على إنتاج المعرفة وتسويقها .			
٢	يشجع المناخ الجامعي أعضاء هيئة التدريس على التواصل الفعال بما يُلبي احتياجاتهم المعرفية وتطلعاتهم المستقبلية			
٣	يشجع المناخ الجامعي الطلاب على ممارسة عمليات التفكير الإبداعي			
٤	يتيح المناخ الجامعي للطلاب حرية التعبير عن أفكارهم واحترام الرأي والرأي الأخر.			
٥	يكسب المناخ الجامعي أعضاء هيئة التدريس القدرة على توظيف المعرفة في أمور المجتمع الجامعي			
٦	يسهم المناخ الجامعي في إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي والمستمر.			
٧	يشجع المناخ الجامعي التواصل والتبادل النشط بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في الجامعات المتقدمة			
٨	يشجع المناخ الجامعي علي تميز أعضاء هيئة التدريس .			
٩	يتميز المناخ الجامعي باستقطاب العلماء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين			

رابعًا: عضو هيئة التدريس:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	يتمسك عضو هيئة التدريس بآداب المهنة وأخلاقياتها عند أدائه مهامه الوظيفية.			
٢	يحرص عضو هيئة التدريس علي التعرف علي كل جديد في مجال تخصصه.			
٣	يربط عضو هيئة التدريس بين المجالات المعرفية في تخصصه والتخصصات الأخرى.			
٤	يخطط عضو هيئة التدريس للمواقف التعليمية المختلفة في ضوء احتياجات الطلاب وقدراتهم .			
٥	يحرص عضو هيئة التدريس علي إجراء أبحاثًا علمية مبتكرة في مجال تخصصه.			
٦	يمتلك عضو هيئة التدريس مهارات التقييم الذاتي وتطوير معارفه ومهاراته التخصصية والمهنية.			
٧	يمتلك عضو هيئة التدريس مهارات تكنولوجية تمكنه من التعامل مع مصادر المعرفة العالمية.			
٨	يمتلك عضو هيئة التدريس مهارات لغوية في اللغات الأخرى للتواصل مع نظرائه في الجامعات المتقدمة.			

خامسًا: المناهج الجامعية:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	تلبي مناهج كليات الجامعة الحاجة نحو بناء اقتصاد المعرفة			
٢	تهتم كليات الجامعة بتطوير المناهج وتوظيف التكنولوجيا في محتوياتها.			
٣	تسهم المناهج بكليات الجامعة في إكساب الطلاب مهارات التفكير النقدي والإبداعي			
٤	تشجع المناهج في كليات الجامعة الطلاب علي التعلم الذاتي بما يمكنهم من اكتشاف المعارف المتنوعة وبناء معارف جديدة.			
٥	تراعي مناهج كليات الجامعة احتياجات الطلاب وميولهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم.			
٦	تتطور المناهج الجامعية بصفة مستمرة لمواجهة التحديات الحديثة.			
٧	تهتم المناهج الجامعية بإكساب الطلاب مهارات التواصل الدولي مع الآخرين.			
٨	تستهدف المناهج الجامعية إعداد الطلاب ليفكروا بعقلية دولية إلى جانب إيمانهم القوي بقوميتهم .			

سادسًا: طرق التدريس وأساليبه:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	تسهم طرق وأساليب التدريس المستخدمة في إكساب الطلاب الخبرات التربوية المخطط لها.			
٢	تكسب طرق وأساليب التدريس المستخدمة الطلاب مهارات التعلم الذاتي و المستمر			
٣	تكسب طرق وأساليب التدريس المستخدمة الطلاب مهارات التفكير النقدي والإبداعي.			
٤	تعزز طرق التدريس الكفاءات وتنمي القدرات المختلفة لدي الطلاب وتحقق التواصل مع المعرفة الدقيقة.			
٥	تستخدم استراتيجيات تدريس حديثة تسهم في تعلم الطلاب عن بعد عن طريق استغلال التكنولوجيا المتطورة في مجال التربية.			
٦	تكسب طرق وأساليب التدريس المستخدمة الطلاب القيم والمهارات التي تتطلبها وظائفهم المستقبلية.			
٧	تعتمد طرق وأساليب التدريس الحديثة علي البني التحتية المستقبلية مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والمعلومات الرقمية.			
٨	تعتمد طرق وأساليب التدريس المستخدمة علي الوسائط التكنولوجية الحديثة مثل استخدام مقاطع الفيديو.			

سابعًا: الأنشطة الطلابية:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	تكسب الأنشطة الطلابية الطلاب المهارات الحياتية التي تساعدهم علي استثمار المعرفة وتوظيفها في تنمية مجتمعهم .			
٢	تنمي الأنشطة الطلابية جميع جوانب شخصية الطلاب.			
٣	تسهم الأنشطة الطلابية في الكشف عن قدرات الطلاب وصقلها.			
٤	تدرب الأنشطة الطلابية الطلاب على التخطيط والتنفيذ والتقويم للأنشطة المصاحبة لتخصصاتهم.			
٥	تساعد الأنشطة الطلابية الطلاب على تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مع مختلف أفراد المجتمع الجامعي.			
٦	تتنوع الأنشطة الطلابية بما يسهم في تلبية حاجات كل من الطلاب المتفوقين والمتأخرين دراسيًا في مجال تحصيل المعرفة.			

المحور الثاني: المعوقات التي تعوق جامعة الزقازيق عن القيام بدورها في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

أولاً: أهداف الجامعة:

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	وجود فجوة بين أهداف الجامعة وإمكانية تحقيقها في الواقع.			
٢	قلة الاهتمام بترجمة الأهداف الجامعية العامة إلى أهداف إجرائية يترتب عليه صعوبة قياسها وتقويمها.			
٣	ضعف مشاركة جميع التخصصات في الجامعة ومؤسسات المجتمع المعنية في وضع الأهداف الجامعية.			
٤	قلة اهتمام الأهداف الجامعية بتمكين الطالب من أساليب الحصول علي المعرفة وإنتاجها وتوظيفها			
٥	غياب المراجعة الدورية للأهداف الجامعية لضمان استجابتها للتغيرات المعاصرة في مجال المعرفة			
٦	قلة اهتمام الأهداف الجامعية بربط العملية التعليمية داخل الجامعة بالواقع المجتمعي.			

ثانيًا: الإدارة الجامعية:

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	غياب النظرة الاستراتيجية لدى القادة والمسئولين الجامعيين لدور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.			
٢	تقادم النظم المالية بصورة لا تتناسب وطبيعة الجامعة كمؤسسة تعليمية وبحثية.			
٣	ضعف قدرات ومهارات العديد من القادة والمسئولين الجامعيين في التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة			
٤	جمود اللوائح والتشريعات المساندة للتطوير المعرفي.			
٥	محدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة و مصادر التمويل المجتمعي.			
٦	عدم وجود نظام محدد لمعايير تقويم الأداء في الجامعة.			
٧	ضعف الحرية الإدارية والمالية بالجامعة بما يؤدي إلي الجمود الفكري والإبداعي.			

ثالثا: المناخ الجامعي

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	عدم وضوح مفهوم المعرفة وأهميتها لدى العديد من أعضاء المجتمع الجامعي.			
٢	الفصل بين المعرفة وتطبيقاتها داخل الجامعة.			
٣	قله الإمكانات والتجهيزات الحديثة مما يؤدي إلي عدم استخدام التكنولوجيا في التعليم			
٤	ضعف الاهتمام بإكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي للوصول إلي المعرفة بأنفسهم .			
٥	ضعف الاهتمام باكتشاف ورعاية الموهوبين في الجامعة.			
٦	ضعف الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة مما يؤدي إلي ضعف الإبداع لديهم			

رابعًا: عضو هيئة التدريس:

م	العبـارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	تدني مكانة عضو هيئة التدريس مع تدهور أوضاعه المادية والمعنوية مما يفقدهم الحماس في العمل			
٢	معاناة عضو هيئة التدريس من العبء التدريسي وأعباء الإشراف الأكاديمي وأعمال الامتحانات.			
٣	قلة التزام عضو هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة التعليم مما يفقدهم القدوة الحسنة			
٤	ضعف عملية إطلاع عضو هيئة التدريس على كل ما هو جديد في مجال المعرفة والتقنيات المتطورة وأساليب التدريس.			
٥	ضعف قدرة عضو هيئة التدريس على إكساب الطالب مهارات التفكير المتنوعة التي تمكنه من إنتاج المعرفة واستخدامها.			
٦	ضعف اهتمام الأقسام العلمية بعقد دورات تدريبية لتنمية مهارات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس			

خامسًا: المناهج الجامعية:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	عدم وضوح فلسفة وأهداف المناهج الجامعية مما يفقدها القدرة علي مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي			
٢	تركيز المناهج الجامعية على نقل المعرفة القديمة نقلاً تقليديا ، دون الاهتمام بإكساب الطلاب القدرة على إنتاج معارف جديدة .			
٣	قلة الاهتمام بتصميم مناهج مرنة تسمح للطالب بالاختيار من بينها، بحيث تتواءم مع ميول الطالب وتلبي احتياجاته			
٤	قلة الاهتمام بالتقنيات التربوية في إعداد المناهج الجامعية وتنفيذها.			
٥	قلة الاستفادة من التطبيقات التقنية الحديثة في تنفيذ المادة العلمية ونشرها على شبكة الانترنت.			
٦	وجود تباين بين المناهج الجامعية وما يتطلبه ومتطلبات المجتمع.			

سادسًا: طرق التدريس وأساليبه:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	استخدام عضو هيئة التدريس طرق التدريس التقليدية ويساعد علي الحفظ والتلقين ويضعف التفكير الناقد والإبداعي.			
٢	زيادة كثافة الطلاب أثناء المحاضرة والتدريب العملي،يقلل من فرص الاستفادة المعرفية.			
٣	كثرة المادة العلمية في المحاضرة الواحدة ويترتب عليها قلة تحصيل الطلاب			
٤	عدم وضوح المادة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس يؤدي إلي صعوبة فهم الطلاب لها.			
٥	ضعف اهتمام عضو هيئة التدريس بدرجة استيعاب الطلاب؛ نتيجة لسرعة الإلقاء.			
٦	اعتماد أعضاء هيئة التدريس علي طريقة الإلقاء في المحاضرات يضعف الحوار والمناقشة مع الطلاب			

سابعًا: الأنشطة الطلابية:

م	العبارة	تتحقق بدرجة كبيرة	تتحقق إلي حد ما	لا تتحقق
١	ضعف الوعي بأهمية الأنشطة الطلابية في بناء الشخصية المتكاملة للطالب.			
٢	عدم وضوح أهداف الأنشطة الطلابية داخل إدارات رعاية الشباب بالجامعة			
٣	نقص التخطيط الجيد لممارسة الأنشطة الطلابية بالجامعة.			
٤	ضعف الإمكانات والتجهيزات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الطلابية في الجامعة.			
٥	عدم ربط الأنشطة الطلابية بقضايا المجتمع ومشكلاته.			
٦	عدم القيام بعملية تقويم الأنشطة الطلابية التي يتم تنفيذها			